المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
قسم العدالة البيئية والمناخية

مختارات من أهم منشورات قسم العدالة البيئية حول موضوع الحق في الماء

2021 - 2018

مارس 2022

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
قسم العدالة البيئية والمناخية

مختارات من أهم منشورات قسم العدالة البيئية حول موضوع الحق في الماء

2021-2018

مارس 2022

يمثل هذا التقرير حصيلة عمل قسم العدالة البيئية بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حول الحق في الماء على مدى أربع سنوات بين 2018 و2021.

ويبرز هذا التقرير الراصد للحراك الاجتماعي في علاقة بالماء وما يقابله من سياسة دولة مائية فشلت في ضمان هذا الحق لجميع مواطنيها على قدم المساواة، مدى تشعب مسألة الحق في الماء وتداخل الفاعلين فيها وتبعاتها على حياة المواطنين ورفاه عيشهم وصحتهم من شمال البلاد الى جنوبها.

نتمنى لكم قراءة ممتعة.

قسم العدالة البيئية بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المحتوى

أعمال سنة 2018	03
الحوض المنجمي أين تعتبر قطرة المـــــاء حلمـــا صعب المنـــال	
كتابة المقال: رابح بن عثمان	04
صنـاعة غسل النسيج في الساحل سيـــاسة صنـــاعية غير مستدامة	
كتابة المقال: محمد قعلول	11
أعمال سنة 2019	16
العطش في تونس: سياسة خاطئة وغيـــاب للرؤية	
كتابة المقال: منيارة المجري ورابح بن عثمان	17
فرع الحوض المنجمي للمنتدى: النضـال متواصل من أجل الحق في الماء	
كتابة المقال: رابح بن عثمان	37
أعمال سنة 2020	43
انقطاع الميـاه بنابل: "أساس الحياة" يغيب عن حيـاة قاطني الأريـاف	
تقرير لراضية بن الحاج صالح، محمد علاء الدين السالمي، أحمد بلخيري تنسيق: رحاب مبروكي	44
منطقة الرويعي: المـــــاء مقابلنـا والعطش قاتلنـــــا!	
كتابة المقال: ايناس لبيض	49
أعمال سنة 2021	58
أزمة الميـــــاه في جهتي القيروان وقفصة	
كتابة المقال: منيارة المجبري	59

أزمـــة الميـــاه بجهـــة القيروان والاتجـــاهـــــات المستقبلية
كتابة المقال: د. نعيمة الفقيه 76

رســـالة الى السيد بيدرو اروجو اغودو المقرر الخـــاص المعني بحق الإنســان في الحصول على ميـــاه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي
رسالة لقسم العدالة البيئية بالمنتدى تم ارسالها يوم 22 مارس 2021 93

أزمة الميـــاه بالحوض المنجمي هل ستمحي المشاريع المبرمجة موسم الجفـــاف القـــادم؟؟
كتابة المقال: رحاب مبروكي 97

مشروع مجلة المياه: مقترحات قسم العدالة البيئية بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصـــادية والاجتمـــاعية 104

أعمال سنة

2018

الحوض المنجمي أين تعتبر قطرة المـــــاء حلمـــا صعب المنـــال

كتابة المقال: رابح بن عثمان

منذ سنوات وأهالي الحوض المنجمي يكابدون الانقطاعات المتكررة للماء والتي أصبحت مصدر قلق وإزعاج للعديد منهم. ورغم الاحتجاجات المتكررة بقي المشكل قائما إلى حدود هذه الصائفة التي ازدادت فيها وتيرة الانقطاعات ويبدو أن الأوضاع تسير إلى الاسوء لأنه لا يبدو أن هناك بوادر لإيجاد حل جذري لهذه المعضلة. وسيكون لنا في هذا المقال حديث عن مدينتي الرديف والمظيلة كأمثلة يمكن إسقاطها على باقي مدن الحوض المنجمي.

1. **معاناة مستمرة ولامبالاة المسؤولين**

تعتبر الوضعية في مدينة الرديف ذات خصوصية نوع الما لان مسالة الانقطاعات باتت خبزنا اليومي ولا يكاد يمر يوم دون أن نسجل اضطرابا في توزيع الماء ففي أحياء مثل حي سيدي عبد القادر وحي المغرب العربي تتواصل الانقطاعات حتى في فصل الشتاء الذي عادة ما يقل فيه الاستهلاك وهو ما يطرح اسئلة عديدة حول دور الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وقدرتها على تقديم خدمة مقبولة في المستوى المطلوب.

احتجاجات ونداءات استغاثة دون إجابات إلى يومنا هذا

أمام هذه الوضعية غير الإنسانية وأمام لامبالاة سلط الإشراف لم يجد الأهالي من حل سوى التوجه نحو مغسلة الفسفاط وإيقافها عن العمل كورقة ضغط من اجل حلحلة الوضع وهو ما تم فعلا يوم السبت 30 جوان 2018 علما أن الرديف هي المدينة الوحيدة من بين مدن الحوض المنجمي الأربعة التي تستعمل فيها شركة فسفاط قفصة

المياه الصالحة للشراب في عملية غسيل الفسفاط. وقد جاء هذا التحرك كردة فعل على لامبالاة المسؤولين وهي في ذات الوقت دعوة إلى كل الحساسيات الفاعلة في البلاد إلى مساندة أهالينا من اجل افتكاك حقهم الدستوري.

تحرك 30 جوان 2018 داخل مغسلة شركة فسفاط قفصة

بعد هذا التحرك أصبحت السلط المحلية والجهوية أمام حتمية إيجاد حل لهذه المشكلة وفي هذا الإطار تقرر أن تعاضد شركة فسفاط قفصة "مجهودات" الصوناد وذلك من اجل إيصال الماء إلى كل الأحياء. وقد تم توقيع محضر اتفاق بين والي قفصة وممثل عن شركة فسفاط قفصة وممثل عن وزارة الفلاحة ينص بالأساس على أن تقوم الشركة بضخ كمية 1200م/3 في اليوم وتقسط على 6 ساعات وتكون كالتالي من الساعة الثانية ظهرا إلى الساعة الخامسة ظهرا ومن الساعة الثالثة صباحا إلى الساعة السادسة صباحا

ورغم هذا المجهود لم نلحظ تحسنا كبيرا فقد عادت الانقطاعات إلى سالف عهدها مما يعني بالضرورة العودة إلى مربع الاحتجاجات الأول فدخل عدد من أهالي الرديف في سلسلة من التحركات ابتدأت باعتصام أول في المغسلة يوم 7 جويلية 2018 ووقفة

احتجاجية بالمقر الاجتماعي للشركة بالرديف يوم 8 جويلية وقد كان الشعار المركزي لهذا التحرك "نحبو الماء."

تحرك 8 جويلية في المقر الاجتماعي لشركة فسفاط قفصة

بعد هذا التحرك تم عقد جلسة تفاوضية مع السيد مدير إقليم الرديف حضرها إلى جانب عدد من إطارات الشركة كل من رئيس المنتدى (فرع الحوض المنجمي) ومنسق مشروع العدالة البيئية وعدد من الأهالي ممثلين عن الأحياء المتضررة وقد كان هدفنا الأساسي من هذا اللقاء إيجاد حل على الأقل في الوقت الراهن مع اقتناعنا الراسخ أن الكمية التي حددتها الشركة لن تفي بالغرض ومن اجل ذلك عملنا على تحسين ما ورد في الاتفاق الأول إلا أننا اصطد منا برفض تام بحجة أن ما نطلبه سيؤثر على نسق العمل وسيضر العمال على مستوى جراياتهم.

2. المظيلة /المنطقة المنكوبة

في المظيلة ابن يتركز قطبا الصناعة المنجمية ونعني بذلك شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي يطرح نفس الإشكال المتعلق بالماء الصالح للشراب فقد تجاوزت الانقطاعات في "الحي القبلي "مثلا ال 20 يوما متواصلة ليلا ونهارا وقد وجد الأهالي الحل في شراء الماء لمن استطاع إليه سبيلا أو انتظار الصهاريج التي ترسلها المعتمدية بين الفينة والأخرى[1]

وتعتبر الإمكانات المائية للمظيلة محدودة جدا والمائدة المائية المتوفرة غير قادرة على تلبية حاجيات كل المواطنين مما اضطر الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه الى جلب المياه من منطقة "الارطس" وهي منطقة قريبة من مدينة القطار ويبلغ طول القناة ال 25 كم والتي أصبحت بدورها جزء من المشكل نظرا لقدمها وغياب عملية الصيانة الدورية وذلك مفهوم عندما ندرك أن مجموع العملة التابع للصوناد لا يتجاوز الاثنين في منطقة يبلغ عدد منخرطيها ال 4500 منخرطا.

الحي القبلي يوم 25 جويلية 2018 عينة من معاناة الاهالي جراء العطش

زيارتنا للحي القبلي بالمظيلة يوم 25 جوان 2018

[1] https://www.facebook.com/ahmdirabah/videos/2253525128007222/

أهالي المظيلة بين مطرقة العطش وسندان الملاحقات الأمنية

أمام هذه اللامبالاة وجد عدد من أهالي الحي القبلي الحل في إيقاف شاحنات نقل الفسفاط ومنعها من العبور لان الشعور بالإهانة والتحقير بلغ مداه وما أقدموا عليه هو وسيلة ضغط ولفت نظر للمسؤولين كي يتحركوا." لسنا حيوانات كي تقع معاملتنا بهذه الطريقة نحن تونسيون. لا يعقل إن لا نجد قطرة ماء للشرب في فصل الصيف" تصيح فاطمة عندما التقيناها في منزلها.

من الواضح أن ما يقع في المظيلة هو الإذلال بعينه فهل يعقل أن مدينة من أغنى مدن البلاد يموت أهلها عطشا .والأغرب من ذلك أن عوض تقديم اعتذار لأهالينا في المظيلة عن التقصير والإهمال تقوم السلط المحلية والجهوية بتحريك آلة الملاحقات الأمنية ليتم إيقاف 6 شبان بتهمة تعطيل حرية السير وهو ما ساهم في تأزيم الوضع وارتفاع منسوب الاحتقان ومن اجل ذلك تحركت كل الحساسيات الفاعلة في المدينة للدفاع عن شبابها. وقد انعقدت عدة جلسات في مقر المعتمدية من اجل إيجاد حل والتي على إثرها تعهد المعتمد بالعمل على الإفراج عن الموقوفين وإيقاف التتبعات العدلية في حقهم وإصلاح العطب الذي طرا على القناة في أقرب الآجال. لكن في النهاية لم تكن سوى مجرد وعود لتهدئة الوضع وبقيت الانقطاعات موجودة إلى يومنا هذا.

الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه غياب للمسؤولية و انعدام للرؤية

حاليا تستغل الصوناد في مدينة الرديف 3 أبار بطاقة ضخ قدرت ب 5000ل/ث والنقص الحاصل يقدر ب 26ل/ث وهو ما يتطلب حفر أبار جديدة إلا أن ضعف السلط المحلية إضافة إلى المشاكل العقارية حالت دون انجاز المشاريع المبرمجة في هذا الإطار أضف إلى ذلك غياب الحوكمة واهتراء الشبكة وتقادمها (منذ سنة 1984) وغياب استراتيجية واضحة لاستباق المشاكل التي قد تطرأ بين الفينة والأخرى وغياب سياسة اتصالية واضحة تتدخل حال الأزمات كلها عوامل تجعل من هذا المرفق العمومي في حالة عطالة وموت سريري

وكمثال على ذلك محطات الضخ في إقليم الرديف غير محمية تماما رغم وجود العدد الكافي من الحراس وهي من بين النقاط التي طرحت مع السيد الرئيس المدير العام للشركة أثناء زيارته للرديف في صيف 2016 إضافة إلى عدة نقاط أخرى من أهمها غياب الاختصاص وانعدام التجهيزات

كذلك لا بد من الإشارة إلى عامل مهم ساهم في تفاقم مشكلة انقطاع الماء وهو الربط العشوائي الذي يتم للأسف بتواطؤ من بعض العملة بشهادة معتمد الرديف الذي أكد لنا أن هناك قضايا مرفوعة في هذا الصدد.

3. المسؤولية المجتمعية لشركة فسفاط قفصة ورؤية المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمسالة الماء

مما لا شك فيه انه عند تناولنا لمسالة الماء فإننا بالضرورة سنتحدث عن الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه باعتبارها المسؤول الرئيس عن تزويد المواطنين بالماء الصالح للشراب دون انقطاع ألا أن الوضعية في الحوض المنجمي تعتبر ذات خصوصية وخاصة لمدينة الرديف أين تتقاسم الشركة مع المواطنين نفس الطبقة المائية (الطرفاية) لاستعمالها في غسيل الفسفاط في حين أنها تستعمل مياها غير صالحة للشرب بالنسبة لام العرائس والمتلوي والمظيلة.

لذلك فان الشركة مدعوة إلى الأخذ بعين الاعتبار هذه المسالة ومعاضدة الصوناد في "مجهوداتها" لأنه من غير المعقول أن يتم غسيل الفسفاط في نفس الوقت الذي لا يجد فيه المواطن قطرة ماء ليشربها وهو اقل ما يمكن أن تفعله الشركة لأنها تقوم باستنزاف الموارد المائية بصفة مفرطة بمعدل 5000م3/ في اليوم. ويحث الفصل 35 من قانون المسؤولية المجتمعية في مطتيه الثانية والثالثة هذا النوع من الشركات على عقلنة استغلال الموارد الطبيعية التي تبقى ثروة وطنية وجب الحفاظ عليها من اجل الأجيال القادمة.

بالنسبة إلينا في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية نرى انه على السلط المعنية أن تأخذ مأخذ الجد مسالة انقطاعات الماء وأن تكف عن سياسة الترقيع لأننا مقتنعون انه لا توجد إلى حد الآن استراتيجية واضحة ومدروسة للقضاء نهائيا على العطش في هذه الجهة

كذلك لابد من التأكيد على ان وجود شركتي فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي يعد نقطة قوة فلو احتسبنا معدل خسائر هذين القطبين من جراء التوقفات المتعلقة بالماء لوجدناها كبيرة جدا وهو ما يدعوهما إلى المساهمة أكثر في المجهود المبذول لحلحلة مشكلة الانقطاعات لأنهما سيكونان أول المستفيدين من ذلك.

إضافة إلى ذلك نرى انه من الضروري أن يبدأ التفكير جديا في البدائل الممكنة للحفاظ على هذه الثروة المائية ويعتبر جلب مياه البحر أحد الحلول العملية التي تستطيع أن تحل الإشكال نهائيا ومن بين الحلول الأخرى الممكنة تحلية المياه باعتبار أن المنطقة تحوي كميات هامة من المياه المالحة التي تصل درجة ملوحتها ال 5غ/ل.

ختاما نستطيع القول و من خلال متابعتنا اليومية لمسالة انقطاعات الماء أننا إزاء معركة حقيقية و هي معركة وجود بالأساس غير أن الإشكال يبقى دائما في مسالة التوعية و التعبئة التي تعتبر ضعيفة و هي من بين التحديات المطروحة علينا كمنظمات مجتمع مدني و هي كيف نخلق من هذه التحركات زخما نضاليا عبر تحركات مدروسة غير مرتبطة بسقف زمني و تطرح المسالة بشكل أكثر عمقا من منطلق أننا إزاء حق دستوري يقع انتهاكه يوميا وربما تكون فاتحة لمعارك أخرى و لعل من أبرزها إشكال نوعية المياه و علاقتها بانتشار الأمراض الخبيثة و القاتلة في منطقة الحوض المنجمي .

صنـاعة غسل النسيج في الساحل
سيـــاسة صنـــاعية غير مستدامة

كتابة المقال: محمد قعلول

يعتبر قطاع النسيج والملابس في تونس أحد القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني وهو يساهم بـ 22.7% من إجمالي الصادرات الصناعية و19.3% من إجمالي الناتج الداخلي الخام للصناعات المعملية في تونس وحسب إحصائيات وكالة النهوض بالصناعة لسنة 2016 يوجد 1757 شركة في قطاع النسيج وتوفر أكثر من 174 ألف موطن شغل وتعد شركات الغسيل والدباغة جزء من هذه الصناعة. تتطلب عملية غسل النسيج كميات كبيرة من المياه واستعمال العديد من المواد الكيميائية، وهو ما يجعل هذه الشركات مصنفة ضمن الشركات المفرطة في استعمال المياه، ذلك أن مراحل عملية الغسل تتطلب استعمال 12 حوض للمياه بما في ذلك تنظيف المعدات ويتم استعمال عديد المواد الكيميائية في عملية الغسيل كماء الجفال والماء الأكسوجيني وعديد المواد الأخرى.

صورلسكب مياه غسيل الدجين بالمنطقة الصناعية المنستير، جوان 2018

قطاع الغسل والتكملة: كارثة على الموارد المائية

وكما هو معلوم تستغل صناعة الغسيل والدباغة كميات كبيرة من المياه في العالم تقدر بحوالي 4 مليارات طن سنوياً أي أكثر من 126000 لتر من الماء في الثانية أي ما يعادل 4000 مليار لتر سنوياً بما يقدر بـ10.950.000 متر مكعب من الماء كل يوم وأغلب هذه المياه لا يقع إعادة استغلالها.

حيث نجد أن صناعة النسيج متسببة من 17% إلى 20% في تلوث المياه في العالم حسب البنك الدولي ومتسببة أيضا في الاستنزاف الكبير للثروات الطبيعية حيث يستهلك 25 لتر من الماء للقميص و55 لتر للسروال إذ نجد كمية الماء المستعملة في اليوم تقدر بـ10.950.000.000 لتر.

هذه الصناعة تشكل عبئا كبيرا على الوسط البيئي في تونس التي تشكو ندرة في الموارد المائية إذ أن حصة الفرد الواحد من المياه هي دون 500 متر مكعب في السنة ومن المنتظر أن تتقلص هذه الحصة خلال العشرية القادمة إلى أقل من 350 متر مكعب في السنة مع تزايد عدد سكان.

وتبرز هذه الاشكاليات خاصة في ولاية المنستير الفقيرة للموارد المائية حيث نجد أن 51% من الموارد المائية التي يقع استغلالها تأتي من خارج الولاية خاصة من سد وادي نهانة (بـ7 مليون متر مكعب) ومياه الشمال عن طريق قناة وادي مجردة. وتقدر كمية المياه الجوفية بولاية المنستير بـ 16.2 مليون متر مكعب، وهي تعتبر المنتج الأول للدجين بحوالي 9 مليون سروال في السنة ويقدر معدل استهلاك للماء بـ 55 لتر للسروال الواحد دون احتساب الشركات التي تقوم بصبغ ودباغة الأقمشة، و يقع استعمال المياه الجوفية دون رقابة والمياه الصالحة للشرب في عملية الغسيل وتقدر كميات المياه المستعملة من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في بعض الشركات التي لا يتجاوز عددها الـ 10 شركات بـ 550.000 متر مكعب سنوياً وأمام كل هذا الاستغلال المفرط للمياه نجد نقصاً كبير في مياه الشرب في ولاية المنستير خاصةً في فصل الصيف بالانقطاع المتكرر للمياه ونقص مياه الريّ بالنسبة للفلاحين و تأثير هذه الصناعة على المائدة المائية الجوفية

خاصةً بكثرة حفر الآبار دون رخص واستغلال أبار تعتبر في منطقة حمراء غير قابلة للاستغلال و نجد العديد من القوانين في ما يخص استغلال الآبار في مجلة المياه كالفصل 9 "إن التنقيبات والآبار التي لا يتجاوز عمقها خمسين مترا والتي هي غير موجودة داخل منطقة تحجير أو صيانة محددة بالفصلين 12 و15 من هاته المجلة يمكن القيام بها بدون رخصة سابقة على شرط أن تعلم بها الإدارة من طرف المالك أو المستغل." ولكن عندما قمنا بالتأكد من المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية أكدت أنها لا تعطي تراخيص للأنشطة الصناعية في حفر الآبار العميقة، الفصل 13:" في كل منطقة تحجير:

أ) يمنع انجاز أية بئر أو تنقيبات أو القيام بأي عمل تحويل آبار أو تنقيبات معدة للزيادة في كمية الماء المستخرج منها.

ب) تخضع لرخصة سابقة من وزير الفلاحة: أشغال تعويض أو إعادة تهيئة الآبار أو التنقيبات إذا كانت غير معدة للزيادة في كمية الماء المستغلة بالآبار أو التنقيبات المذكورة.

ج) يخضع لرخصة وتعليمات وزير الفلاحة:

استغلال المياه الموجودة بباطن الأرض ويمكن أن تقتضي هاته التعليمات تحديد كمية الماء القصوى المراد استغلالها بالنسبة للآبار أو التنقيبات وأن تشتمل على عدم استعمال عدد من الآبار أو التنقيبات أو على كل تدبير أخر كفيل باجتناب التفاعلات المضرة وبتحقيق حفظ الموارد المائية الحالية".

ولكن عندما قمنا بالبحث الميداني وجدنا أن هنالك شركات تستغل أبار في منطقة تحجير منها شركة تقوم باستغلال 13 بئر وشركة أخرى 5 أبار في محيط لا يتجاوز الـ10000 متر مربع. ونجد في الفصل 107 الذي يؤكد على ضرورة توفير الماء الصالح للشراب والمياه للفلاحة والصناعة وضرورة عدم تلويث هذه المياه وعدم التأثير على الموارد الطبيعية الفصل 107: " تهدف أحكام هذا القسم إلى مقاومة تلوث المياه سعيا وراء إرضاء المتطلبات التالية أو التوفيق بينها:

– التزود بالماء الصالح للشراب.
– الصحة العمومية.
– الفلاحة والصناعة وجميع النشاطات البشرية الأخرى ذات المصلحة العامة.
– الحياة البيولوجية للوسط المتلقي وخاصة الأسماك وكذلك وسائل الترفيه المتصلة بالرياضيات البحرية وحماية المواقع الطبيعية.

وينطبق هذا القسم على الانصبابات والسيلان والإيداع المباشر أو غير المباشر للمواد على اختلاف أنواعها وبصورة اعم على كل ما من شانه أن يترتب عنه فساد المياه أو يزيد فيه وذلك بتغيير خاصياتها الطبيعية والكيميائية والبيولوجية أو الجرثومية سواء كان الأمر يتعلق بالمياه السطحية أو الموجودة بباطن الأرض أو بالمياه البحرية في حدود المياه الإقليمية."

ويؤكد الفصل 108 والفصل 115 على عدم إلقاء المياه المستعملة الصناعية في البحر والأودية إلى أن نجد أغلب هذه الشركات تقوم بإلقائه مباشرة دون معالجة إما في خليج المنستير أو سبخة المكنين أو وادي حمدون الفصل 108: "يحجر أن يقع صب أو تغطيس بمياه البحر كل المواد على اختلاف أنواعها وخاصة الفواضل المنزلية أو الصناعية التي من شانها أن تضر بالصحة العمومية وكذلك بالحيوانات والنباتات البحرية وان تعرقل سير تنمية الجهات الساحلية من الوجهتين الاقتصادية والسياحية."

الفصل 115: "يحجر صب الفضلات المائية أو غير المائية التي من شانها أن تضر بالصحة العمومية وذلك بالأودية الناشفة من الماء".

وأمام كل هذا التلوث نجد أيضاً غياب دور المؤسسات المعنية بالبيئة مثل الوكالة الوطنية لحماية المحيط ووكالة حماية الشريط الساحلي والديوان الوطني للتطهير في المراقبة للمياه الصناعية الملوثة التي تأتي للمحطات دون معالجة أولية ونجد عدم مطابقة المياه المعالجة للمواصفة التونسيّة ما معدّله 60,6 % خلال الفترة 2009-2012 وهي نسب مرشحة للارتفاع نظرا لعدم شموليّة التحاليل التي يقوم بها الديوان لجميع العناصر المبيّنة في المواصفة حيت اقتصرت هده التحاليل على 9 عناصر من جملة 55

عنصر وعدم إمكانية استغلال هذه المياه في الفلاحة وأيضاً القيام بعملية سكب هذه المياه مباشرة في الأوساط الطبيعية دون معالجة ويعود ذلك لضعف الرقابة على الديوان الوطني للتطهير والشركات الملوثة من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط وهذا ما أكده ممثل الوكالة في المنستير وبلغت نسبة المؤسّسات الصّناعيّة التي تسكب مياه مستعملة غير مطابقة للمواصفات التونسيّة 74% إضافة إلى ذلك، سجّلت محدودية تطبيق الأحكام القانونيّة على المخالفين.

وقد أدّت هذه الوضعية إلى التدهور البيئيّ الذي عرفه المحيط المتلقي من وديان وبحار وخاصة في ولاية المنستير على مستوى خليج المنستير ووادي حمدون وسبخة المكنين. وقد أدى هذا التلوث إلى ظهور حركات احتجاجية تحولت إلى حركات اجتماعية بيئية تناضل من أجل التصدي للتلوث الكبير الناجم عن محطات التطهير والمياه الصناعية وأيضاً تحركات احتجاجية لفلاحي الجهة للمطالبة بمياه الري وأدى هذا التلوث إلى تدهور كبير في القطاع الفلاحي وقطاع الصيد البحري ما دفع البحارة إلى الهجرة غير النظامية والفلاحين إلى العزوف عن العمل الفلاحي والتوجه نحو القطاع غير المهيكل.

ويرجع كل هذا إلى السياسات الفاشلة والمنوال التنموي الحالي القائم على مبدأ الربح واستغلال واستنزاف الموارد الطبيعية بشكل وحشي ويقوم على نماذج إنتاجية واستهلاكية متناقضة مع شح المياه والتغيرات المناخية التي يشهدها العالم حالياً وهو منوال يكرس الفوارق واللا عدالة في توزيع و نهب الثروات المائية بالساحل، الماء يستنزف في أنشطة الصناعة دون تثمين فعلي في المقابل فلاحو المناطق السقوية يحرمون من الماء والمياه الملوثة التي أثرت على النشاط الاقتصادي لصغار السماكين (الصيد الساحلي) وضحايا التلوث هم أساسا الشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة الذين لا يملكون الإمكانيات المادية ولا السياسية للتصدي لهذا التلوث وهو ما جعل المنطقة في مواجهة أخطار مستقبلية جسيمة يمكن أن تجعل منها جهة غير قابلة لاستمرار الحياة وطاردة للسكان ومعرقلة للتنمية.

أعمال سنة

2019

العطش في تونس: سياسة خاطئة وغيـــاب للرؤية

كتابة المقال: منيارة المجري ورابح بن عثمان

الماء الصالح للشراب هو حق من الحقوق الاساسية للإنسان وهو يعد شرطا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والصحية لكل مواطن وقد جاءت العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية من أجل ضمان هذا الحق.

ففي سنة 1977 أقيم مؤتمر الرائد المعني بالماء تحت إشراف الامم المتحدة بالأرجنتين، الذي شدد على ان للجميع الحق في الحصول على الماء الصالح للشراب لتلبية حاجياتهم الأساسية وتم تأكيدها في مؤتمر قمة الارض سنة 1992.

كما أن لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أقرت على أن الحصول على كميات كافية من الماء للاستخدام الشخصي والمنزلي حق اساسي من الحقوق الانسان مكفول للجميع.

بالنسبة للجمهورية التونسية التي امضت على هذه المعاهدات و علي ميثاق حقوق الانسان وذلك من أجل ضمان كرامة المواطن التونسي و لتعزيز ذلك وبعد الثورة في سنة 2014 حيث تم إقرار الحق في الماء في فصله 44 من الدستور التونسي ، إلا انه بعد مرور 5 سنوات من إقرار هذا الحق فإن هناك لاعدالة اجتماعية كما أن هناك انتهاكات وغياب الارادة السياسية في تحقيق العدالة الاجتماعية كما أن هناك سوء تصرف في الموارد المائية و انتشار الفساد وغياب الحوكمة المائية وهذا كان دافع أساسيا إلى انطلاق شرار الاحتجاجات في أغلب الولايات خاصة بولاتي القيروان وقفصة وطالب المحتجون بحقهم

في الماء الصالح للشراب ورافضين لهذه الوضعية .كما كان هناك تواصل مباشر مع المنتدى في الولايتين[2]

المشاكل المائية بالقيروان

يوجد في ولاية منظمتين لتزويد المواطن بالماء الصالح للشراب وهما الشركة التونسية للاستلال وتوزيع المياه الذي يكون تدخلها في المناطق العمرانية بنسبة 98% أما في المناطق الداخلية أو الوسط ريفي ضعيف بنسبة 35%، أما بالنسبة للمنظومة الثانية فهي الجمعيات المائية حيث بلغ عددها 154 جمعية مائية صالحة لمياه الشراب وكما بلغت نسبة تدخلها في الوسط الريفي بنسبة 50% كما بلغ عدد المواطنين غير مزود 60 ألف مواطن(حيث يقطعون مسافات طويلة للحصول على الماء)[3]،أيضا هناك الانقطاعات المتكررة للماء الصالح للشراب تصل في بعض الاحيان إلي 6 أشهر أو أكثر والماء منقطع عن المناطق وذلك يعود إلى عدة مشاكل في هاتين المنظومتين رغم كل هذا فمازالت السلطة تبحث عن حلول ترقيعيه لهذه الاستراتيجية التي اتخذتها منذ التسعينات واكتفت فقط بلعب دور الوسيط بين الجمعيات المائية والشركة التونسية للكهرباء والغاز وذلك من أجل خلاص الديون.

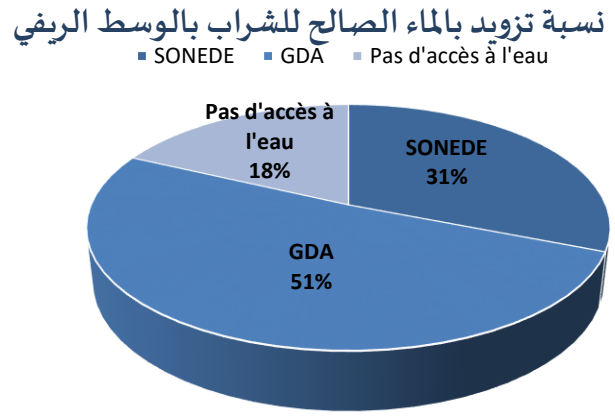

[2] في صيف 2019 تم رصد 49 حركة إحتجاجية بولاية القيروان بخصوص الماء والكهرباء و18 بولاية قفصة وفي شهر جوان وجويلية وأوت يرتفع العدد بالولايتين حسب المرصد الاجتماعي التونسي

[3] معلومات من الادارة الجهوية للفلاحة بالقيروان http://www.crda-kairouan.agrinet.tn/?page_id=349

برغم من فشل هذه المنظومة منذ التسعينات إلا أن الدولة مازالت مستمرة فيها ولم تستطع إيجاد حلول جذرية للإشكاليات وبقي دورها متمثل في لعب دور الوسيط بين الجمعيات المائية والشركة التونسية للكهرباء والغاز من أجل جدولة ديون الجمعيات.

لفهم هذه المشكلة، يجب علينا أولاً أن نعلم أن المسؤول الاول عن تزويد المناطق الريفية في القيروان هي الجمعيات المائية، وهي عمومًا جمعيات غير منتخبة في الواقع، مهمتهم الرئيسية هي ضمان هذه الخدمة بالتعاون مع المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية. ومع ذلك، فإن عدم كفاءة وسوء تصرف مسؤولي هذه الجمعيات ورفض دفع الفواتير من قبل بعض المواطنين أدى إلى تراكم الديون لفائدة الستاغ وبالتالي انقطاع التيار الكهربائي وانقطاع الماء عن المتساكنين.

أرقام حول الحركات الاجتماعية للمطالبة بالماء الصالح للشراب

في القيروان بلغت عدد الحركات الاحتجاجية بخصوص الماء الصالح للشراب فقط 88 احتجاجا منذ شهر أفريل من سنة 2018 إلى غاية شهر ماي من سنة 2019 واحتلت معتمدية حفوز المرتبة الاولى من حيث عدد الحركات الاحتجاجية ب 26 حراك وتالتها القيروان الجنوبية ب 17 حراك ومعتمدية الشبيكة ب 12 حراك أما المراتب الاخيرة فاحتلتها معتمدية السبيخة وبوحجلة ب 3أحتجاجات في حين احتجاج واحد بكل من معتمدية الشراردة ونصر الله والقيروان الشمالية.[4]

[4] الخريطة -https://umap.openstreetmap.fr/fr/map/2018_335690?fbclid=IwAR1olmFzkbicmjFW2FlJmfBRCYcRuPlu4LBmMacRorEBcpeWcSx5LAVvoSo#9/35.6751/10.1953

خريطة الحركات الاجتماعية بخصوص الماء الصالح للشراب بولاية القيروان بين شهر أفريل 2018 وشهر ماي 2019

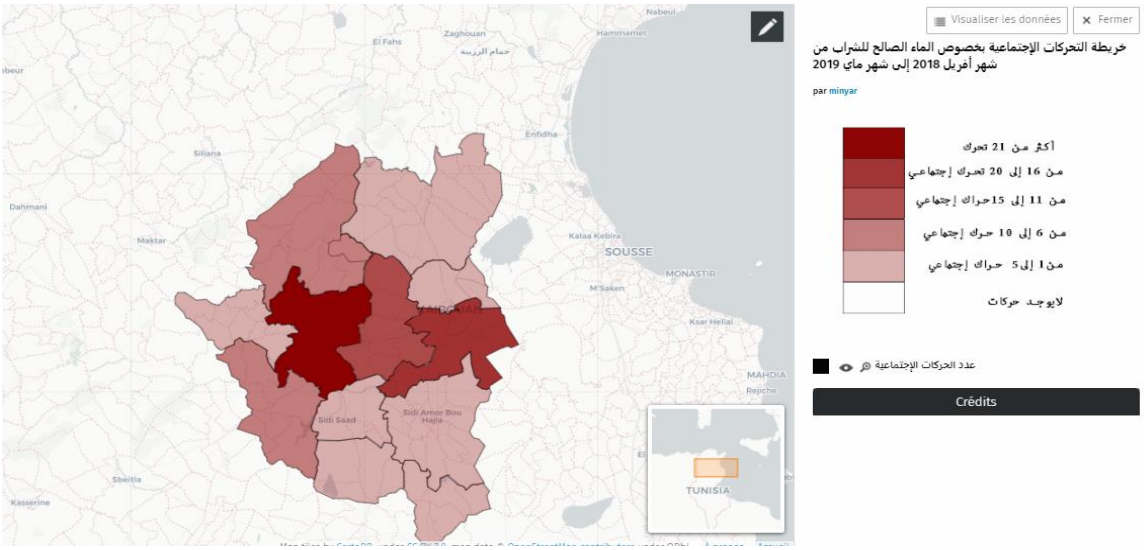

تشهد الحركات الاجتماعية ذروتها خلال شهري جويلية وأوت من كل سنة وأيضا في شهر رمضان الذي يتزامن مع فصل الصيف بينما تنخفض الحركات الاحتجاجية خلال فصل الشتاء وذلك من أجل المطالبة بالماء الصالح للشراب.

ومن المهم أيضا أن نذكر أن73% من الاحتجاجات كانت ضد منظومة الجمعيات المائية من أهم الاسباب هي: غياب مياه الشرب بسبب ديون الجمعيات التي بلغت مليار ونصف لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز[5] واستمرارية انقطاع المياه لمدة طويلة تصل لأكثر من 6 أشهر واضطرابات في توزيع المياه واهتراء القنوات المياه وعدم الصيانة ووجود صعوبات في توزيع المياه وتجاهل السلطات الجهوية والمحلية. ويعود ذلك إلى غياب الحوكمة داخل الجمعيات كذلك غياب دور المراقبة من قبل وزارة المالية.

أما الاحتجاجات ضد الشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه بلغت نسبة18 % ويعود ذلك إلى عدم التدخل العاجل لإصلاح قنوات المياه التي انعكست سلبا على

[5]الديون الجمعيات لفائدة الستاغ بالضبط 1469765.113 د (تم الحصول على المعلومة عن طريق مطلب النفاذ إلى المعلومة)

الوضع البيئي وضعف نسبة تدفق المياه خاصة في القيروان الجنوبية واضطرابات في توزيع المياه وانقطاع المياه الشرب دون إعلام مسبق.

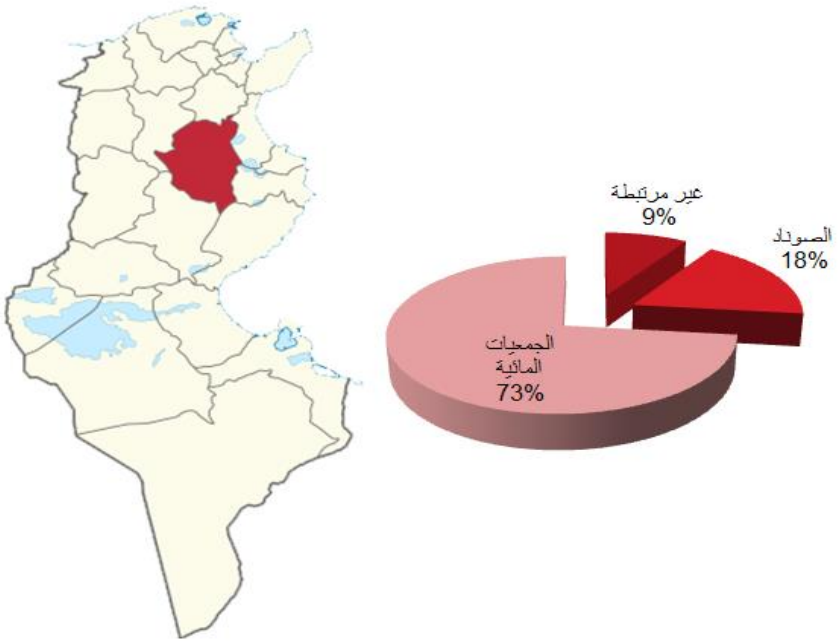

اختلفت طريقة الاحتجاجات ففي المرحلة الاولى كان مجرد تنديد عبر وسائل الاتصال لتتصاعد إلى حجز معدات الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه كما حصل في القيروان الجنوبية وحجز سيارة الصوناد من قبل الأهالي (أهالى منطقة الخضراء من معتمدية القيروان الجنوبية) وذلك لتضرر منازلهم وما تسبب في عزلتهم وكان مطلبهم إصلاح العطب لإرجاع السيارة.[6]

المواطن يريد والسلطة تفعل ما تريد

الديمقراطية والحوكمة المياه تعتمد بالأساس على عدة مبادئ منها الشفافية والتشاركية في أخذ القرار والتي اعتمدتها مؤسسات الدولة وعملت على نشرها إلا أنها في الواقع هناك ممارسات عكس ذلك. هذه المبادئ تغيب تماما عند الشروع في قيام بمشاريع

[6] https://www.tunisia-sat.com/forums/threads/3871914/

بخصوص الماء الصالح للشراب و خير دليل على ذلك المشاريع المعطلة منذ ما يقارب 4 سنوات كمشروع تزويد جنوب الولاية بالماء الصالح للشراب على مستوى معتمدية بوحجلة (أولاد عاشور والفتح والقطيطيرة) مشروع معطل منذ سنة 2011 بسبب معارضة أهالي الرايس الذين لم يشملهم هذا المشروع رغم مروره عبر قريتهم مع العلم أنهم يعانون العطش و أيضا مشروع تزويد "الكرمة " من معتمدية الشبيكة حيث توقفت الاشغال منذ اكثر من 3 سنوات وهو مشروع تابع للصوناد بسبب صاحب الارض أين يوجد البئر التابع للشركة والذي اشترط أن يتم تشغيل ابنه في الصوناد مقابل السماح لهم بإتمام الأشغال.

كما أن هناك من يفضل الربط عن طريق الشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه رافضا للجمعيات المائية التي شهدت الفشل في العديد من المرات ،في المقابل هناك رفض من السلط الجهوية التي تقوم بتسلط الجمعيات المائية بالقوة على المواطنين وهذا ما يحصل في منطقة "الرماضنية" التابع لعمادة الخزازية من معتمدية القيروان الجنوبية التي شهدت عديدة من الحركات الاحتجاجية من الاحتجاج أمام الولاية التي لم تستمع إلى مطالبهم في المرحلة الأولى إلى قطع الطريق الوطنية عـدد 12 الرابطة بين القيروان وسوسة من أجل المطالبة بربطهم بالشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه وكما تعهدوا بخلاص ديون الجمعية "الحنباز" إذا تم إدراجهم ضمن شبكة الصوناد إلا أن المندوبية الجهوية للفلاحة تمسكت بحقها في هذا المشروع رافضين مطلب الاهالي كذلك إقليم الشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه رفضت بعلة أنها سلطة تنفذيه ولا تستطيع أخذ قرار في ظل غياب إدارة جهوية للشركة في الولاية . وبقي هذا الملف على حاله وبقي المواطن يتزود بطريقة عشوائية.[7]

في هذا الإطار قام المنتدى بتتبع ومساندة المطلب المشروع لأهالي الخزازية حيث قام بورشة العمل التي انعقدت بتاريخ 29 مارس 2019 وتم خلالها توجيه الدعوة الى جميع الاطراف من أجل ايجاد حل جذري إلا أن الصوناد لم تستجب لهذه الدعوة. لهذا قام المنتدى بخطوة أخرى وهو بعبث مراسلة إلى مدير الإقليم الصوناد بالقيروان لتحديد

[7]https://www.facebook.com/233012453493683/videos/2329525650411995/

موعد للنقاش في هذا الموضوع لكنه رفض الحديث عن إشكالية اهالي الخزازية بتعلة أنه ليس صاحب القرار وأنه قام بعدت جلسات من قبل دون نتيجة تذكر.

لذلك قمنا بتاريخ 22 أفريل 2019 بمراسلة السيد "سمير بالطيب"،وزير الفلاحة، لنحيطه علما بالموضوع ومن أجل التدخل لفض هذا الإشكال ولتطبيق العدالة الاجتماعية لأهالي الخزازية وحصولهم على حقهم في الماء الصالح للشراب عن طريق الصوناد إلا أننا لم نتلقى رد من هذا الاخير إلى حد الان.

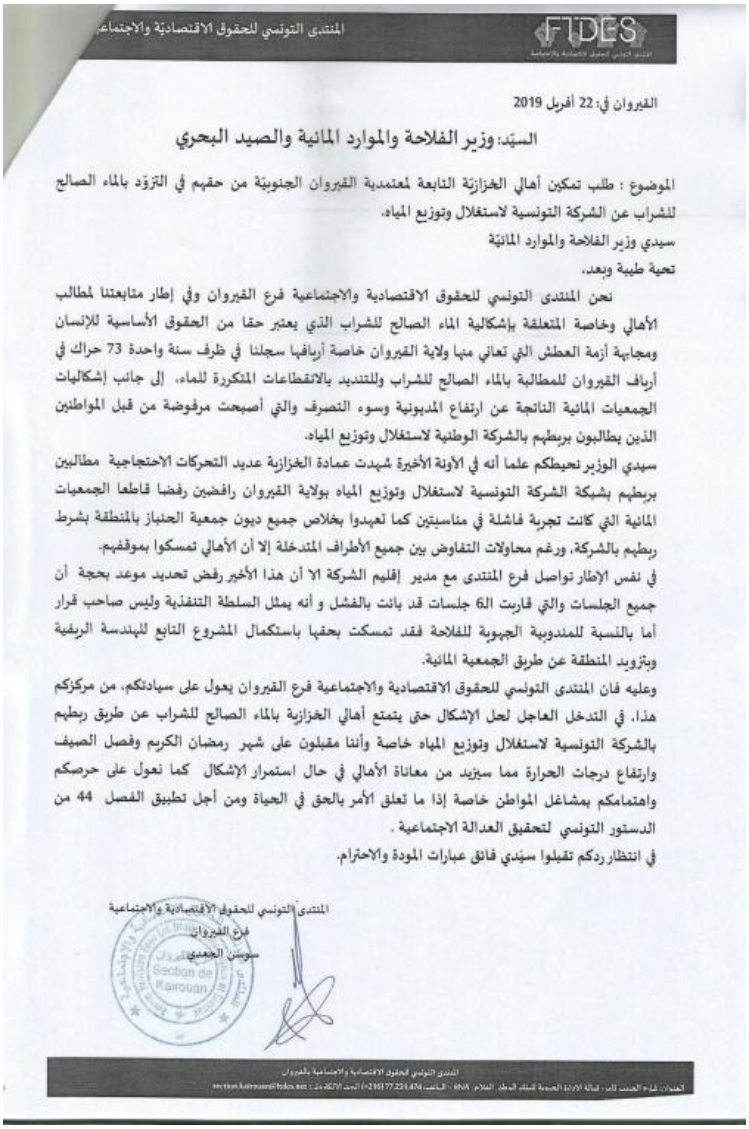

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

FTDES

القيروان في: 22 أفريل 2019

السيّد: وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع : طلب تمكين أهالي الخزازية التابعة لمعتمدية القيروان الجنوبية من حقهم في التزوّد بالماء الصالح للشراب عن الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه.

سيدي وزير الفلاحة والموارد المائية

تحية طيبة وبعد،

نحن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان وفي إطار متابعتنا لمطالب الأهالي وخاصة المتعلقة بإشكالية الماء الصالح للشراب الذي يعتبر حقا من الحقوق الأساسية للإنسان ومجابهة أزمة العطش التي تعاني منها ولاية القيروان خاصة أريافها سجلنا في ظرف سنة واحدة 73 حراك في أرياف القيروان للمطالبة بالماء الصالح للشراب وللتنديد بالانقطاعات المتكررة للماء، إلى جانب إشكاليات الجمعيات المائية الناتجة عن ارتفاع المديونية وسوء التصرف والتي أصبحت مرفوضة من قبل المواطنين الذين يطالبون بربطهم بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

سيدي الوزير نحيطكم علما أنه في الآونة الأخيرة شهدت عمادة الخزازية عديد التحركات الاحتجاجية مطالبين بربطهم بشبكة الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه بولاية القيروان رافضين رفضا قاطعا الجمعيات المائية التي كانت تجربة فاشلة في مناسبتين كما تعهدوا بخلاص جميع ديون جمعية الحنباز بالمنطقة بشرط ربطهم بالشركة، ورغم محاولات التفاوض بين جميع الأطراف المتدخلة إلا أن الأهالي تمسكوا بموقفهم.

في نفس الإطار تواصل فرع المنتدى مع مدير إقليم الشركة الا أن هذا الأخير رفض تحديد موعد بحجة أن جميع الجلسات والتي قاربت الـ6 جلسات قد باءت بالفشل و أنه يمثل السلطة التنفذية وليس صاحب قرار أما بالنسبة للمندوبية الجهوية للفلاحة فقد تمسكت بحقها باستكمال المشروع التابع للهندسة الريفية وبتزويد المنطقة عن طريق الجمعية المائية.

وعليه فان المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان يعول على سيادتكم، من مركزكم هذا، في التدخل العاجل لحل الإشكال حتى يتمتع أهالي الخزازية بالماء الصالح للشراب عن طريق ربطهم بالشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه خاصة وأننا مقبلون على شهر رمضان الكريم وفصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة مما سيزيد من معاناة الأهالي في حال استمرار الإشكال كما نعول على حرصكم واهتمامكم بمشاغل المواطن خاصة إذا ما تعلق الأمر بالحق في الحياة ومن أجل تطبيق الفصل 44 من الدستور التونسي لتحقيق العدالة الاجتماعية .

في انتظار ردكم تقبلوا سيدي فائق عبارات المودة والاحترام.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
فرع القيروان
سوسن الجمني

Section de Kairouan

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقيروان

رسالة إلى وزير الفلاحة

أما بمعتمدية حفوز خاصة أهالي البحارنية وواد الخيط ومناطق أخرى الذين قاموا بعديد الوقفات الاحتجاجية وعمدوا الى غلق الفانة التابعة للصوناد التى تزود المعتمدية كحركة تصعيدية للمطالبة بالعدالة الاجتماعية والمطالبة بحقهم في الماء الصالح لشراب[8] بكميات كافية للجميع وذلك بالترفيع في نسبة التدفق وطالبوا بربطهم بالصوناد رافضين الجمعيات في المقابل هناك مشاريع وإدراج جمعيات في المعتمدية مثل مشروع "الدرع" وهذا ما يدل على عدم ايلاء اي اهتمام لإرادة المواطنين.

وبالتالي، حتى لو تم تنفيذ المشاريع، فإنها لا تلبي تطلعات السكان حيث أظهرت منظومة الجمعيات المائية عيوبها جميع المناطق من الولاية وزادت في رغبة المواطن في الخدمات الصوناد وتفضيلها على الجمعيات المائية وهذا ما طالب به المتظاهرون بشكل مباشر.هذه المطالب قوبلت بصمت من الدولة وعدم قدرتها على حل المشاكل، لذا وجب تغير أشكال الاحتجاج والضغط بطرق أكثر نجاعة سيما وأن الموضوع ذو أهمية خاصة إذا ما تعلق الأمر بمنازلهم أو بالمدارس وبحاجة الاطفال إلى الماء.

عطاشى المدارس

أمضت تونس على اتفاقية حقوق الطفل بمقتضى القانون عدد 92 المؤرخ في 29 نوفمبر لسنة 1991 حيث توصي اللجنة بأن تقوم الدولة الطرف بما يلي:

"إتاحة الحصول، بمساعدة من مفوضية حقوق الإنسان، على المياه النظيفة والمرافق الصحية الملائمة والغذاء والمأوى في جميع المناطق وفي جميع المجتمعات المحلية في البلد، بما في ذلك مجتمعات المشردين داخلياً واللاجئين"

إلا ان هذه الاتفاقيات الدولية والقوانين لم تحمي الطفل خاصة في المؤسسات التعليمية، فقد غاب الحق في مياه نظيفة والحق في مرافق صحية ملائمة. ففي ولاية القيروان يوجد 175 مدرسة إبتدائية من جملة 313 مدرسة غير مرتبطة بالشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه.

[8] https://bit.ly/35zsagW

هذه المدارس يقع تزويدها أما عن طريق ربطهم بالجمعيات المائية التي تعاني العديد من الاشكالية (المديونية وغياب الحوكمة والفساد) والذي يؤدي إلى انقطاع الماء عن المواطنين وعن المدارس أو عن الطريق بناء خزّانات للمياه أو صهاريج تكون في أغلب الأحيان غير صحية.

ففي شهر ماي من السنة الجارية 2019 عاش تلاميذ مدرسة "عين زانة " من معتمدية حفوز (يوجد بها 18 مدرسة غير مرتبطة بالصوناد من جملة 25)، ويلات العطش مما جعلهم يتسولون مياه الشرب من مستعملي الطريق الوطنية عدد 12 غير مبالين بخطورة الطريق الذي يشهد مرورا كثيفا للشاحنات الثقيلة.

أما معتمدية حاجب العيون يوجد بها 15 مدرسة غير مزودة بالماء الصالح للشراب ، وقد تم تسجيل حالات وفات لتلاميذ بالمدارس الابتدائية جراء تفشي مرض الالتهاب الكبدي الفيروسي الناتج عن غياب الماء و المرافق الصحية الملائمة في هذا الاطار نخص بالذكر مدرسة "الفراحتية" والتي تبعد عنها حوالي 25 كلم وعن معتمدية نصرالله حوالي 20كلم و كما أنها مجاورة للجمعية المائية بالمنطقة إلا أن الماء منقطع عن المدرسة ويعود ذلك إلى مديونية الجمعية كما أن المدرسة لا يوجد بها خزان للمياه و تعتمد على ماء الماجل للاستعمال اليومي، أما بخصوص مياه الشرب يلجأ المعلمون و التلاميذ الى اصطحاب قوارير الماء من منازلهم التي تبعد كلومترات عن المدرسة . إلى جانب غياب الماء الصالح للشراب فهذه المدرسة تفتقر الى أبسط مقومات الحياة الأساسية للطفل الذي بات مهددا لصحته وحياته. أيضا يوجد مدارس غير مرتبطة بالشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه أو عن طريق الجمعيات المائية فهناك مدارس تزود بالصهاريج وبها خزان للمياه.

في السنوات الاخيرة عاشت مدرسة"هنشير بيشي "التي تأسست منذ سنة 1981 من عمادة الحمام التابعة للمعتمدية القيروان الجنوبية عديد التحركات الاجتماعية للمطالبة بتوفير الماء الصالح للشراب وبناء سور لحماية أبنائهم من الكلاب السائبة ومن الزواحف. ويوجد بالمدرسة خزان للمياه لا يقع تنظيفه باستمرار، يملؤه فلاح كلما قام

بري محصول القمح المحاذي للمدرسة، ولكننا نعلم أنه خلال شهر مارس يتوقف ري القمح وبالتالي يتوقف ملئ الخزان.

في سنة 2017 قام الاولياء بمنع أبنائهم من الالتحاق بمقاعد الدراسة و تم أنذاك التدخل من قبل معتمد القيروان الجنوبية وتعهد بتشييد سور وحفر بئر سطحية بالمدرسة بالتنسيق مع المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية وإحدى الجمعيات لتوفير الماء الصالح للشرب وتم إمهاله لمدة أسبوع لتحقيق مطالبهم إلا أننا في سنة 2019 و بعد مرور سنتين عن هذا التعهد مازالت المدرسة على حالها ولم يتغير شي .كما زارت مؤخرا المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالحق في التعليم "كومبو بولي باري" كذلك تم يوم 31 ماي 2019 زيارة المدرسة من قبل وزير الفلاحة والصيد البحري السيد سمير بالطيب بحضور والي القيروان و المندوب الجهوي للفلاحة ولكن لم يتغير شي حتى الأن في ظل التعطيلات البيروقراطية وغياب الحوكمة و عدم التنسيق بين الادارات خاصة بين المندوبية الجهوية لتعليم والمندوبية الجهوية للفلاحة و الصوناد، هناك ضحايا وهم عطاشى المدارس .

بتاريخ 21 ماي 2019 قام المنتدى فرع القيروان بوقفة احتجاجية أمام المدرسة الابتدائية هنشير البيشي مع المجتمع المدني والاهالي والتلاميذ وبحضور وسائل الإعلام بهدف تسليط الضوء على عطاشي المدارس والمطالبة بحقهم في الماء الصالح للشراب ومن أجل تطبيق العدالة الاجتماعية. كما قام بمراسلة كل من مندوب الجهوية للتعليم والسيد والى القيروان لمعرفة العراقيل التي تعيق تحقيق هذه المطالب المشروعة والمطالبة بربطها بشبكة الصوناد في أقرب الآجال.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية- فرع القيروان

القيروان في 24 جوان 2019

إلى السيّد:

والي القيـــروان

الموضوع: حول وضعية المدرسة الابتدائية "منشير بيشي"

تحية طيبة

نحن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقيروان وفي إطار مشروع العدالة البيئية، ومن خلال عملنا وزياراتنا ومعاينتنا للوضع في المدارس بالجهة لاحظنا أنه ورغم ترسانة القوانين الموجودة في تونس الضامنة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين على حد سواء والتي تكفل الحق في الحياة سواء من خلال المعاهدات والنصوص الدولية المصادق عليها من قبل الدولة التونسية على غرار اتفاقية حقوق الطفل بمقتضى القانون عدد 92 التي نصت على "إتاحة الحصول على الماء النظيف والمرافق الصحية الملائمة والغذاء والمأوى في جميع المناطق وفي جميع المجتمعات المحلية في البلد، بما في ذلك مجتمعات المشردين داخليا واللاجئين" إلى جانب مجلة حماية الطفل والتي نصت على ضرورة وضع ممتحاة هذه الفئة فوق كل اعتبار من خلال اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة لحمايتها. إلا أن الواقع لا يعكس جمال هذه النصوص وذلك بل رصدنا إشكاليات عديدة وتضما كبيرا في إسناد الحقوق ولعل مدرسة "منشير البيشي" من عمادة الحمام منطقة زعفرانة التابعة لمعتمدية القيروان الجنوبية أبرز مثال لغياب هذه الحقوق مدرسة منذ تأسيسها تعاني من تردي البالية التحتية، غياب سور يحمي التلاميذ وتغزين من المخاطر كالزواحف والكلاب السائبة، غياب المرافق الصحية، تأهيل عن غياب أهم مقومات الحياة وهو الماء الصالح للشراب وما يمكن أن ينجر عنه من أمراض وأوبئة. ولئن كان الحق في الماء حقا دستوريا منصوص عليه في الفصل 44 من الدستور التونسي القائل بأن "الحق في الماء مضمون" إلا أن هذا الحق في المدرسة المذكورة يفي رغم خزان ماء يقع علوه من قبل فلاح من المنطقة كلما قام هذا الأخير بسقي محصوله المجاور للمدرسة وهو ما تمت معاينته من قبل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقيروان خلال زيارته إلى المنطقة ومقابلة الأهالي.

وعليه، فنحن كمنظمة تدافع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن منطلق حقوق شامل وبيمان كامل بالحق في الماء كمكون أول للحق في الحياة، نجدد:

- معرفة الإشكاليات التي تعيق إحداث سور للمدرسة.
- معرفة الإشكاليات التي تعيق تزويد المدرسة بالماء الصالح للشراب من أجل التعاون للتذليل الصعوبات وتجاوز هذه الإشكاليات.

كما ندعو إلى توفير الظروف الملائمة للتلاميذ والتسريع لضمان الماء الصالح للشراب لتفادي انتشار الأمراض بالوسط المدرسي والحد من ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة.

في انتظار ردكم تقبلوا منا سيدي فائق الاحترام والتقدير.

من هيئة فرع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقيروان

بالنيابة

مؤنس العجلاني

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقيروان

وقفة احتجاجية أمام مدرسة هنشير البيشي **مراسلة إلى السيد الوالي**

مع العلم أن وزارة الفلاحة لها برامج لتزويد المدارس الابتدائية بالماء الصالح للشراب[9] ويتم ذلك عبر ربط المدارس بالجمعيات المائية أو بناء خزانات دون أن ننسى مشاكل التي تعاني منها هذه الجمعيات وعدم صيانة الخزانات التي لا تلبى احتياجاتهم، ويبقى التلميذ هو الضحية بما انه يعيش في بيئة غير سليمة تهدد صحته خاصة من مرض الالتهاب الكبدي الفيروسي الذي انتشر في الوسط المدرسي خاصة في المدارس المذكورة اعلاه.

وبالتالي، على مسؤولي الدولة توفير الماء في ظروف ملائمة وضمان الحقوق الأساسية لأطفال المدارس وحماية صحتهم وحقهم في بيئة تعليمية صحية وحقهم في الحياة.

انقطاع الماء والأزمة التي لا تنتهي

منذ سنوات عديدة وجهة قفصة تعاني معظلة الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشراب والذي لم تستثن منه أي معتمدية حيث سجلت الانقطاعات في كل من قفصة

[9] http://www.agriculture.tn/?p=12602

المدينة بأحيائها مثل المولى السفلى والافران والدوالي وحي النور وحي المصابحية وحي الشباب.

كما تم تسجيلها في جل مدن الحوض المنجمي على غرار مدينتي الرديف و المظيلة و التي يعاني فيها الحي القبلي و برج العكارمة معاناة كبرى إذ تصل وتيرة الانقطاعات الثلاث أيام متواصلة و هو ما يجعلنا نطرح السؤال التالي

أي دور للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في جهة قفصة لمجابهة هذه المشاكل التي باتت تتكرر من سنة إلى أخرى دون إيجاد حلول جذرية لتبقى مدن قفصة تعاني العطش

الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه: وعود كبيرة وحصيلة هزيلة

إن أول ما يلفت الانتباه عندما نتحدث عن إشكالية انقطاع المياه في الجهة هو التعاطي السلبي مع مطالب المتساكنين و الطريقة المتخلفة التي تنتهجها هذه الشركة في تعاملها مع الاضطرابات التي تطرأ من حين لأخر فلم نسمع يوما أن شركة الصوناد بقفصة قامت باستباق أزمة و إعلام حرفائها و كدليل على ذلك عاينا في 7 ماي 2019 تحركا وقعت أحداثه في مقر الإقليم بقفصة و الذي قام على إثره أهالي حي العسالة و حي الافران بغلقه احتجاجا على الانقطاع المتواصل و للأسف لم يكن التعامل في مستوى الأزمة و اتخذوا موقف المتفرج كدليل عجز و غياب لآي شعور بالمسؤولية

وقد أكد لنا أحد المحتجين انه لم يعد بالإمكان السكوت عن هذا الوضع المتردي وتحدث بإسهاب عن لامبالاة الشركة ووجود بعض مظاهر الفساد التي تنخرها واتهم صراحة بعض الأعوان بالتلاعب بالصمامات والتحكم فيها وذلك بتوجيهها إلى أحياء دون أخرى ليستفيد بذلك بعض كبار الفلاحين وأصحاب المسابح من وجهاء قفصة وكل ذلك على حساب الأحياء المفقرة [10]

[10] https://bit.ly/3IwhrCl

والغريب في الأمر انه بتتبعنا لبرامج الصوناد لمجابهة إشكالية انقطاع الماء لهذا الموسم سجلنا ما يقارب ال 4 اجتماعات والتي التأمت بمقر ولاية قفصة وبمقر وزارة الفلاحة وقد كان موضوعها إشكالية الماء في جهة قفصة وللأسف لم تؤد هذه الاجتماعات إلى آي نتيجة تذكر.

- اجتماع 4 افريل بمقر ولاية قفصة[11]
- 10افريل جلسة برئاسة والي قفصة والرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه حول التزود بالماء الصالح للشراب والمشاريع المبرمجة لتجاوز مشكل الانقطاعات[12]
- اجتماع 22 افريل بمقر وزارة الفلاحة لمناقشة موضوع الماء الصالح للشراب بجهة قفصة والاستعدادات لمجابهة الانقطاعات.
- اجتماع بمقر ولاية قفصة بتاريخ 28 افريل 2019 بحضور مديري الاطارات الجهوية والكاتب العام لولاية قفصة[13]

اجتماع 10 افريل بولاية قفصة بحضور الرئيس المدير العام للصوناد ووالي قففصة

[11] https://bit.ly/35gaNlo

[12]

[13] https://bit.ly/3K2IFAO

تطرقت هذه الاجتماعات اساسا الى مسالة التسريع في انجاز المشاريع المبرمجة والتي تتمثل في عدد 2 ابار بمدينة الرديف وبئرا بمدينة المظيلة وبئرا بمدينة قفصة مع دعوة السلط المحلية الى مزيد التنسيق مع المقاولين المتعهدين من اجل تجاوز الاشكالات التي تطرأ من حين لأخر خاصة العراقيل العقارية والتعطيلات التي يتسبب بها عدد من المواطنين

وقد تم التاكيد على انه سيقع تزويد مدينة قفصة من خلال حفر بئرين بمنطقة راس الكاف ومدينة القطار عن طريق بئر مبرمجة في منطقة بوعمران.

اما فيما يتعلق بمنطقة الحوض المنجمي سيقع تدعيم مدينة ام العرائس ببئر من شركة فسفاط قفصة. و بالنسبة لمدينة الرديف فقد تمت برمجة بئرين وادة في منطقة تبديت[14] و اخرى في منطقة "الطرفاية "[15] و اثناء زيارة قمنا بها في شهر ماي الفارط ثبت لنا ان وعود السيد معتمد الرديف لم تكن واقعية باعتباره قدم وعدا ان البئر الجديدة ستدخل حيز الخدمة انطلاقا من 10 جوان و هو ما لم يتم فعلا و ترسخت قناعة لدينا ان كلا المشروعين لن يريا النور لعدة اسباب من اهمها ان المشروع وقعت برمجته منذ ثلاث سنوات و في كل مرة يتعرض الى تعطيلات من طرف بعض المواطنين من مدينة الرديف الذين يدعون بامتلاكهم لحجج قانونية تثبت ملكيتهم للأرض التي تقع فيها عملية الحفر . وفي هذه الحالة على السلط المحلية والجهوية ان تتحرك بسرعة وايجاد الحلول المناسبة ولكن للأسف لا شيء يحدث في هذا الصدد ويمكن ان نتحدث عن غياب كلي للسلطة في مدينة الرديف

وباتصالنا بالسيد المعتمد أكد انه ليست هناك من حلول سوى اللجوء للقضاء الذي تستغرق اجراءاته مدة طويلة من الزمن. اما العامل الثاني فيرجع الى عزوف المقاولين عن الدخول الى مدينة الرديف بسبب التعطيلات والمضايقات والابتزاز الذي

[14] منطقة تبديت منطقة فلاحية تتبع اداريا بلدية الرديف وتبعد عنها حوالي 12 كم

[15] منطقة الطرفاية منطقة تبعد على مدينة الرديف حوالي 4 كم وهي معروفة باهمية المائدة المائية التي تحتويها

يتعرضون له فأصبحت بذلك مدينة الرديف مدينة منفرة للمقاولين وطاردة لهم وتصنف ك "منطقة سوداء"[16]

بئر بمنطقة تبديت معطلة بسبب مشاكل عقارية

الوضعية الحالية بمدينة الرديف

بالنسبة للوضع العام في مدينة الرديف نستطيع أن نتحدث عن تحسن طفيف لان البئر المبرمجة في منطقة تبديت دخلت فعليا حيز الخدمة في موفى شهر أوت لكن بمعدل ضخ يعتبر ضعيفا حيث قدر ب 20 ل/ث في حين أن الاحتياجات الجملية لمدينة الرديف تبلغ ال50 ل/ث. وتبقى الأحياء المرتفعة في حاجة إلى تدخل شركة فسفاط قفصة لتضمن تدفقا مستمرا للماء الصالح للشراب ومن هنا تتأكد الحاجة الملحة لحفر أبار أخرى للقطع نهائيا مع العطش.

أما بالنسبة لمدينة المظيلة فتبقى الوضعية معقدة حيث يعاني الأهالي منذ سنوات من اضطرابات متواصلة في تدفق الماء خاصة في أحياء مثل برج العكارمة والحي القبلي

[16] مصطلح المنطقة استنادا إلى النظام السابق وهي تستخدم للإشارة إلى المناطق التي فيها احتجاجات ولا يتدخلوا فيها لإنقاذ المتساكنين

والحي الغربي وكان من المفروض أن يتم حفر بئر خاص بمدينة المظيلة إلا انه إلى يومنا لم يكتمل المشروع.

وبلقائنا بأحد نشطاء التنسيقية الوطنية للحركات الاجتماعية السيد بوبكر عكرمي الذي قال ان هناك العديد من الإشكاليات التي تؤثر سلبا على وصول الماء إلىأحياءالمظيلة ولعل من أهمها الربط العشوائي في القنوات الرئيسية وهناك من الفلاحين من يعمد إلى سرقة المياه انطلاقا من القناة الرئيسية للقيام بعمليات السقي.

ويعتبر هذا المثال خير دليل على عجز شركة الصوناد ومن ورائها السلط المحلية والجهوية على التصدي لمثل هذه التصرفات التي ترقى إلى جرائم. وربما ما زاد الطين بلة بالنسبة لمدينة المظيلة هو أن الماء الصالح للشراب يجلب لها من منطقة الارطس[17]التابعة إداريا لمدينة القطار وهو تقريبا نفس الإشكال الذي تعاني منه مدينة الرديف ففي اجتماع عقد بمقر بلدية الرديف في ماي 2017حضره مسؤولون من شركة الصوناد والذين تحدثوا عن أكثر من 60 حالة ربط عشوائي وجدت على القناة الرئيسية التي تمتد من الطرفاية إلى وسط المدينة هذا من دون ذكر حالات السرقة التي توجد داخل الأحياء وفي هذا الصدد من الضروري القيام بحملات تحسيسية وبحملات مراقبة للحد من هذه الظواهر

و في نفس السياق أكد لنا مدير اقليم شركة فسفاط قفصة بالرديف إن طاقة ضخ الآبار المملوكة للشركة تصل إلى حدود ال60 ل/ث لكن ما يصل فعليا إلى المغاسل يتراوح بين ال50 ل/ث و ال 40ل/ث أي بمعدل ضياع يصل إلى حدود ال 15 ل/ث .

وقد نبهنا أثناء تناولنا لهذا الموضوع من خطورة استفحال هذه الظاهرة إلا أن ضعف المراقبة وعدم تفعيل العقوبات كلها عوامل ساعدت في تناميها وباتت إشكالا حقيقيا يهدد السلم الأهلية في المدينة

[17] منطقة تبعد عن مدينة المظيلة 14 كم

برامج محطات تحلية المياه مشاريع غيرو اقعية وحلول خاطئة

في سنة 2015 قمنا بزيارة لإدارة جودة المياه و تحسينها بالجنوب الغربي و التي تقع في مدينة قفصة و هي تابعة لشركة الصوناد و بسؤال حول المشاريع التي برمجت من اجل حل مشكلة العطش التي تعاني منها الجهة وقع التأكيد على برمجة عدد 2 محطات تحلية للمياه الجوفية بكلفة جملية قدرت ب 167 مليون دينار[18] و ستستفيد منها أساسا منطقة الحوض المنجمي و كان من المفروض إن تنطلق الأشغال مع موفى سنة 2019 لكن إلى حد ألان لم نلمس أي انطلاقة للمشروع و لا بد أن ننوه إلىأن اللجوء إلى تحلية المياه يعتبر خيارا مكلفا و يستنزف كميات مهولة من الطاقة الكهربائية دون أن ننسى الأضرار البيئية التي تتسبب فيها هذه المحطات إذا يعتبر هذا الخيار بالنسبة إلينا خيارا مغلوطا لأنه لن يحل المشكل لان الإشكال الحقيقي هو إشكال في الحوكمة و التصرف في الموارد المائية المتاحة .

الخاتمة

انطلاقا من عملية المتابعة والرصد التي قام بها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بفرعيه القيروان والحوض المنجمي نستطيع أن نؤكد أن إشكال العطش في تونس هو نتيجة حتمية للخيارات السياسية المغلوطة ولغياب الرؤية الواضحة التي بإمكانها أن تجد الحلول الجذرية للقطع نهائيا مع هذه المعظلة التي باتت تهدد كل البلاد التونسية.

كما إن الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه مطالبة بالانكباب وبسرعة على إبدال الشبكة المهترئة وأن تقوم بنشر الأرقام والاحصائيات الحقيقية حول ديونها والتي

[18] https://www.webmanagercenter.com/2018/06/23/421406/lapprovisionnement-en-eau-potable-a-gafsa-garanti-par-lentree-en-exploitation-de-3-puits/

تهم أساسا كبار المستهلكين وهي مطالبة كذلك بالبحث عن التمويلات اللازمة للقيام بعملية صيانة وقائية للمنشآت المائية الكبرى وتعويض القنوات القديمة بكل المناطق وخاصة تلك التي تعاني العطش منذ سنوات.

و يعتبر ضياع الماء من الإشكالات الرئيسية حيث قاربت في سنة 2017 نسبة ال30 %بسبب اهتراء الشبكة و تقادمها حيث يعود اغلبها إلى 25 سنة مضت [19]و نتيجة لنسبة تقادم الشبكة التي تقدر ب 40 % فان شركة الصوناد ستكون مضطرة للتخفيض من سرعة الدفق داخل القنوات من اجل حمايتها [20]كما أن القيام بعملية تدقيق شاملة تعتبر من الأولويات التي يجب القيام بها كذلك تعاني شركة الصوناد من اخلالات هيكلية تمس أساسا هيكلتها و الحوكمة و نستطيع القول من خلال متابعتنا لموضوع الماء انه في ظل الوضعية الحالية لهذه الشركة و في ظل ما يتوفر من إمكانيات لن تستطيع أن تضمن تدفقا متواصلا للماء لكل المناطق و من المفارقات أن إشكال انقطاع الماء ليس راجعا بالأساس إلى ندرة في هذه الثروة و لكنه راجع إلى غياب الحوكمة و الإدارة العلمية لهذا المرفق الحيوي حيث أن نسبة 80 % من الماء في تونس توجه أساسا للقطاع الفلاحي فيما يقسم الباقي على قطاعات السياحة و الصناعة و الماء المخصص للشرب وبالرغم من أن تونس مصنفة ضمن البلدان التي تعاني من الشح المائي و رغم أن التغيرات المناخية أصبحت واقعا ملموسا بدا يؤثر على التوازنات البيئية إلا انه لا يمكن الحديث بالمرة عن ندرة في مياه الشرب فمثلا في منطقة القيروان يوجد 3 سدود مع طاقة تعبئة تصل إلى حدود 330م م3 منها 75 بحية جبلية 3 منها جديدة و 1204 بئرا عميقة منها 45 بئرا جديدة و أكثر من 1600 بئرا سطحية و 7 معامل للمياه المعدنية دون ذكر العيون الطبيعية في الوقت الذي تسجل فيه ولاية القيروان النسبة الأعلى وطنيا على مستوى التحركات المطالبة بالحق في التزود بالماء الصالح للشراب.

[19]https://www.huffpostmaghreb.com/entry/leau-en-tunisie-entre-penurie-et-mauvaise-gouvernance-la-crise-continue_mg_5b6381e3e4b0eb29100e59d9

[20]مقابلة مع الخبيرة السيدة روضة قفراج جريدة presse الاثنين 26 أوت 2019

وتوجه النسبة الأكبر من هذه الموارد الطبيعية إلى المناطق السقوية الموجودة بجهة الساحل[21] في حين يعاني أكثر من60000 ساكنا من انقطاع الماء في ولاية القيروان.

أما بالنسبة لمدن الحوض المنجمي فان شركة فسفاط قفصة تستغل المائدة المائية بالطرفاية بطريقة مهولة تصل إلى معدل 5000 م3 في اليوم الواحد ولا يتوقف عنها الماء أبدا على مدار السنة

وفي الأخير يمكن القول أن حل معضلة انقطاع الماء يمر أساسا عبر:

- اعتبار التزود بالماء الصالح للشراب حقا دستوريا على الدولة أن تضمنه
- الاستماع جيدا إلى مشاغل المواطنين والعمل على إيجاد الحلول الجدية خاصة لأولئك الذين يعانون من انقطاع الماء المتواتر منذ مدة طويلة
- إعادة هيكلة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه واعتبارها مكسبا وطنيا لابد من الحفاظ عليه وتطويره لضمان خدمة مقبولة وذلك من خلال إعادة تهيئة الشبكة والرفع من نسبة التأطير داخل الشركة والذي لايتجاوز ال 9.6%[22] تدعيم الإدارات الجهوية بالإمكانات البشرية واللوجستية اللازمة وإعطاؤها الحرية التامة في التصرف دون الرجوع الى المركز
- فتح ملف المجامع المائية والتثبت من عمليات توزيع المياه ودراسة نجاعة هذا النظام المتبع
- العمل على خلاص الديون المتخلدة بذمة المجامع المائية لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز وتعويض المجامع المائية بتدخل مباشر للصوناد.

[21] نسبة مياه السدود بين الساحل (المساحة :6600كلم ^{2} : ونسبة من مياه سد نهانة للري : 2.25 مليون م3) و ولاية القيروان (المساحة :6712 كلم ^{2} : نسبة من مياه سد نهانة للري : 1.6 مليون م^3)

[22] Rapport d'activité de la Sonede 2016. Le taux d'encadrement indique la proportion de cadres d'une entreprise par rapport au nombre total de salariés.

- العمل على مراجعة السياسة المائية في تونس من خلال مقاربة تشاركية و التي تجعل من مسالة الماء مسالة امن قومي خاصة في ظل التغيرات المناخية التي أصبحت تلقي بظلالها (ارتفاع درجات الحرارة و تراجع نسبة التساقطات) و التي ستقلل من المارد المتاحة بنسبة 28% مع حلول سنة 2030 [23] حيث يتطلب التخفيف من وطأة التغييرات المناخية تحسين التصرف في الموارد المائية المتاحة من خلال اقتناء التقنيات و الرجوع إلى العادات التي كان يتبعها سكان البلاد التونسية للتأقلم مع الشح المائي (بناء الفسقيات)

- ملاءمة الفلاحة مع الإمكانات المائية المتاحة والعمل على إعداد خارطة فلاحية تبتعد عن الزراعات التي تستهلك كميات مهولة من الماء

- العمل على إرساء عدالة مائية بين الجهات خاصة عند توزيع مياه الشمال والتي لا يجب إن تستثنى منها اي منطقة خاصة تلك التي تعاني الجفاف بصفة دورية مثل ولايتي القيروان وسيدي بوزيد.

[23] Evaluation de la vulnérabilité, les impacts du changement climatique et des mesures d'adaptation en Tunisie, p.7
http://www.environnement.gov.tn/fileadmin/medias/pdfs/dgeqv/vulnerabilite_adaptation.pdf

فرع الحوض المنجمي للمنتدى: النضـــــال متواصل من أجـــل الحق في المـــــاء

كتابة المقال: رابح بن عثمان

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع الحوض المنجمي: نضال متواصل من اجل الحق في الماء

عاشت مدينة الرديف هده الصائفة أزمات عطش تجاوزت في بعض الأحيان الثلاث أيام متواصلة شملت أساسا أحياء المغرب العربي وحي سيدي عبد القادر وحي العمال أين عانى الأهالي من هذه الاضطرابات المتواصلة وغير المفهومة.

ومنذ السنة الفارطة كنا متأكدين أن إشكال انقطاع الماء الصالح للشراب بالرديف لن يحل رغم كل الوعود المقدمة من طرف الصوناد ومن طرف المسؤولين سواء على المستوى المحلي أو الجهوي لغياب الجدية في التعاطي مع هذا الملف الحساس.

دعوة إلى الاعتصام وفتح باب المفاوضات مع السلط المعنية

في هذا الإطار قام المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع الحوض المنجمي خلال شهر ماي الفارط بدعوة المتساكنين بالإحياء المتضررة إلى الاعتصام داخل إدارة شركة فسفاط قفصة بالرديف من اجل إيصال رسالة إلى المسؤولين مفادها أن حرمان المواطنين من الماء بات أمرا غير مقبول.

مداخلة رئيس فرع المنتدى اثناء الوقفة الاحتجاجية التي انتظمت يوم 24 ماي 2019

اعتصام 20 ماي 2019 امام إدارة الشركة بالرديف

ولابد من التذكير أن هذه الوقفة الاحتجاجية موجهة بالأساس إلى شركة فسفاط قفصة لسبب بسيط وهو أن لهذه الأخيرة من الإمكانات التي تستطيع من خلالها أن تضمن لنا التزود بالماء على عكس الصوناد ورغم انها المسؤول الأول على هذه الخدمة إلا أنها تبقى عاجزة على تغطية النقص الحاصل. بعد هذه الوقفة الاحتجاجية والتي لم تدم أكثر من نصف يوم قام رئيس إقليم الرديف التابع لشركة فسفاط قفصة باستقبالنا في مكتبه من اجل ايجاد حل لهذه الإشكالية خاصة بالنسبة للأحياء المرتفعة.

وقد كان للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع الحوض المنجمي حضور مهم في شخص رئيسه السيد طارق حليمي والذي اقترح المحافظة مبدئيا على اتفاقية السنة الفارطة لأنها خففت من حدة الانقطاعات بمعنى أن تقوم الشركة بضخ الماء من آبارها باتجاه الأحياء المرتفعة لمدة ست ساعات متواصلة.

بعد هذا التحرك عشنا فترة خالية من الانقطاعات لكن ذلك لم يدم طويلا لأننا عدنا إلى مربع الاضطرابات من جديد. وفي 24 جوان 2019 وبدعوة من المنتدى عاود أهالي الأحياء المحرومة من الماء الاحتجاج دفاعا عن حقهم في الماء الصالح للشراب.

اعتصام 24 جوان 2019 داخل مغسلة الفسفاط

مفاوضات جديدة

أثناء هذا الاحتجاج قام معتمد الرديف ورئيس إقليم شركة فسفاط قفصة بمهاتفة رئيس فرع المنتدى من اجل التباحث حول الحلول الكفيلة بحلحلة هذه الوضعية والتي تضمن في نفس الوقت التزود بالماء بالنسبة للمواطنين وتواصل العمل بالنسبة للشركة.

وقد كانت الدعوة الى المفاوضات محل نقاش بين جموع المعتصمين لأنه من الضروري أن يتحمل كل مواطن مسؤوليته وأن نكون مقتنعين جميعا أننا بصدد افتكاك حقنا الذي اقره الدستور. وبعد ذلك تم الاتفاق على اختيار فريق لإدارة عملية التفاوض فيما يبقى الآخرون مرابطين بمقر إدارة شركة فسفاط قفصة.

وأثناء المحادثات اقر رئيس إقليم الرديف أن الشركة واعية تمام الوعي بحجم المعاناة التي يعانيها الأهالي جراء هذه الانقطاعات وأنها تقوم بما في وسعها من اجل تجاوز هذه الاضطرابات رغم الإشكالات التي تعانيها (مشاكل عقارية تحول دون إتمام الآبار الجديدة المبرمجة مشاكل مع بعض الفلاحين الذين يطالبون بسقي أشجارهم، الربط العشوائي....)

أما بالنسبة لمعتمد الرديف فقد وعد بان يتم الانتهاء من مشروع حفر البئر الجديدة في موفي 10 جويلية مع تأكيده أن التعطيلات من قبل المواطنين فاقمت أزمة العطش بالرديف

وعموما ما يهمنا نحن من خلال كل ما قيل أن هذه الإشكاليات التي تم طرحها لا تعنينا في شيء لأنها تدخل في إطار مسؤولية السلطة الحاكمة باعتبارها المسؤول الأول و الأخير على إنفاذ القانون و فرض علويته.

اعتصام 24 جوان 2019 داخل مغسلة الفسفاط

عودة الأزمة

بعد المفاوضات الأخيرة قام رئيس إقليم الرديف بتعيين عون من الشركة تكون مهمته الأساسية التنسيق بين شركة فسفاط قفصة وشركة الصوناد أثناء القيام بعملية الضخ وفي نفس الوقت اخترنا ممثلين عن كل حي متضرر يتولون متابعة الانقطاعات والتبليغ عنها في الإبان.

أثناء هذه الفترة، لم نسجل أي إشكال في تدفق الماء وحتى الاضطرابات التي وقعت لا تتجاوز السويعات وتعتبر مقبولة إجمالا لان قناعة ترسخت لدى جل المواطنين بان القضاء على الانقطاعات يتطلب حلولا جذرية وهو ما لم يتوفر إلى حد الآن.

في 26 جوان الفارط وفي يوم حر تجاوزت فيه درجات الحرارة ال 50 درجة مائوية فوجئنا بعودة انقطاع الماء عن الأحياء المرتفعة دون سابق إعلام وهو ما ولد موجة غضب عارمة لدى الأهالي الذين تيقنوا بأن ما تم من إجراءات لم تكن سوى مسكنات.[24]

من اجل ذلك قام المنتدى بدعوة جميع الأهالي إلى الالتحاق بمغسلة الفسفاط بالرديف من اجل الاعتصام الذي كان شعاره الأساسي" الماء أولا والفسفاط ثانيا". وفي هذه الأثناء تلقينا دعوات من رئيس إقليم الرديف ومن المعتمد من اجل العودة إلى المفوضات لكن الرد كان واضحا "لم تكونوا على قدر من المسؤولية. لستم جديين في التعاطي مع مطالب الأهالي فلتتحملوا إذن تبعات ما يمكن أن يحصل "

إذن اتخذ القرار: لا ماء لغسيل الفسفاط

* دروس مستقاة بعد هذه السلسلة من الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات:

- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع الحوض المنجمي يعتبر أن المسؤول الأول عن التزود بالماء الصالح للشراب هي شركة الصوناد

[24] https://www.facebook.com/riddaaaaaa/videos/2439900556049086/UzpfSTI2MDc4MDQ0Mzk5MzM2MDoyNzczMzA3NzM5NDA3Mjcy/

- كم المشاريع والبرامج الموضوعة من حفر أبار ومن مد قنوات كلها مشاريع معطلة لغياب الإرادة ولضعف السلط المركزية والجهوية التي باتت عاجزة عن إنفاذ القانون

- شركة فسفاط قفصة مطالبة أخلاقيا مثل ما جاء على لسان مديرها العام أن تعمل على التدخل من اجل توفير الماء الصالح للشراب للمواطنين سيما في الفترات التي تعجز فيها الصوناد عن تلبية حاجيات المواطنين

- من ناحية أخرى تدخل الشركة يدخل في إطار المسؤولية المجتمعية خاصة وأنها تستهلك الماء الصالح للشراب في عملية الغسل

- الاستعداد لرفع قضية استعجالية في شركة الصوناد التي أخلت بالتزاماتها وحرمت الأهالي بالرديف من حقهم في الماء الصالح للشراب

أعمال سنة

2020

انقطاع الميـــاه بنـــابل: "أساس الحيـــاة" يغيب عن حيـاة قاطني الأريـــــاف

برنامج التبادل الشبابي لمشروع العدالة البيئية في نسخته الثالثة: قربة من 15 إلى 20 جوان 2020

تقرير لراضية بن الحاج صالح، محمد علاء الدين السالمي، أحمد بلخيري
تنسيق: رحاب مبروكي

سد "المصري" ولاية نابل صورة ل خلود حامدي

تعيش مناطق عدة من ولاية نابل على غرار "الفرانين"و "السرادكة" و "بئر دراسن الجنوبية" الانقطاع المتكرر والمتواصل للمياه الصالحة للشرب منذ سنوات متتالية، مما

شكّل معضلة حقيقية في حياة الأهالي الذين تحولت حياتهم إلى كابوس يومي جراء تواصل شبح العطش. ويستمر الوضع على حاله من السوء رغم ضمان الجمهورية التونسية الحق في الماء في الفصل 44 من الدستور التونسي والذي جاء فيه تعهد الدولة بتوفير المياه لكافة المواطنين دون استثناء. وفي ظل هذا الانتهاك الواضح لأحد أهم الحقوق المتعلقة بضمان كرامة الإنسان وأمنه البشري، فإن المسؤولية تبقى على عاتق كل من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه في إيجاد حل لهذه الأزمة.

قوانين حبر على ورق

لم تكن تونس كغيرها من دول العالم بمنأى عن ترسيخ مبدأ الاعتراف بالحق في المياه وتضمينه داخل التشريع الوطني، فتم دسترة هذا الحق في الدستور الجديد منذ سنة 2014. وبالإضافة لذلك تواصل العمل على إحداث مشاريع قوانين جديدة في هذا الإطار، ففي شهر أفريل من سنة 2019 تم تقديم مشروع قانون جديد لدى البرلمان التونسي لعرضه على أنظار لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات من أجل حماية الحق الطبيعي لجميع التونسيين في الماء الصالح للشرب. أما في 27 جويلية 2019 فقد تمت المصادقة على مشروع القانون الأساسي المتعلق بإصدار مجلة المياه، وقد جاءت المصادقة تنقيحا لما تضمنته مجلة المياه في نسختها القديمة الصادرة منذ سنة 1975 حيث أصبحت مقتضياتها غير ملائمة لمتطلبات المرحلة الحالية ولا تستجيب لضروريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية للبلاد من خلال عدم تطابقها مع ما نصّ عليه دستور الجمهورية التونسية الذي كرَّس الحق في الماء وواجب المحافظة عليه وترشيد استغلاله من قبل الدولة والمجتمع. وعلى هذا الأساس فقد اتجه الخيار التشريعي إلى سنِّ مجلة جديدة للمياه تتلاءم مع متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية لوضع المياه في تونس وتكريس أسس التوازن بين الجهات والعدالة الاجتماعية، وقد تضمنت المجلة في نسختها الجديدة أحكاما أساسية أهمها اعتبار الموارد المائية ثروة وطنية يجب استغلالها والمحافظة عليها وتثبيت مبدأ الحق في مياه الشرب.

مبادرات عدة ومشاريع قوانين جاءت مواصلة لمنوال تشريعي متكامل من الأحكام والأوامر الضامنة للحق في المياه، لكن جميعها ظلت حبرا على ورق، حبيسة التّنصيص النظري وغارقة خلف ركام من القوانين التي تمّ سنّها دون أن تغير من واقع عديد المناطق العطشى شيئا.

أرياف نابل دون مياه

خارج أسوار مدينة نابل وبعيدا عن زرقة البحر وجماليته ينكشف وجه أخر لحياة العطش يعيشها سكان "الفرانين" و "بئر دراسن الجنوبية" و" "السرادكة"، هذه المناطق الريفية التي لا تبعد سوى بعض الكيلومترات عن قلب المدينة وتعاني صعوبات على مستوى التزود بالمياه منذ سنوات متتالية. وتصنّف معاناة الأهالي إلى صنفين: أحياء لم يتم ربطها بعد بشبكات المياه وأحياء أخرى تعيش على وقع انقطاعات متكررة وفجائية للمياه. ويزداد الوضع تأزما خلال الموسم الصيفي من كل سنة وذلك لعدة اعتبارات أهمّها تقادم شبكات توزيع مياه الري والتي فاقت معظمها 40 سنة وأصبحت في حاجة إلى إعادة الصيانة والتهيئة في عدة أجزاء منها. أعطاب وإشكاليات تقنية ولوجستية تطال قنوات المياه ويتحمل نتائجها مواطنو الجهة الذين يعانون مشكل نقص المياه وانقطاعه كليا في كثير من الأحيان.

فكيف هو حال هذه المناطق؟

مواطنون يطلقون نداء استغاثة

"أنهكنا العطش.. نريد إيقاف هذه المعاناة اليومية والدائمة، نريد حقنا في المياه، نريد عيشا كريما يكفل لنا كرامتنا الإنسانية"، هكذا رددت إحدى السيدات التي التقينا بها في منطقة "الفرانين"، بوجه شاحب وصوت منهك تحدثت لنا عن حالتها الصحية التي أصبحت في وضعية حرجة جراء تنقلها يوميا لجلب كميات كثيرة من المياه من الحنفية العمومية سيرا على الأقدام مما سبب لها ألاما على مستوى الظهر كانت نتيجتها القيام بأكثر من عملية قيصرية. وخلال لقائنا بباقي متساكني القرية، تحدثوا لنا عن معاناتهم

اليومية جراء حرمانهم من أبسط الحقوق التي تعكس إنسانيتهم. وضع صعب تعيش على وقعه ما يقارب 70عائلة دون أي لفتة من السلطات المشرفة على تمكينهم من هذا الحق، و حال لا يختلف عن باقي معتمديات العطش المجاورة التي تعيش بدورها كابوس انقطاع المياه، ورغم اختلاف سماتهم بين الغضب و الحرقة و العطش، إلا أن ما جمعهم هو مطلب الحصول على مورد المياه وإيفاء السلطات بتعهداتها في تمكينهم من هذا الحق المنتهك منذ سنوات، مهددين بالتصعيد في وتيرة الاحتجاج وفق ما ردده احد مواطني الجهة حين رددّ بنبرة غاضبة "ثلاثة أشهر من الانقطاع المتواصل للماء، لا احد يعلم ما يمكن أن ينجرّ عن ذلك، ربما يدفعنا الأمر إلى إغلاق الطرقات دون اعتبار لأي مسؤول في هذه الجهة".

انقطاع المياه بأحياء بئردراسن

مجامع مائية عاجزة عن إيجاد حلول

تتوفر بولاية نابل موارد مائية هامة سواء بالمناطق الحضرية أو الريفية كما يوجد العديد من المجامع المائية البالغ عددها 47 مجمعا يوجد منها 38 مجمع ناشط و07 مجامع غير ناشطة، كما يخضع 30 منها للفوترة من طرف المندوبية الجهوية للفلاحة

حسب ما أفادنا به المدير الجهوي للفلاحة. تتوزع هذه المجامع على 15 معتمدية وتتزود من مياه الشمال ومياه الآبار العميقة والسدود والمياه المستعملة المعالجة. ورغم مساهمة جملة المجامع في إيصال المياه لبعض المناطق إلا أن نسبة من سكان المناطق الريفية خاصة بقيت تعاني العطش دون أدني لفتة من السلطات المكلفة بإيجاد بديل فعلي لربط هذه المناطق بالشبكة المائية.

المدير الفني للجمعية المائية بالفرانين "فتحي سردوك" أكد في هذا الإطار أن ما يقارب 70 عائلة بالقرية يعيشون مشكل الانقطاع المتواصل للماء الذي يصل في كثير من الأحيان إلى الشّهر، وما يفوق 200 عائلة أخرى لا يمتلكون ربط قانوني بشبكة المياه وهذا راجع بالأساس إلى عديد الإشكاليات وأهمها صغر حجم الخزان المائي الذي لا يتجاوز خمس وعشرين متر مكعب إضافة إلى الخطأ الفني الذي تم ارتكابه لدى تركيزه بمكان منخفض مقابل وجود المساكن في مناطق مرتفعة في القرية. ورغم تدشين البئر الجديدة منذ شهر ديسمبر المنقضي والذي قدرت كلفته ب 300 ألف دينار إلا أن صعوبات التزود بالمياه ظلت على حالها بسبب عدم تطابق البيانات الموجودة في دراسة انجاز البئر مع الواقع، وتواصل الإشكال عبر عدم قدرة البئر على ضخ كميات كافية لجميع المتساكنين التابعين له وفق ما أشار إليه الممثّل عن الجمعية المائية بالحلفاء "محمد سعيد".

مسؤولية وزارة الفلاحة والشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه

وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري تبقى المسؤول الأول و الأخير عن تواصل هذه المعضلة، و بعد التجاهل و الصمت الذي أبدته جميع السلط المكلفة بتطبيق التشريعات القانونية المكرسة للحق في الحصول على مياه الشرب، فان جميع مؤسسات وهياكل الدولة المعنية بهذا الإشكال مدعوة اليوم إلى التحرك الفعلي لمجابهة هذه الأزمة، وإنقاذ هذه المناطق من العطش الذي أصبح يهدد حياتهم و أنشطتهم الفلاحية، عبر إعادة النظر في إمكانيات الشركة التونسية لاستغلال و توزيع المياه وتدخّلها العاجل من أجل إيجاد حلول للإشكاليات التي تعانيها المجامع المائية خاصة في ما يتعلق بحجم المديونية لدى الشركة التونسية للكهرباء و الغاز.

منطقة الرويعي: المـــــاء مقابلنـا والعطش قاتلنـــــا!

كتابة المقال: ايناس لبيض

يعيش قرابة 160 عائلة من منطقة الرويعي بمعتمدية عين دراهم على وقع انقطاعات متكررة للمياه وذلك منذ 2011. وفي هذه المنطقة من إقليم الخمايرية الذي يعتبر خزان ماء كامل البلاد التونسية بمعدل أمطار يفوق 1000 مم في ألسنة، يتبع هؤلاء السكان مجمعا للتنمية الفلاحية مختص في الماء الصالح للشراب.

ولكن هذا المجمع يعرف حاليا ديون تقدر ب 2900 دينار وذلك نضرا لضياع كميات هامة من المياه على مستوى الشبكة، ما دفع بالشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه إلى قطع الماء على الأربع حنفيات الراجعة بالنظر لمجمع الرويعي وذلك منذ جوان 2019 مما أدى إلى تعطيش المتساكنين.

قرية الرويعي خلف حنفية خارج الخدمة

وقد شارك المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يوم الأحد 23 فيفري 2020 في مسيرة منظمة من طرف نساء الرويعي من أجل المطالبة بالحق في الماء الصالح للشراب، الذي يضمنه الفصل 44 من الدستور التونسي. وقد سار النساء برفقة الأطفال انطلاقا من القرية باتجاه سد بربرة لمسافة 3 كم تقريبا. وتعتبر هذه المسافة قصيرة أمام الأربعة كيلومترات التي يتكبدنها يوميا لجلب الماء من واد صابون على الحدود الجزائرية. وتقوم بعض النساء بإرسال أطفالهن لجلب الماء ويتزامن ذلك أحيانا مع توقيت الدروس، وخاصة في الصيف مع ارتفاع الحاجيات في الماء.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الواد كمثله من الاودية والعيون بالجهة لا يخضع لمراقبة من طرف مصالح الصحة العمومية مما يتسبب في أمراض للمتساكنين بسبب تلوث الماء الذي يستهلكونه.

التزود بالماء. في الصيف تطول صفوف الانتظار

وقد كانت لهذه المسيرة نحو السد رمزيتها. فبالنسبة لهؤلاء النسوة وعائلاتهن "من الظلم العيش بالقرب من أكبر السدود التونسية من حيث طاقة تخزين المياه، من دون

الانتفاع بها. بل وأكثر من ذلك، حيث إن الماء يصل إلى ولايات الشمال المجاورة وحتى إلى مناطق الجنوب، بينما نحن نموت من العطش".

ومن اسباب غضب المتساكنين أن مياه سد بربرة هي مخصصة بالأساس للاستهلاك المنزلي على عكس سدود أخرى أين توجه المياه للري أو لتوفير الطاقة .وتمثل هذه المسيرة النسوية عينة من معضلة تتقاسمها عديد المناطق بالشمال الغربي للأسف. ولكن إرادة السلطات لتفادي مفارقة العطش في أكثر المناطق غنى بالموارد المائية لا تبدو واضحة.

المسيرة من أجل الحق في الماء

1- اهدارللماء على عديد المستويات

يوفر سد بربرة الماء لعشرات المجامع بالجهة كما هو الحال بالنسبة لمجمع الرويعي، وذلك عن طريق محطة ضخ تابعة للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه. وتقوم المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتوفير الشبكة التي تعود تكاليف صيانتها فيما

بعد إلى المجمع وذلك عن طريق اشتراكات المنتفعين وعائدات بيع الماء. كما يتوجب على المجمع دفع فاتورة استهلاكه للكهرباء من أجل ضخ الماء.

تتمتع كل عائلة يوميا بالحق في أربعة صفائح بلاستيكية من الماء تكلفة كل واحدة 25 مليم. من جهة أخرى في مقدور مجمع الرويعي دفع فاتورة الكهرباء الخاصة به والتي لا تجاوز 300 أو 400 دينار وذلك حسب ما ادلى به لنا رئيس المجمع. ولكن هذا لم يكن ممكنا إلا في بضعة أشهر على مدى العشرة سنوات الأخيرة. حيث أن شبكة المياه تشكو منذ وضعها من اخلالات عديدة تتسبب في كسور متكررة في القنوات مما يؤدي إلى هبوط في قوة ضخ الماء. ينتج عن هذا ارتفاع مشط في فاتورة الكهرباء ومديونية المجمع. والجدير بالذكر أن إصلاح العطب من طرف مصالح مندوبية الفلاحة لا يتم أبدا كما ينبغي مما يؤدي إلى تواصل الإشكال. ويدعو المجمع السكان في كل مرة إلى التبرع من أجل مساعدته في خلاص دينه ومواصلة التمتع بالماء، في حين أنهم غير مسؤولين عن الضياع الحاصل في المياه.

وتقوم الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه بإعادة الماء إلى الحنفيات ولكن لبضع أيام فقط. وتتواصل هذه الحلقة المفرغة من الانقطاعات والإصلاح منذ 2011 في حين يدفع المتساكنون وحدهم الثمن.

وقبل أن يصل الماء إلى مجمع الرويعي، يتم نقله عبر القنوات إلى مجامع أخرى بالجهة إضافة إلى مساكن دوار بحيرة الزيتونة وإلى المركب السياحي حمام بورقيبة. وفي هذا المستوى أيضا، يتم هدر كميات كبيرة من المياه، ويمكن استنتاج ذلك من خلال قنوات محطة الضخ التي تصب مباشرة في الطبيعة. ويمثل هذا الهدر للماء سببا أخر لغضب الأهالي لأنهم يعتبرون أن هذا الماء يصل إلى الجزائر ويتمتع به مجانا سكان الحدود الجزائرية. وفي صائفة 2019 قامت النسوة بالمشي إلى حدود الجزائر للتعبيرعن ثورتهم إزاء هذا الوضع ولتبليغ رسالة "إذا كنا عالة على تونس، فإن أبواب الجزائر دائما مفتوحة".

ماء السد مهدور مباشرة في الطبيعة

قام حارس محطة ضخ المياه أمام البوابة المغلقة للمحطة بمنع النساء من الدخول وحاول ايهامهم بأن الانقطاعات تمس جميع المربوطين بالشبكة بما في ذلك نزل المرادي بحمام بورقيبة؛ وقد رفض النسوة تصديق ذلك بما أن تدفق الماء مازال متواصلا داخل حوض كبير بالداخل معد لتزويد هذا المركب السياحي.

وينجر عن مشاكل الشبكة سواء بين السد ومحطة الضخ أو على مستوى المجمع حرمان أكثر من 100 عائلة من الماء بالإضافة إلى تداعياتها على صحة المتساكنين الذين يشربون مباشرة من العيون ومجاري المياه الغير نظيفة والتي يتسخ بعضها جراء الفضلات التي يلقي بها نزل المرادي، الذي كمثله من العديد من المنشآت السياحية بتونس لا يراعي المعايير العالمية في التصرف في النفايات.

محاولة اقتحام محطة الضخ من طرف النساء والأطفال

2- التعدي على الكرامة البشرية للكباروالصغار

كانت الوجوه مظلمة يوم الأحد، ليس فقط بسبب الكيلومترات المقطوعة يوميا من اجل الماء ولكن أيضا من أجل حطب التدفئة والأنشطة الفلاحية. وكانت الملابس المتواضعة متسخة وتوحي بان اصحابها يرتدونها منذ أيام. وكانت جميع النساء يغطين شعورهن أما الأطفال فكانت شعورهم متسخة وغير ممشطة.

وقد تحدثت لنا النساء بحرقة عن أولادهن الذين يشتغلون في تونس أو في مدن الساحل والذين لا يرجعون إلى الرويعي إلا نادرا نظرا لغياب أبسط أسباب الراحة التي يبحثون عنها بعد أسبوع من العمل. وخاصة أن الاستحمام أو غسل الملابس غير ممكن قبل توفير الماء للشرب والطبخ. وعبرت خالتي شهلة عن ذلك بالقول" اذهب رفقة أولادي إلى الحمام مرة في الشهر وهذا لا يمثل مشكلة كبيرة في الشتاء ولكن مع اقتراب فصل الصيف وارتفاع درجة الحرارة يصبح هذا الأمر غير مقبول!".

ومن ناحية أخرى، فإن مدرسة الرويعي مثلها مثل المساكن غير مربوطة بالشبكة العمومية للمياه. ويلجأ التلاميذ والمعلمون إلى صهاريج يملؤونها من حنفيات المجمع،

وغالبا ما تكون هذه الصهاريج غير نظيفة ولا تخضع إلى مراقبة أو تنظيف دوري، كما أن المياه تخزن فيها لفترات أحيانا طويلة مما يؤثر على جودتها. ويضطر الأهالي الان في غياب الماء إلى شراء قوارير مياه معدنية من اجل الاستهلاك اليومي لأطفالهم مما يمثل عبئا إضافيا.

"عندما آتي إلى المدرسة في الصباح، تكون قارورة الماء في حقيبتي ولكن غالبا ما أفقدها أثناء الاستراحة". و"حصل أن قامت المعلمة بطردنا مع بعض من اصدقائي بتعلة أن أيدينا وملابسنا كانت متسخة". وتعلق أم هذا التلميذ باستغراب أمام التصرف المحتقِر لهذه المعلمة "كيف تطلب منا أن نعتني بالنظافة بينما نحن عطشانون؟".

ولا يخفى على أحد أن الماء ضروري للحياة، كما أنه مهم للنظافة ولتفادي عديد الأمراض. ويحفظ الماء كذلك كرامة الإنسان ويؤدي غيابه إلى آثار سلبية على النفسية كما عبرت لنا عن احباطها فتاة من الرويعي، وهي تلميذة بالمعهد. "لا يكفي أنني أقضي كامل يومي بالخارج بما أن توقيت الحافلة المدرسية لا يسمح لي بالرجوع إلى البيت في منتصف النهار، ولكنني أكون مرهقة كل بداية أسبوع من جلب الماء، بينما اصدقائي يتمتعون باستراحتهم الأسبوعية. كما أنني على عكسهم لا استحم كل نهاية أسبوع وهذا ملحوظ خاصة على شعري".

وقد استغل البعض هذه الوضعية لأهداف انتخابية مثلما فعل نائب عن الجهة كان وعد المتساكنين بدفع مديونية المجمع في صورة ما قاموا بانتخابه. ولكنه لم يف بوعده عندما أصبح رسميا عضوا في مجلس النواب.

3-وعود كاذبة من طرف السلط للمحتجات

يوم المسيرة، اعتمدت السلط نفس التطمينات والوعود دون ضمانات على الإيفاء بها. وقد عبرت خالتي شهلة، 48 سنة، التي لم يسبق وأن تمتعت بالماء في مسكنها عن سخطها أمام معتمد الجهة الذي تنقل لمعاينة الوضع ومحاولة تهدئة المحتجين " هل من العادي أننا نولد ونموت دون أن نفتح حنفية في منازلنا؟" بالطبع كانت إجابة المسؤول

بالنفي وحاول جاهدا طمأنة المحتجين ووعدهم بعودة الماء على الرغم من أن ذلك لم يكن سهلا بما أن السكان تعودوا على مثل هذه المواقف من المسؤولين كلما تعلق الأمر بالمطالبة بحق من حقوقهم.

وقد احاطت النسوة بالمعتمد منذ وصوله إلى المكان بعد تبليغه بالاحتجاج من طرف عمدة الرويعي. وامام محطة الضخ طالب الجميع بحل المجمع المائي وبالربط بالشبكة العمومية. وقد فسر بعض الشباب للمعتمد أن العائلات لم تعد مستعدة للتبرع من اجل مديونية المجمع التي ليسوا مسؤولين عنها، كما أنهم يطالبون بالرجوع الفوري للماء في الحنفيات العمومية وبداية الربط بالشبكة العمومية. واوضحت سناء أن المتساكنين مستعدون لدفع فاتورة الماء تماما كما يفعلون لفاتورة الكهرباء. وقد أوضح المعتمد أن رجوع الماء من عدمه مسؤولية الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، التي تشترط دفع ال 2900 دينار. ثم عبر عن استعداده لدفع هذا المبلغ ودعا المتساكنين إلى جلسة يوم الأربعاء 25 فيفري حضرت فيها بالإضافة إلى المتساكنين الصوناد. وخلال هذه الجلسة وعد المعتمد من جديد بدفع مديونية مجمع الرويعي وتعهدت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بإرجاع الماء يوم غد الخميس.

وكنا قد اتصلنا يوم الخميس بمتساكنة من الرويعي أكدت لنا رجوع الماء ولكن في حنفية واحدة من بين الأربع حنفيات كما انها تلقت اتصالا هاتفيا من معتمد عين دراهم يذكرها فيه بالمجهود الذي بذله من أجل إقناع إدارة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بإرجاع الماء إلى القرية ويدعوها إلى إقناع الأهالي بدفع مديونية المجمع حتى لا يقطع الماء من جديد.

هل نسي هذا المسؤول أنه وعد في مناسبتين بدفع مديونية المجمع؟ أليست هذه طريقة لإسكات المحتجين عن طريق استغلال نفوذه؟ لماذا تقوم السلطات بمماطلة المواطنين ولا تتوانى عن تأجيل الحلول في مسائل حارقة كما هو الحال في الحق في الماء؟ ماذا يمنع هذا المسؤول من الاستثمار في المناطق الريفية كما يفعله في المناطق الحضرية؟

ويعبّر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عن مساندته المطلقة لأهالي الرويعي في نضالهم من أجل الحق في الماء ويستنكر تهاون السلط المحلية والجهوية في التعاطي مع هذا الملف في الرويعي كما في مناطق ريفية أخرى. من ناحية أخرى يذكّر بانتقاده للمجامع المائية لأسباب ترجع اساسا إلى طريقة تعيين الأعضاء وغياب الرقابة الفنية والمالية من طرف الدولة مما يؤدي غالبا إلى مشاكل في التسيير وإلى تفشي الفساد والمديونية. لهذا يدعو المنتدى إلى تنصيب شركة ريفية لاستغلال وتوزيع المياه من أجل تدخلات أكثر نجاعة على المستوى المحلي. حيث أنه من غير المعقول في 2020 أن تُحرم شريحة عريضة من الشعب التونسي من الماء في المساكن.

كما يذكر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جديد بالفصل 44 من الدستور الذي يضمن الحق في الماء الصالح للشراب الذي يعتبر شرطا أساسيا لضمان حياة كريمة وتنمية بشرية فعلية. ويحذر من تداعيات الحرمان من الماء على كرامة الإنسان، وتأثيرها على نفسية الأطفال مما يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الانقطاع المدرسي في الأرياف.

ويدعو المنتدى على المدى القصير معتمدية عين دراهم إلى الايفاء بوعدها بدفع مديونية المجمع لإرجاع الماء لحنفيات القرية الأربعة. كما يؤكد على أن المشاكل في الشبكة بين سد بربرة ومحطة الضخ أو على مستوى المجمع يجب أن تحل جذريا وبمعدات جيدة ومتينة حتى نتفادى الوقوع من جديد في حلقة الكسور والمديونية.

وعلى المدى البعيد، ندعو الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه إلى الانكباب سريعا على مشروع ربط مساكن الرويعي بالشبكة لضمان أبسط حقوق الأهالي في النظافة والصحة والكرامة.

ويسر المنتدى في الختام أن يتقدم بالتهاني لنساء الرويعي بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة يوم 8 مارس القادم ويشكرهم على جميع التضحيات اليومية التي يقومون بها من أجل عائلاتهم وأطفالهم

أعمال سنة

2021

أزمة الميـــــاه في جهتي القيروان وقفصة

كتابة المقال: منيارة المجبري

شهدت سنة 2018 على غرار سابقاتها موجة احتجاجات على خلفية نقص الماء الصالح للشراب في مناطق عديدة وغيابه تماما في مناطق اخرى، احتجاجات تصاعدت وتيرتها بسبب تزامن انقطاع الماء مع موجة الحر الاخيرة لتعكس أزمة عطش حقيقّة في البلاد.

لم تكن القيروان بمنأى عن هذه الأزمة ففي ظل اجتياح العطش لعديد المناطق والقرى أصبح الماء الشغل الشاغل للمواطن والمطلب الأهم رغم دستوريّة هذا الحق كما جاء به الفصل 44 من دستور تونس 2014 ورغم أن لكل منطقة خصوصيتها ومميزاتها ومشاكلها إلا أن القاسم المشترك بينهم هو المعاناة في توفير الماء، واقع تكشف عنه الاحتجاجات المتواصلة التي شهدتها ولازالت الى حد هذه الساعة تشهدها مناطق وأرياف عديدة في القيروان45 احتجاجا في صائفة 2018 أكثرها كانت خلال شهري جويلية وأوت.

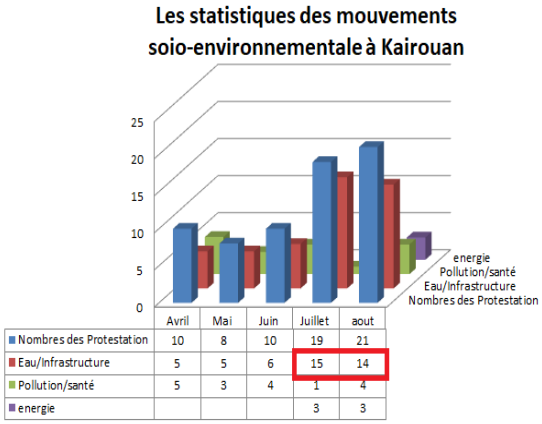

	Avril	Mai	Juin	Juillet	aout
Nombres des Protestation	10	8	10	19	21
Eau/Infrastructure	5	5	6	15	14
Pollution/santé	5	3	4	1	4
energie				3	3

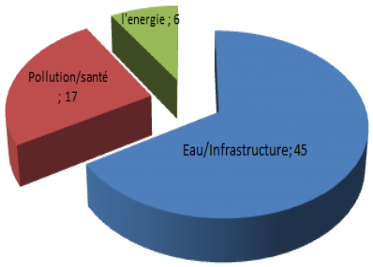

واقع لا يمكن أن يكون إلا صادما اذا ما عدنا بالنظر الى خصوصيّة هذه الولاية وما تتميّز به من ثروة مائيّة تساهم في تزويد ثلاثة ولايات (سوسة المنستير، المهدية) عبر سدّ نهانة بالإضافة إلى وجود سدين آخرين هما سد الهوارب وسد سيدي سعد، مع عدد 22 سدود تلية و72 بحيرات جبلية كما بلغ عدد أبار العميقة 1159 بئرا وأكثر من 16000 أبار سطحية تقليدية إلا أنها أقل نسبة في تزويد جهاتها الريفية بالماء صالح للشراب بنسبة 86%، أقل نسبة في التزويد توجد بكل من معتمدية بوحجلة بنسبة 56 %، القيروان الجنوبية بنسبة 75 % في حين الشراردة بنسبة 80 %.

رغم المساعي الكثيرة للتقليل من حدّة الأزمة إلا أن العطش الذي اجتاح البلاد كان له انعكاسات سلبيّة على الاستقرار الاجتماعي وعلى الوضع البيئي والصحي والاقتصادي للمواطن.

التحركات الاجتماعية ومشاكل المجامع المائية

القيروان 3/2 مساحتها هي مناطق ريفية وتتزود بالماء الصالح للشراب عبر المجامع المائية التي بلغت نسبة تزويدها 51 %، كما بلغ عدد المجامع المائية 250 مجمع حسب معطيات المندوبية الجهوية للفلاحة منها 150 مجمع للماء الصالح للشراب و6 مجامع مشتركة (شرب وري) والباقي هم مجامع للري.

- المجامع المشتركة وغياب السلطة الجهوية

هي مجامع مائية صنّفت من قبل المندوبية الجهوية للفلاحة كمجامع مائية مشتركة يمكن استعمالها للشرب والري في نفس الوقت ويوجد منها ثلاثة في منطقة الكرمة من معتمدية الشبيكة.

قام المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان بزيارة لمجمع المجاهدين وأولاد نصر من منطقة الكرمة وذلك لتسليط الضوء وتحديد أهم مشاكل الماء في المنطقة.

- مجمع الماء المشتركة بالمجاهدين: أحدث سنة 2006 وهو مجمع يستغل للري على مساحة 80 هكتار ويضمّ 40 فلاحا كذلك هو مصنّف للشرب من قبل المندوبية الجهوية للفلاحة كما توجد حنفية عمومية للمتساكنين برغم من وجود شبكة توزيع في المنطقة.

وفي حوار مع السيد بلقاسم بن عبد الله، رئيس المجمع، عبّر الأخير عن إشكاليات المجمع المتمثلة في ارتفاع الديون لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز وذلك لعدم خلاص الفواتير من قبل الفلاحين والمواطنين الذين فضلوا شراء الماء من باعة متجولون على شربه من المجمع لعدم صلوحيّته وارتفاع نسب الملوحة فيه كذلك عدم صيانة المعدات وغيابا لمراقبة الدائمة للمجمع من قبل الادارة الجهوية للصحة بالقيروان، نفس الاشكال وجدناه في بقية المجامع المشتركة.

هذه المجامع المائيّة المشتركة التي احدثت بغاية توفير الماء للمواطن أصبحت مع الوقت خطرا يهدد صحته ومصدر لكارثة بيئيّة محتملة بسبب تسرّب المياه وركودها حتى اصبحت مجمعا للبعوض وللحشرات السامة ولتلوث المحيط لعلّ أهم مثال مجمع أولاد نصر الذي أصبح يهدد صحة أولاد المنطقة بسبب تواجده قبالة المدرسة الابتدائية التي هي بدورها تشكو من غياب الماء.

صورة توضحيه لمحيط المجمع

- مديونية المجامع المائية للماء الصالح للشراب

يوجد عدد 150 مجمع مائي صالح للشراب في ولاية القيروان أكثر من 100 مجمع منهم يعانون مشاكل في سوء التصرف خاصة في التصرف المالي ما نتج عنه مديونية فاقت 1.5 مليون دينار.

بلغت مديونية مجمع القطار من معتمدية العلا 214 مليون دينار مما أدى إلى قطع التيار الكهربائي من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز نتجت عنه حالة احتقان وتوتّر خلال شهر جوان احتجاجا على انقطاع الماء الصالح للشراب حيث عمد الأهالي إلى غلق جميع المؤسسات العمومية ومداخل المعتمدية وحرق العجلات المطاطية.

العلا	القطار	214077639	-07 ألاف دينار مع خلاص الفاتورة شهريا لمدة ثلاث سنوات
	مسيونة	66653536	-2000 ألاف دينار مع خلاص الفاتورة شهريا لمدة ثلاث سنوات
	العربية	55842840	-12 ألف دينار موفى نوفمبر.
الوسلاتية	جبل الريحان	48187882	- رفض تسوية الوضعية مع الالتجاءالى قطع التيار الكهربائي.
	هندي العامري (رئيس الجمعية متغيب)	22234317	تعهد السيد المعتمد بالتنسيق مع الشركة التونسية للكهرباء و الغاز و رئيس الجمعية و خلاص المبلغ قبل موفى نوفمبر.
السبيخة	سرديانة	17674461	-02 ألف و500دينار قبل 15 نوفمبر. -07الاف دينار موفى ديسمبر.
	المشنوقة	20517904	رفض الاعتراف بالدين و امتنع عن الخلاص
	عين بومزة	8047102	-06 ألاف دينار موفى ديسمبر.
	الطرابلسية	10086166	-03 الاف دينارموفى ديسمبر.
	الوشتاتية	15618105	-05الاف دينار يوم 08 نوفمبر. -الباقي موفى ديسمبر.
	هندي الرقاص	8459594	-04 الاف دينار موفى نوفمبر. -04 الاف دينار موفىديسمبر.

كما عمد فلاحون ومواطنون من معتمدية السبيخة خلال هذه الصائفة إلى القيام بوقفات احتجاجية ومسيرة جابت أنحاء المعتمدية انتهت بغلق الدائرة المحلية للفلاحة وغلق بلدية السبيخة معبرين عن غضبهم بسبب ضعف التزويد من سد نهانة وتضرّر أشجارهم وموارد رزقهم والاضطرابات المتكررة في توزيع مياه الشرب وبطء انطلاق

المشاريع مع شركة SERGAZ الايطالية في إحداث 5 أبار عميقة بكلفة جمليه قدرت ب 500 ألف دينار في المعتمدية. هذا وتشكو عديد الجمعيات المائية في السبيخة من المديونية على غرار مجمع السرديانة الذي بلغت مديونيته 17.6مليون دينار كما يواجه هذا المجمع عديد الانتقادات من المتساكنين بسبب سوء تصرّف مسؤوليه وانحيازهم إلى منطقتهم وقطع المياه على المناطق الأخرى التابع للمجمع، هذا ما أخبرنا بيه سكان السعايدية بالإضافة إلى ضعف ضخ الماء وارتفاع في تسعيرة المياه.[25]

مع ارتفاع درجات الحرارة شهدت عمادة خيط الواد من معتمديّة حفوز غياب وانقطاع لمياه الشرب لمدة شهر و20 يوما في عمادة شريشيرة من نفس المعتمدية مما أدى إلى قطع الطريق الوطنية عدد12 كما انقطع لمدة 3 أسابيع في منطقة خليف رغم دفعهم لمعلوم فواتير الاستهلاك.

- **الشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه: تأخر في التدخل لصيانة وفي انجاز المشاريع**

تعاني الشركة *التونسيّة* لاستغلال وتوزيع المياه عدة اشكاليات داخلية مما أدي الى تراجع خدماتها وعدم تدخلها الفوري للصيانة.

- معتمدية القيروان الجنوبية منطقة الخضراء شهدت منذ مدة تسرّب للمياه بأحد المسالك أدي إلى تضرّر منازلهم وتسبّب في عزلتهمدون تدخل من الصوناد وكتعبير عن غضبهم قاموا باحتجاز سيارة تابعة إقليم الصوناد بالقيروان

- كما طالب متساكني المنصورة بالتدخل العاجل من طرف الصوناد لإصلاح تسرب المياه أمام القباضة المالية بالمنصورة كما طالبوا متساكني رقادة التدخل العاجل وذلك لتضرر منازلهم جراء تسرب المياه.

- أما متساكني أرض الجباس فقد طالبوا بتزويدهم بالماء الصالح للشراب منذ 2012 لكن دون رد من الصوناد والسلطة الجهوية بعلّة أنهم حالات اجتماعية والصوناد هي

[25] https://www.facebook.com/233012453493683/videos/1554388424689406/

شركة وعلى هؤلاء العائلات تسديد مبلغ 8 ملايين دينار لانطلاق الاشغال وأنهم قاموا بمراسلة الولاية لتتكفل بالمصاريف دون اي رد إلى حد الان.[26]

وعلى إثر مطلب نفاذ للمعلومة قدمه فرع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعية بالقيروان للاطلاع على مشاريع الصوناد ونسبة تقدمها مفاده أن:

- البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2014: هناك ثلاثة مشاريع بمنطقة الزواينية معتمدية الشبيكة والتي بلغت نسبة تقدمها 10% وعمادة زرود من معتمدية القيروان الجنوبية بنسبة 70% وبوحجلة نسبة تقدم أشغال 35%.

- البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2015: هناك 25 مشروع منهم 12 مشروع تمت أشغالهم بنسبة 100%.

- البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2016: 2 مشاريع لم يتم استكمالهم.

- البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2017: 22 مشروع تتكفل بهم الصوناد من 18 مشروع تم نشر مطلب طلب العروض ومن متوقع الانطلاق في الأشغال خلال شهر ديسمبر 2018 ومشروع ينطلق في شهر أكتوبر ومشروع في مرحلة التقييم ومشروع معطل بسبب اعتراض المواطنين

- 5 مشاريع ممولة من طرف وكالة التنمية الفرنسية منها مشروع تم استكماله.

- خلال هذه السنة هناك 133 مشروع من قبل المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ومشاريع من الصوناد لمجابهة العطش لكن الإشكال هو في تأخر انجازها أو تعطيلها وتملص السلطة في إيجاد الحلول للاستكمال المشاريع كما نذكر عمادة الكرمة التي تتالتها الزيارات من رئيس الجمهورية منصف المرزوقي في 2012 ورئيس الحكومة وإدراجها لتزويدها من الصوناد إلا أن هذه العمادة إلى يومنا هذا تشكو العطش وإيقاف الأشغال منذ سنتين وذلك بسبب تعطيل من قرية مجاورة.

[26] https://www.facebook.com/233012453493683/videos/1601489436645971/

عمادة الكرمة في 2018

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان واكب جميع التحركات بخصوص الماء الصالح للشراب وساند كل مطالب الاهالي في حقهم في الماء وطالب بإيجاد حلول جذرية لاستكمال المشاريع كما قام بتصوير فيلم وثائقي لتسليط الضوء على أزمة العطش في المناطق الريفية مبيّنا أثار غياب الماء على المرأة التي تتكبد المعاناة لإيجاد وجلب الماء للمنزل كأول أول ضحايا العطش.

هذا ويدعو المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى تطبيق العدالة البيئية والاجتماعية وتطبيق الفصل 44 من الدستور التونسي وتوفير الماء لجميع المواطنين.

تجارب المنتدى في مناصرة الحقوق المائية

- **مناصرة ضحايا العطش (جهتي القيروان وقفصة)**

إن قاعدة عملنا في المنتدى وفي مشروع العدالة البيئية القوانين والتشريعات التي تقر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتنص على وجوب احترامها وتحدد دور الدولة في ضمانها لذلك انطلقنا من دستور 2014 الذي نص في فصله الـ 44 على أن "الحق في الماء مضمون. المحافظة على الماء وترشيد استغلاله واجب على الدولة والمجتمع.

"كما اعتمدنا المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على غرار العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليق العام رقم 15 للجنة الأمم المتحدة الخاص بالحق في الماء (المادتان 11 و12 من العهد) "إن الماء مورد طبيعي محدود، وسلعة عامة أساسية للحياة والصحة. وحق الإنسان في الماء هو حق لا يمكن الاستغناء عنه للعيش عيشة كريمة"[27].وعلى هذا الأساس أطلق المنتدى حملة مناصرة لتسليط الضوء على الانتهاكات ونقد السياسات الغير عادلة التي تعتمدها الدولة وسوء التصرف في الموارد المائية وطرح بدائل وحلول لتمكين كل مواطن من النفاذ إلى الماء أينما كان.

ان الحق في الماء من أهم القضايا التي يعمل عليها قسم العدالة البيئة بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية خاصة في فرع القيروان والحوض المنجمي نظرا لتفاقم أزمة العطش في هاتين الولايتين والانقطاعات المتكررة في مناطق عديدة منها والتي تصل في بعض الأحيان لسنوات مما يفسر كثرة الحركات الاحتجاجية وارتفاع درجة الاحتقان بحيث حافظت القيروان وقفصة لسنوات على المراتب الأولى في عدد الاحتجاجات المطالبة بالماء الصالح للشراب. فخلال سنة 2019 رصد المرصد الاجتماعي التونسي بالمنتدى 318 تحركا احتجاجيا للمطالبة بالماء الصالح للشراب منها117 تحركا في جهة القيروان والتي تصدرت المرتبة الأولى من جملة التحركات. كما تواصل ارتفاع عدد التحركات خاصة مع انتشار وباء كوفيد-19 حيث تعالت الأصوات المنددة بغياب الماء واستحالة تطبيق البرتوكول الصحي والامتثال للحجر الصحي الشامل نظرا لاضطرار العديد من المواطنين للتنقل إلى الجبال كيلومترات طويلة لجلب الماء من العيون وقد أصدر قسم العدالة البيئية بالمنتدى بيانا في هذا السياق.[28]

- **أزمة العطش بالقيروان وحملة مناصرة لتغيير السياسة المائية**

عند الانطلاق العمل على هذا الموضوع لم تكن الرؤية واضحة بالنسبة للمنظومة المائية بولاية القيروان لذلك قام الفريق بجمع المعطيات حول المنشآت المائية في الجهة والتعمق أكثر لفهم منظومة الجمعيات المائية التي تعتبر المصدر الرئيسي للتزود في

[27] https://www.escr-net.org/ar/resources/368860
[28] https://bit.ly/3JYjJdO

الوسط الريفي حيث تقدر نسبة تدخلها ب**51%** كما تم التركيز على المشاكل التي تعانيها هذه الجمعيات وعددها **150** جمعية تعنى بالماء الصالح للشراب. وفي إطار البحث قام الفريق بالاطلاع على مجمل الدراسات والمقالات حول هذا الموضوع قبل المرور إلى مرحلة الكشف والمعاينة من خلال الزيارات الميدانية حيث تواصل مع الأهالي للاستماع إلى شهاداتهم والتعرف على المشكل عن قرب خاصة مع كل تحرك احتجاجي ينفذونه والتواصل مع المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية وإقليم الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه بالقيروان باعتبارهما المزود الوحيد للجهة بالماء الصالح الشراب.

ولتقصي المعلومة والحصول عليها من مصادرها الرسمية اعتمدنا القانون عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة[29] كآلية جديدة مكنتنا من الحصول على معلومات من المندوبية الجهوية للفلاحة والصوناد بخصوص المشاريع المبرمجة والمعطلة والتكلفة الجملية إضافة إلى حجم مديونية الجمعيات المائية لدى الشركة الجهوية للكهرباء والغاز، كما تمكنا من حصر عدد المدارس الابتدائية الغير مرتبطة بشبكة الصوناد في إطار مناصرة حق تلاميذ المدارس الريفية في التعليم في ظروف لائقة وحقهم في الصحة وواجب حمايتهم من الأمراض التي تنجر عن غياب الماء.

جدول حول عدد المدارس غير مرتبطة بالصوناد في سنتين (2014-2015) و(2018-2019)

المعتمدية	عدد المدارس غير مرتبطة بالصوناد سنة 2014/015	عدد المدارس غير مرتبطة بالصوناد سنة 2019/2018	عدد المدارس الجملي
القيروان الشمالية	1	0	24
القيروان الجنوبية	4	4	27
الشبيكة	11	10	24
السبيخة	27	27	37
الوسلاتية	26	22	31
عين جلولة		4	
العلا	19	19	25
حفوز	19	18	25
حاجب العيون	16	15	22
سيدي علي بن نصر الله	23	16	31
منزل المهيري		7	
سيدي عمر بوحجلة	30	30	42
الشابدة	3	3	25
المجموع	**179**	**175**	**313**

[29] https://ftdes.net/rapports/justice.envi2019.ar.pdf page 25

وللتذكير فإن الرؤية التي رسمناها في المنتدى من خلال مشروع العدالة البيئية هي أن يكون الماء الصالح للشراب متوفرا بكميات كافية وبجودة عالية لكل التونسيين والتونسيات أينما كانوا لأجل ذلك رسمنا أهدافا عملنا لأجلها وقررنا تسخير كل إمكانياتنا ومواردنا البشرية واللوجستية لتغيير السياسة المائية بتونس، السبيل الأول لإنهاء مشكل العطش والانقطاعات المتكررة وتحقيق العدالة في توزيع الثروة المائية وإنهاء معاناة المواطن في القيروان وفي بقية الجهات خاصة منها الداخلية.

بعد المعاينات والزيارات الميدانية وجمع المعطيات والأرقام انتقلنا إلى مرحلة تنظيم الورشات والندوات وحلقات النقاش التي حاولنا من خلالها تشريك كل الأطراف المعنية من خبراء ومسؤولين ونشطاء مجتمع مدني وحركات اجتماعية لفتح قنوات الحوار وتبادل الخبرات والأفكار من اجل إيجاد حل لتطبيق المساواة والعدالة الاجتماعية وربط المناطق التي تعاني إشكاليات في التزود بالماء بالصوناد. ولأننا خلال مرحلة البحث وتقصي المعلومات اكتشفنا حجم الفساد الذي تعانيه منظومة المجامع المائية وثقل المديونية التي تسببت بشكل مباشر في حرمان سكان المناطق الريفية من التزود بالماء الصالح للشراب، حرصنا على التشبيك بين مختلف الحركات الاجتماعية محليا وجهويا ووطنيا وتكوين تحالفات مع المنظمات الوطنية والجمعيات على غرار نوماد08 والاتحاد الجهوي للشغل لبلورة بديل اتفق جميع الأطراف على أن يكون "إنشاء هياكل عمومية تعنى بتوفير الماء الصالح للشراب في الوسط الريفي".

ولأن التوثيق سواء عن طريق الصورة أو الفيديو جزء هام في كل حملة مناصرة نظرا للبعد الواقعي الذي يحمله ولقدرته على التأثير على صناع القرار وعلى المتلقي أيا كانت صفته ودوره الكبير في حشد الرأي العام وتأكيد مصداقية الحملة، قام فريق العدالة البيئية بتوثيق الانتهاكات وتشكيات المواطنين من خلال نشر صور وربورتاجات على مواقع التواصل الاجتماعي والصفحات الرسمية للمنظمة وفروعها كما قام فرع القيروان بتصوير فيلم وثائقي "الحكاية موش بيدونة[30] " الذي سلط الضوء على محورين أساسيين مترابطين هما المرأة في الوسط الريفي وأزمة العطش ليبرز معاناة المرأة

[30]https://www.youtube.com/watch?v=uFx93K7vmQE&list=UUh5gdDbuZd5TsVD8ue3m87g&index=59

اليومية في جلب الماء وتموين العائلة وتداعيات ذلك على صحتها، فمن النساء من تعاني أمراضا على مستوى الظهر والكتف ومنهن من فقدت جنينها جراء حمل "البيدونة" على ظهرها .

كتابة المقالات أيضا جزء هام يدخل في إطار التوثيق والتعريف بالقضايا وكسب الحلفاء إذ دأب فريق العمل على كتابة مقالات حول الحركات الاجتماعية المطالبة بالماء جمعت بين شهادات المواطنين ونتائج المعاينات وردود السلطة والهياكل المعنية وموقف المنتدى ورؤيته بخصوص مشكل الماء في تونس.كما أصدرنا ايضا بيانات مساندة لعدة حركات احتجاجية على غرار قضية أرض الجباس الذين طالبوا بربطهم بالماء الصالح للشراب منذ سنة 2013 ولم يتمتعوا بحقهم إلى اليوم. وقد ساند المنتدى العائلات بأرض الجباس للتعريف بمطالبهم وفتح لهم المجال لإيصال أصواتهم والمطالبة بحقوقهم المشروعة والضغط على السلطة المحلية والجهوية لتمويل مشروع ربطهم عبر الشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه وذلك عبر توجيه مراسلات إلى كل المتدخلين كبلدية رقادة ومعتمدية القيروان الجنوبية والولاية انتهت بموافقة المجلس الجهوي بالقيروان على تمويل المشروع سنة 2019 بمبلغ قدره 15 ألف دينار. ولتنفيذ القرار والانطلاق في الأشغال المبرمجة في 2020 ولم تنطلق إلى غاية اليوم، لأسباب لعل أهمها الوضع الصحي والتعطيلات البيروقراطية، واصل فرع المنتدى المتابعة والضغط من خلال التواصل مع الولاية والشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه عبر توجيه مطالب نفاذ إلى المعلومة حول مسار إنجار المشروع. ومن الممكن في مرحلة أخيرة التوجه إلى التقاضي في حال ثبت تقصير من قبل المسؤولين.

كما عمل المنتدى أيضا على قضية أهالي الخزازية الذين رفضوا رفضا قاطعا ربطهم بالجمعيات المائية بعد فشل هذه المنظومة في المنطقة وطالبوا بربطهم بشبكة الصوناد فكان دورنا في المرحلة الأولى القيام بزيارة ميدانية والاستماع إلى الأهالي ومرافقتهم في الحركات الاحتجاجية كما قام المنتدى بدعوة جميع الأطراف المتدخلة لطاولة الحوار من اجل إنجاح المسار التفاوضي والخروج بحل يرضي الجميع ويمكن الأهالي من حقهم في

الماء دون معيقات. وتبعا لذلك قام المنتدى بعدة مراسلات لوزارة الفلاحة لحل الإشكاليات التي تبين أنها تحكمها مركزية القرار والموارد ويعطلها غياب الإرادة السياسية.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

القيروان في: 2019/04/02

السيّد:

مدير إقليم شركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه

بالقيروان

تحية وبعد

الموضوع: طلب تحديد موعد جلسة للنظر في مطالب الأهالي.

في إطار مشروع العدالة البيئية بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية- فرع القيروان وبعد القيام بورشة عمل في مقر الفرع حول مشاكل المياه بجهة القيروان وبما أن شركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه هي طرف أساسي في هذا الموضوع

أرجو من سيادتكم تحديد موعد لمقابلتكم بحضور ممثل عن المندوبية الجهوية للفلاحة (مصلحة الهندسة الريفية) وذلك لطرح الإشكاليات التالية:

- مطالب أرض الجباس بالقيام بالدراسة الفنية وبالتزويد بالماء الصالح للشراب
- إشكالية أهالي رقادة والمطالبة بالماء.
- تحديد موعد آخر بحضور المندوب الجهوي للفلاحة و حضور أهالي الخزازبة لايجاد حل يرضي جميع الأطراف.

وفي انتظار ردكم تقبلوا منا سيدي فائق عبارات المودة والاحترام.

لأكثر معلومات الاتصال مبارة المجيري

رقم الهاتف: 53371286

البريد الإلكتروني: minyara@fides.net

2019 -2- أفريل

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

فرع القيروان

فرع القيروان

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

القيروان في: 24 جانفي 2019

إلى السيّد:

مدير إقليم شركة استغلال وتوزيع المياه بالقيروان

تحية طيبة

الموضوع : تزويد عائلات من أرض الجباس بالماء الصالح للشراب.

في إطار مشروع العدالة البيئية بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية- فرع القيروان وبعد أن تلقينا الشكايات من قبل مجموعة من العائلات من أرض الجباس الذين تقدموا بمطلب إلى الشركة منذ سنة 2013 وإلى حد هذه الساعة لم يتمكنوا من حقهم في الماء الصالح للشراب علما وأن هذا الحق مضمون بموجب الفصل 44 من الدستور التونسي وهم كل من:

- السيد التطيف بوقرة
- رضا بن عبد اللطيف بوقرة
- خليل البحياوي
- عزيزة اليعمي
- زينة الحامدي
- عادل الحامدي
- خميس الحامدي
- صالح الجباس
- الهادي بن يوسف

وعلى هذا الأساس نرجو من سيادتكم الإذن لممثلكم بمدنا بمعلومات حول مطالب هؤلاء العائلات ووضعياتهم كما نلتمس منكم تحديد موعد لمقابلتكم للنقاش أكثر حول مطالب المواطنين بتزويدهم بالماء الصالح للشراب.

وفي الختام تقبلوا منا فائق عبارات المودة والاحترام.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية- القيروان

2019

الهاتف: 77.231.474

البريد الالكتروني: section.kairouan@fides.net

مراسلا ت إلى الشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

القيروان في: 22 أفريل 2019

السيّد: وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع : طلب تمكين أهالي الخزازبة التابعة لمعتمدية القيروان الجنوبية من حقهم في التزوّد بالماء الصالح للشراب عن الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه.

سيدي وزير الفلاحة والموارد المائية

تحية طيبة وبعد،

نحن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان وفي إطار متابعتنا لمطالب الأهالي وخاصة المتعلقة بإشكالية الماء الصالح للشراب الذي يعتبر حقا من الحقوق الأساسية للإنسان ومجابهة أزمة العطش التي تعاني منها ولاية القيروان خاصة أرياقيا سجلنا في ظرف سنة واحدة 73 حراك في أرياف القيروان للمطالبة بالماء الصالح للشراب وللتنديد بالانقطاعات المتكررة للماء، إلى جانب إشكاليات الجمعيات المائية الناتجة عن ارتفاع المديونية وسوء التصرف والتي أصبحت مرفوضة من قبل المواطنين الذين يطالبون برحيلهم بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

سيدي الوزير تحيطكم علما أنه في الأونة الأخيرة شهدت عمادة الخزازبة عديد التحركات الاحتجاجية مطالبين برحيلهم بشبكة الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه بولاية القيروان رافضين رفضا قاطعا الجمعيات المائية التي كانت تجربة فاشلة في مناسبتين كما تعهدوا بخلاص جميع ديون جمعية العنباز بالمنطقة بشرط ربطهم بالشركة. ورغم محاولات التفاوض بين جميع الأطراف المتدخلة إلا أن الأهالي تمسكوا بموقفهم.

في نفس الإطار تواصل فرع المنتدى مع مدير إقليم الشركة إلا أن هذا الأخير رفض تحديد موعد بحجة أن جميع الجلسات والتي قاربت الـ3 جلسات قد باءت بالفشل و أنه يمثل السلطة التنفيذية وليس صاحب قرار أما بالنسبة للمندوبية الجهوية للفلاحة فقد تمسكت بعقبا باستكمال المشروع التابع للهندسة الريفية وبتزويد المنطقة عن طريق الجمعية المائية.

وعليه فان المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان يعول على سيادتكم، من مركزكم هذا، في التدخل العاجل لحل الإشكال حتى يتمتع أهالي الخزازبة بالماء الصالح للشراب عن طريق ربطهم بالشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه خاصة وأننا مقبلون على شهر رمضان الكريم وفصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة مما سيزيد من معاناة الأهالي في حال استمرار الإشكال كما نعول على حرصكم واهتمامكم بمشاغل المواطن خاصة إذا ما تعلق الأمر بالحق في الحياة ومن أجل تطبيق الفصل 44 من الدستور التونسي لتحقيق العدالة الاجتماعية .

في انتظار ردكم تقبلوا سيدي فائق عبارات المودة والاحترام.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

فرع القيروان

سليمان الجمني

مراسلة وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

تواصلت حملة المناصرة واستمر المنتدى في تطبيق الاستراتيجية التي وضعها منذ البداية حتى جاء فيروس كورونا وبدأ بالانتشار في البلاد وفرض علينا الظرف الاستثنائي تغيير أساليبنا وتكتيكاتنا احتراما لإجراءات الوقاية والتزاما بالحجر الصحي الشامل فتركز عمل الفريق على كل ماهو سمعي بصري من خلال العمل على وسائل التواصل الاجتماعي واعتماد الصفحات الرسمية للمنتدى لنشر صور[31] وفيديوهات تسلط الضوء على معاناة المواطن وتذكر بأهمية الحق في الماء وضرورة توفيره خاصة في زمن الوباء وتنظيم لقاءات افتراضية مع الأطراف المتدخلة للتحسيس بخطورة الوضع وتحميل كل الأطراف مسؤولياتها كما قمنا بكتابة بيانات وتقديم مقترحات حلول عاجلة لتفادي تفشي العدوى خاصة في المناطق الريفية التي تشهد انقطاعا للماء بسبب مديونية الجمعيات المائية. ورغم إعلان السلطة الجهوية قرار إرجاع الماء لهذه الجمعيات بصفة استثنائية إلا أن التحركات الاحتجاجية تواصلت وحضرت بقوة متحدية الوضع الوبائي نظرا لتواصل مشكل الانقطاعات إلى جانب تعطل عدة مشاريع على غرار مشروع القطار مسيوتة الذي انطلق منذ سنة 2012 والى اليوم لم ينفذ كذلك مشروع تزويد جنوب الولاية في معتمدية سيدي عمر بوحجلة. كما أحيا المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية اليوم العالمي عن طريق حملة افتراضية تحت عنوان "انتفاضة العطش" مع إصدار بيان حول الحق في الماء.[32]

ومع العودة المدرسية التي تعتبر استثنائية بكل المقاييس وتوصيات وزارة الصحة ووزارة التربية بضرورة احترام وتطبيق البرتوكول الصحي في المؤسسات التربوية واستحالة تنزيله على ارض الواقع. فولاية القيروان وحدها تحتوي على 175 مدرسة غير مزودة بالماء الصالح للشراب من جملة 313 مدرسة تفاعلنا في إطار حملة المناصرة مع الوضعية من اجل تجنب انتشار العدوى بين التلاميذ بمقترحات حلول وتصورات بلورناها في بيان مشددين على رفضنا لتعريض حياة التلاميذ إلى خطر الإصابة بأمراض أخرى كالالتهاب

[31] https://mejbriminyara.wixsite.com/monsite-4
[32] https://bit.ly/3Hqul3t

الكبدي الفيروسي جراء اعتماد حلول ترقيعية تزيد من تهميش أبناء المدارس الريفية كاعتماد الصهاريج عوضا عن إيجاد حلول جذرية لحماية التلاميذ من الأمراض.

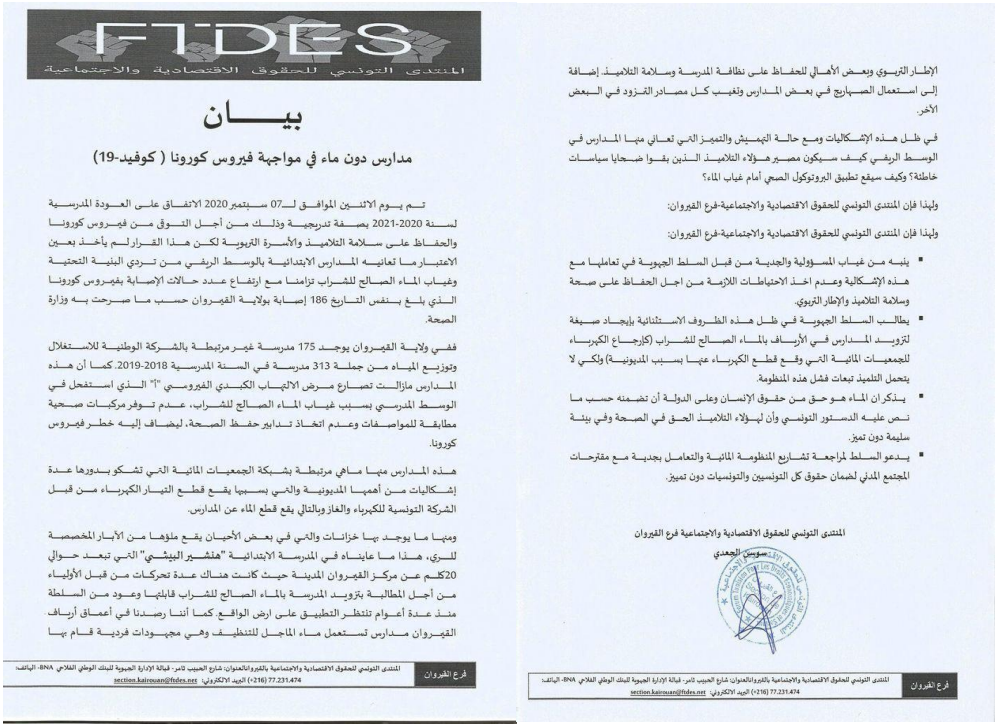

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

بيـــــان

مدارس دون ماء في مواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19)

تم يوم الاثنين الموافق لـ07 سبتمبر 2020 الاتفاق على العودة المدرسية لسنة 2020-2021 بصفة تدريجية وذلك من أجل التوقي من فيروس كورونا والحفاظ على سلامة التلاميذ والأسرة التربوية لكن هذا القرار لم يأخذ بعين الاعتبار ما تعانيه المدارس الابتدائية بالوسط الريفي من تردي البنية التحتية وغياب الماء الصالح للشراب تزامنا مع ارتفاع عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا الذي بلغ بنفس التاريخ 186 إصابة بولاية القيروان حسب ما صرحت به وزارة الصحة.

ففي ولاية القيروان يوجد 175 مدرسة غير مرتبطة بالشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه من جملة 313 مدرسة في السنة المدرسية 2018-2019. كما أن هذه المدارس مازالت تصارع مرض الالتهاب الكبدي الفيروسي "أ" الذي استفحل في الوسط المدرسي بسبب غياب الماء الصالح للشراب، عدم توفر مركبات صحية مطابقة للمواصفات وعدم اتخاذ تدابير حفظ الصحة، ليضاف إليه خطر فيروس كورونا.

هذه المدارس منها ماهي مرتبطة بشبكة الجمعيات المائية التي تشكو بدورها عدة إشكاليات من أهمها المديونية والتي بسببها يقع قطع التيار الكهرباء من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز وبالتالي يقع قطع الماء عن المدارس.

ومنها ما يوجد بها خزانات والتي في بعض الأحيان يقع ملؤها من الآبار المخصصة للري، هذا ما عاينناه في المدرسة الابتدائية "هنشير البيشي" التي تبعد حوالي 20كلم عن مركز القيروان المدينة حيث كانت هناك عدة تحركات من قبل الأولياء من أجل المطالبة بتزويد المدرسة بالماء الصالح للشراب قابلتها وعود من السلطة منذ عدة أعوام تنتظر التطبيق على ارض الواقع. كما أننا رصدنا في أعماق آبار القيروان مدارس تستعمل ماء الماجل للتنظيف وهي مجهودات فردية قام بها

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقيروان/القعود: شارع الحبيب ثامر- قبالة الإدارة الجهوية للبنك الوطني الفلاحي BNA- الرائف: section.kairouan@ftdes.net (216+) 77.231.474 البريد الالكتروني:

فرع القيروان

الإطار التربوي وبعض الأهالي للحفاظ على نظافة المدرسة وسلامة التلاميذ. إضافة إلى استعمال الصهاريج في بعض المدارس وتغيب كل مصادر التزود في البعض الاخر.

في ظل هذه الإشكاليات ومع حالة التهميش والتميز التي تعاني منها المدارس في الوسط الريفي كيف سيكون مصير هؤلاء التلاميذ الذين بقوا ضحايا سياسات خاطئة؟ وكيف سيقع تطبيق البروتوكول الصحي أمام غياب الماء؟

ولهذا فإن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية-فرع القيروان:

ولهذا فإن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية-فرع القيروان:

- ينبه من غياب المسؤولية والجدية من قبل السلط الجهوية في تعاملها مع هذه الإشكالية وعدم اخذ الاحتياطات اللازمة من اجل الحفاظ على صحة وسلامة التلاميذ والإطار التربوي.
- يطالب السلط الجهوية في ظل هذه الظروف الاستثنائية بإيجاد صيغة لتزويد المدارس في الأرياف بالماء الصالح للشراب (كإرجاع الكهرباء للجمعيات المائية التي وقع قطع الكهرباء عنها بسبب المديونية) ولكي لا يتحمل التلميذ تبعات فشل هذه المنظومة.
- يذكر ان الماء هو حق من حقوق الإنسان وعلى الدولة أن تضمنه حسب ما نص عليه الدستور التونسي وأن لهؤلاء التلاميذ الحق في الصحة وفي بيئة سليمة دون تميز.
- يدعو السلط لمراجعة تشاريع المنظومة المائية والتعامل بجدية مع مقترحات المجتمع المدني لضمان حقوق كل التونسيين والتونسيات دون تميز.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان

سوسن الجمني

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقيروان/القعود: شارع الحبيب ثامر- قبالة الإدارة الجهوية للبنك الوطني الفلاحي BNA- الرائف: section.kairouan@ftdes.net (216+) 77.231.474 البريد الالكتروني:

فرع القيروان

بيان حول غياب الماء في المدارس

كما يبرز الرسم التوضيحي التالي اهم التكتيكات التي اعتمدها فرع القيروان في مناصرة قضايا الحق في الماء منذ انطلاق مشروع العدالة البيئية بالقيروان.

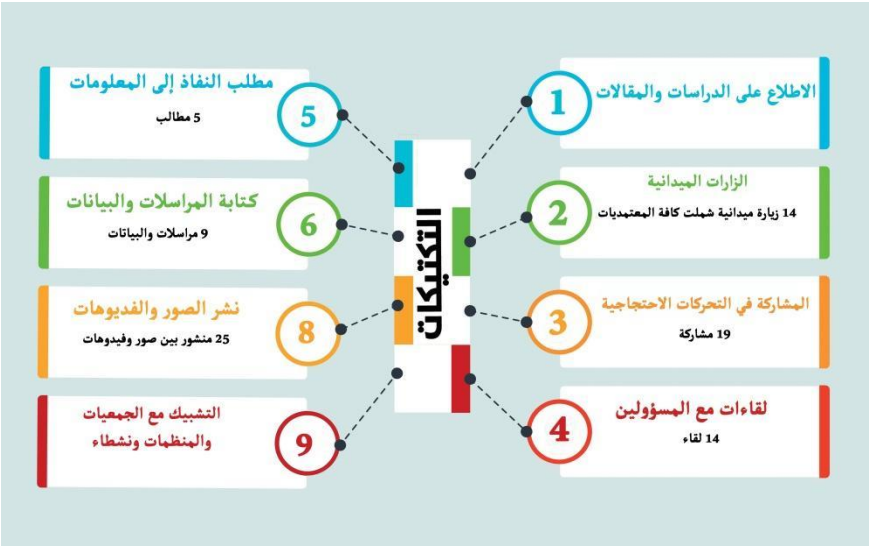

تكتيكات من اجل مراجعة المنظومة المائية

إن حملة المناصرة تتطلب نفسا طويلا وعملا متواصلا ومرونة في التعامل مع الأزمات والتأهب لمجابهة ما يطرأ من تغيير في مسارها الاستراتيجي وفق المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فالمعركة متواصلة والنضال يبقى مستمرا من اجل إحداث تغيير في السياسات الوطنية وإنصاف الفئات الهشة وتمكينها من حقوقها ودفع الدولة نحو الإيفاء بتعهداتها إزاء مواطنيها انطلاقا مما جاء في الدستور.

1. قفصة: التوجه نحو إستراتيجية التقاضي لإنصاف الفئات المحرومة من الماء

لئن شملت أزمة العطش اغلب الولايات التونسية وبصفة أكبر ولايتي قفصة والقيروان بالنظر لحالة الاحتقان التي تعيشها الجهتان على مدى سنوات إلا أن الوضع يختلف بينها. فعلى خلاف القيروان، أين تتدخل المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية في منظومة التزود بالماء خاصة في المناطق الريفية، تمثل الصوناد المزود الوحيد في جهة قفصة وهو ما ساعد على توضيح المسار وتحديد المسؤوليات بالنسبة لفرع الحوض المنجمي ودفعه مؤخرا إلى مرحلة التقاضي بعد استكمال كل مراحل المناصرة واستنفاذ الأشكال النضالية وآليات التفاوض دون أي تفاعل ايجابي من طرف الشركة التونسية

لاستغلال وتوزيع المياه لتتواصل الانقطاعات وتمتد لسنوات. ففي بعض المناطق على غرار منطقة "سقدود"التابعة لمعتمدية الرديف يعاني الأهالي العطش نتيجة انقطاع الماء منذ ثلاث سنوات دون أي تدخل من السلطة، مما دفع المنتدى فرع الرديف إلى رفع قضية في حق شركة الصوناد فرع المتلوي علّ القضاء ينصف الأهالي ويمكنهم من حقهم المشروع والأساسي.

وقد مرت تجربة التقاضي بمراحل بدءا باستشارة قانونية لتحديد المسار القضائي مرورا بمعاينة عن طريق عدل منفذ حرّر على إثرها محضرا بخصوص الانقطاع الكلي للماء بكل من المدرسة الابتدائية سقدود1 ومركز الصحة الأساسية وعدد2 مساكن. وفي مرحلة ثالثة تم رفع القضية ضد إقليم الصوناد بالمتلوي حتى تتحمل الأخيرة مسؤوليتها. وقد كلف المنتدى محاميين للترافع في القضية التي تم تأجيلها في الطور الأول بطلب من محامي الشركة ليتم رفضها بعد ذلك. لكن ذلك لم يثني الفرع عن التشبث بحق الأهالي في الماء وعن الدفاع عنهم بكل الوسائل المتاحة والبحث عن أسباب رفض القضية والتي على ضوئها سيطالب بالاستئناف في المرحلة القادمة.

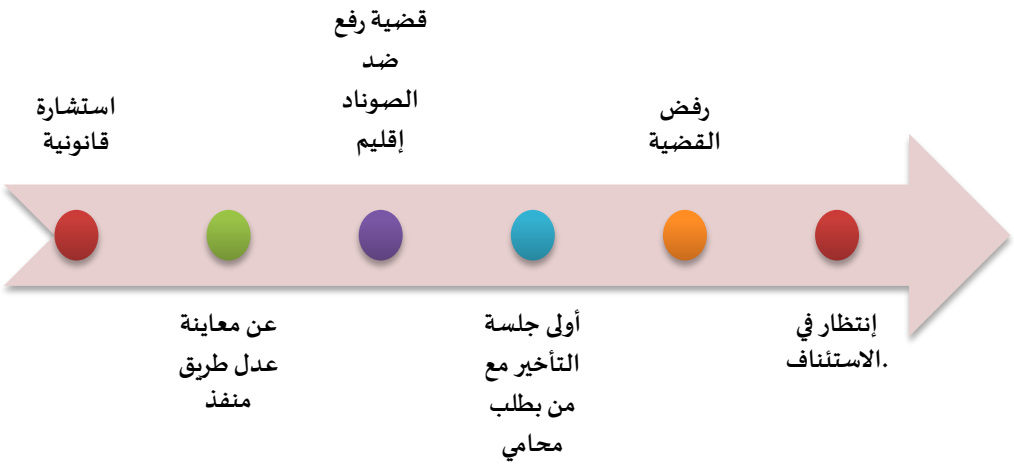

صورة توضحيه لمراحل التقاضي

وللتذكير فان المنتدى في مناصرته للحق في الماء يطالب بالنقاط التالية:

- تفعيل الحق في الماء على النحو المنصوص عليه في الفصل 44 من الدستور. ووجوب توفيره في كل بيت ولجميع المواطنين والمواطنات بكمية كافية وبجودة مأمونة حتى يتسنى لكل مواطن النفاذ لهذا الحق الأساسي والضروري مجانا بما يضمن له عيشا صحيا وكريما.
- يدعو وزارة الفلاحة ومجلس نواب الشعب إلى التطرق بجدية إلى ملف تزويد المناطق الريفية بالماء، والأخذ بعين الاعتبار مقترحات المجتمع المدني المتمثلة في تركيز هيكل عمومي للتصرف في الماء في الأرياف ومجانية الماء بالنسبة للكمية التي تضمن الحاجيات الحياتية.

أزمـــة الميـــاه بجهـــة القيروان والاتجـــاهـــــات المستقبلية

كتابة المقال: د. نعيمة الفقيه

الملخص

إنّ الحق في حياة كريمة يرتبط بجملة من الضمانات من قبيل الحق في الحصول على المياه الصالحة للشراب والذي نصّ عليه الفصل 44 من الدستور التونسي لسنة 2014. وتعطي هذه المقالة أهمية لأزمة المياه بجهة القيروان والتي بدأت منذ الثورة لتزيد حدتها في الفترة الأخيرة بشكل لم يعد فيه الأهالي قادرين على تحمل الوضع. وبالاعتماد على دراسة كيفية ترتكز على تقنية المجموعات البؤرية، سنعمل على قراءة الواقع المائي بمنطقة البحث، حتى نتوصل إلى تبيّن مظاهر نقص المياه الصالحة للشراب والأسباب الواقفة وراء ذلك، والنظر في تداعيات الوضع المصنف بالخطير على الأهالي وعلى تونس ككلّ. دراستنا بينت أنّ المنطقة رغم ما تزخر به من موارد مائية، إلا أنها تشكو نقصا فادحا في مياه الشرب، هذا الوضع سيزداد إلحاحا مع زيادة السكان ومختلف الأحداث المناخية وسوء التوزيع، بشكل سيتحول فيه العطش إلى واقع يومي سينجّر عنه انفجار اجتماعي إن لم يتم توخي حلول استعجاليه مراعية للبيئة ولاحتياجات السكان المائية بشكل يضمن الاحتواء والاستقرار الاجتماعيين.

الكلمات المفاتيح: الحق، البقاء، أزمة المياه، انفجار اجتماعي، البيئة.

مقدمة

تضمّ منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط قرابة 6% من سكّان العالم وأقل من 2% من الموارد المائية المتجددة[33]، وتعاني عديد الدول في هذه المنطقة من قبيل تونس نقصا في التساقطات وإشكالية الجفاف، إلى درجة لم تعد فيها قادرة على تلبية احتياجات سكانها من الماء. ويشكل الأمن المائي اليوم تحديا محوريا أمام عملية التنمية في هذه المنطقة وأمنها. ولئن كانت المياه مصدرا للفرص والرفاهية فيما مضى، فهي تشكل اليوم جراء ندرتها وعدم انتظام توزيعها خطرا يهدّد استقرار عديد الدول.

في هذا السياق، ومنذ الثورة تعاني جهة القيروان على غرار جهات أخرى بتونس إشكالية عدم الأمن المائي ويعيش متساكنوها أزمة عطش راهنة تهدّد وضعهم الصحي والحياتي. ومن الأكيد، أنّ تزايد عدد السكان وانخفاض معدلات هطول الأمطار في السنوات الأخيرة من جهة، والممارسات الفلاحية غير المراعية للتغيرات المناخية وسوء التصرف في توزيع المياه واستنزاف مخزون السدود من جهة أخرى، أدى إلى تصحّر الأراضي وازدياد وضع الماء إلحاحا وصراع أهالي من أجل البقاء في ظلّ عجزهم عن تلبية احتياجاتهم في مستوى الشرب والري وعدة أنشطة حياتية أخرى ترتبط بالماء.

إنّ الأزمة المائية بجهة القيروان غيبت الاستقرار بالمنطقة وأفضت في المقابل إلى تزايد الحركات الاحتجاجية من طرف مواطنين يطالبون بحقهم في الحصول على المياه الصالحة للشراب، لكن رغم خطورة الوضع الذي وصف بالكارثي، لم تعمل الدولة على إيجاد حلول جذرية تمكن من تحسين الوضع المائي ونشر الأمن في منطقة تعاني الهشاشة على جميع الأصعدة جراء نقص الإمدادات في المياه.

تنبني هذه الدراسة على إشكالية مفادها: كيف تتجلى أزمة المياه بجهة القيروان؟ لماذا لا تدار الموارد المائية بكفاءة واستدامة؟ ماهي أسباب عدم تقديم خدمات المياه على

[33] غنيمة العتيبي، بالأرقام حقائق عن أزمة المياه في الوطن العربي، 19-03-2015، مدونات البنك الدولي، الموقع: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/numbers-facts-about-water-crisis-arab-world، تمت مراجعته في 2020/09/08.

نحو منتظم وميسور التكلفة؟ هل تعرف الحكومة المخاطر المرتبطة بنقص المياه وانقطاعها؟ أية حلول ممكنة للتخفيف من آثار غياب الأمن المائي بالمنطقة؟

حتى نجيب على مختلف الأسئلة ونتبيّن الفقر المائي الذي تعيشه القيروان والاتجاهات المستقبلية، قمنا بإجراء دراسة ميدانية اعتمدنا أثناءها على المنهج الكيفي وتقنية المجموعات البؤرية. هدفنا يتمثل في قراءة الوضع المائي المعقد بمنطقة البحث والتعرف على مظاهر وانعكاسات نقص المياه، لنتوصل إلى صياغة مقترحات أسفر عنها بحثنا والتي نرجو أن تأخذ بعين الاعتبار من طرف الأطراف الفاعلة في الدولة من قبل واضعي السياسات وممثلي الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين حتى يمكن تجاوز الوضع الراهن الذي تعيشه جهة القيروان وغيرها من الجهات التي تعاني أزمة المياه.

تثير دراستنا حقيقة مفادها أنّ النقص في المياه وصعوبة الحصول عليه سيجعل منطقة البحث تواجه المزيد من المخاطر الحياتية على إثر افتقارها لمقومات الرفاهة والسلام، كما ستزيد فيها أحداث العنف والشغب والحركات الاحتجاجية التي تهدّد بدورها أمن تونس واستقرارها. واليوم تمرّ بلادنا بظرف استثنائي جراء التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها، زد على ذلك الوضع الوبائي الخطير والذي تتطلب مواجهته تواجد الماء بصفة مستمرة، وهذا ما يتطلب نظرة استشرافية من لدن الدولة وخطط إستراتيجية ممنهجة تراعي احتياجات السكان المائية وتساعد على فرض الأمن والاستقرار الاجتماعيين.

ماهية الأمن المائي؟

ويقصد به توفر كمية ونوعية مقبولة من المياه للصحة وكسب سبل الرزق والنظم الإيكولوجية والإنتاج، مقرونا بمستوى مقبول من المخاطر المرتبطة بالمياه الواقعة على الناس والبيئات والاقتصادات[34]. وحسب الدراسات الدولية لا يرتبط الأمن المائي بوفرة

[34] مجموعة البنك الدولي، "ما بعد ندرة المياه: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص 1، https://openknowledge.worldbank.org/، (تمت مراجعته في 2020/09/20)

المياه فحسب، بل يأخذ في الاعتبار مختلف الإجراءات المثمرة والوقائية المتخذة لتأمين المياه وإدارة هذه الثروة باستدامة وفاعلية وإنصاف للاستفادة منها دون التعرض لمخاطرها المدمرة.

ويتمثل تعريفنا الإجرائي للأمن المائي في كونه "وجود كمية كافية وذات نوعية جيدة من المياه التي تمكن مستخدميها من الاستجابة لمختلف احتياجاتهم الحياتية. وهو حسن إدارة الحكومات للموارد المائية وتقديم خدمات المياه الأساسية بشكل عادل ومنصف مما يساعد على حماية المجتمعات من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية". وأثبتت الدراسات أنّ كلّ بلد يفشل في تحقيق أمنه المائي تزيد مكامن ضعفه ويصعب عليه بلوغ التنمية على شتى الأصعدة ويكون عرضة لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي جراء الصدمات المائية، لأنّ أزمة المياه تعدّ من أعظم التهديدات التي تواجه الدول وتهدّد حياة المجتمعات.

1. التحدي المائي أمام تونس

شهدت منطقة شمال أفريقيا خلال قرون ماضية تنمية اقتصادية واجتماعية وتمكنت من تحقيق إنجازات هامة بفضل إمدادات المياه الآمنة. واختلفت تحديات المياه عما مضى، ذلك أنّ التطور السريع الذي شهده السياق الاقتصادي- الاجتماعي والبيئي والسياسي حيث ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بما يقارب 2% سنويا وتوسع المدن، أدى إلى الاستهلاك المتزايد للمياه والمرتبط بعدم نجاعة الحوكمة بشكل تسبب في نضوب موارد المياه بشكل غير مسبوق خاصة الجوفية منها. كما أسفرت التغيرات المناخية عن ظواهر أشد قسوة زادت من مخاطر الجفاف والتصحر[35]. واليوم تعدّ منطقة شمال أفريقيا الأشد ندرة في المياه على مستوى عالمي، حيث يعيش أكثر من 60%من سكانها في مناطق تعاني من مستوى مرتفع من إجهاد المياه السطحية[36]، مقارنة بالمتوسط العالمي

[35] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2014.

[36] الإجهاد المائي: ويتمثل في استخدام المياه في الأنشطة البشرية والفلاحية والصناعية بشكل مرتفع مقارنة بمستوى الموارد المائية المتجدّدة.

البالغ نحو 35%[37]. ويكشف الإجهاد المائي هشاشة المنطقة وضعف نظم إدارة المياه التي كانت في وقت مضى تسهل الحياة لمستخدميها لكن اليوم تخذلهم وتعرض الحياة البشرية للمخاطر.

وتونس كإحدى دول هذه المنطقة تعاني من إشكالية الفقر المائي، فقد صرّح وزير الفلاحة السابق سمير بالطيب أنّ بلادنا تعيش تحت عتبة الفقر المائي بسبب تراجع التساقطات بنسبة 28% وانخفاض نسبة احتياطي الماء منذ سنة 2016بما يقارب 25%. هذه المعطيات لم تأخذ بعين الاعتبار تحذيرات البنك الدولي لسنة 2009 من مخاطر الجفاف، وهذا ما أنتج أزمة العطش الحالية في عديد المناطق. وحسب الدلائل الإحصائية، فإنّ معظم حوادث انقطاع الماء الصالح للشراب كان في المناطق الغنية بالمياه السطحية من قبيل الكاف، بنزرت، جندوبة وباجة التي سجلت قرابة 40 حادثة مماثلة في حين أنها توفر 74% من الإيرادات السنوية من المياه السطحية[38]. ويعود سبب الأزمة في حقيقة الأمر إلى توجه الدولة لتوفير 3/4 من الاحتياجات المائية من المياه السطحية والمتركزة في شمال البلاد وغربها، هذا زيادة على نقص وتذبذب الكميات السنوية للأمطار واستنزاف احتياطي المياه الجوفية غير المتجددة بالجنوب واستهلاك ما يفوق 80% من احتياطي المياه العذبة في الفلاحة، في المقابل لا يتجاوز نصيب الفرد 18% من المياه العذبة.

إنّ الاستهلاك المتزايد والعشوائي للمياه المقومة بأقل من قيمتها ببلادنا، زيادة على ضعف ترتيبات الحوكمة وضعف الإنفاذ والمفاضلات غير المدارة على محور المياه والطاقة والغذاء ينجر عنه الاستغلال المفرط للمياه ونضوب غير معهود للموارد المائية بتونس خاصة الجوفية منها.

---

[37] مجموعة البنك الدولي، "ما بعد ندرة المياه: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص 1، https://openknowledge.worldbank.org/، (تمت مراجعته في 2020/09/20)

[38] محمد سميح باجي عكاز، "أزمة الماء في تونس: العطش من خطر إلى واقع"، الرابط: http://www.Nawat.org، (تمت المراجعة في 12.09.2020)

2. الفقر المائي وإشكالية العطش بجهة القيروان

رغم أنّ عديد الدراسات أثبتت أنّ جهة القيروان تختزن موارد مائية هامة تبلغ 325 مليون م^2 قابلة للتعبئة، تمت تعبئة 316 م^2 منها من خلال 3 سدود كبرى و22 سدا و69 بحيرة جبلية، إضافة إلى 69 الآبار السطحية و550 بئر عميقة[39]، إلا أنّ المنطقة تعاني من العطش جراء انقطاع الماء. وهذا ما جعل إشكالية الماء تقترن بسوء التصرف في المياه وإدارة الثروة المائية من قبل الدولة. في المقابل، أظهرت أبحاث أخرى أنّ الجهة تتميز بظروف مناخية شبه جافة بالشمال الغربي وجافة بجنوبها، وأصبحت تفتقر إلى الموارد الطبيعية المتجددة بصفة منتظمة ودائمة نتيجة التغيرات المناخية التي تتسبب في عدم انتظام التساقطات حيث يتراوح معدل تساقط الأمطار سنويا من 390 مم شمالا إلى 200 مم جنوبا.

رسم 1: المعدل السنوي للأمطار بالقيروان[40]

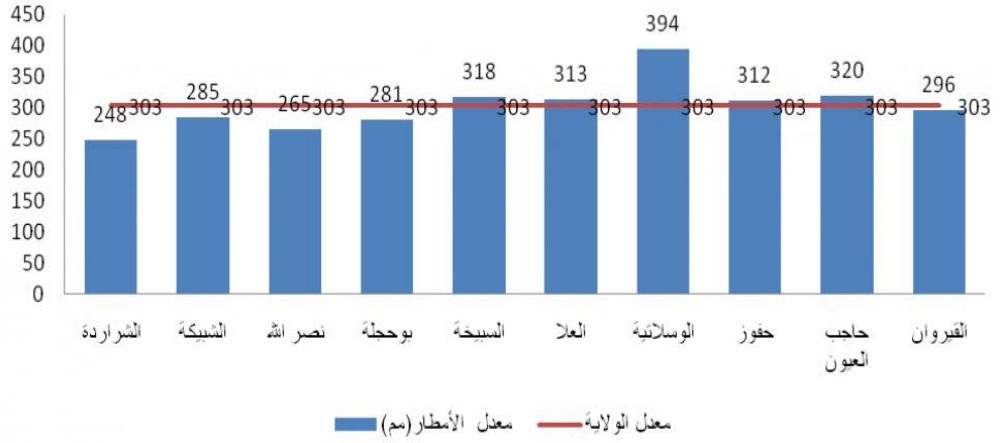

ويبلغ المعدل العام لإمدادات المياه في أرياف القيروان 86%، ومن جملة 381 ألف ساكن، هناك 327 ألف مشترك في المياه، من بينهم 35% فقط في الشبكة التونسية للماء

[39] رضوان الفطناسي، رئيس فرع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقيروان، "مشاكل المياه بالمدارس الابتدائية في القيروان: الواقع والآفاق"، ص 4..

[40] المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالقيروان، الموارد المائية، الموقع http://193.95.21.200/kairouan/?page_id=39، (تمت مراجعته في 2020/09/14)

"الصوناد" و51% في الجمعيات المائية، وهناك ما يفوق 50000 من متساكني الأرياف ليس بمقدورهم الحصول على الماء كسلعة باهضة الثمن ويلتجئون في المقابل إلى سوق المياه غير القانونية لاقتناء كميات وتخزينها بطرق غير صحية. وفي السنوات الأخيرة تصدرت القيروان أعلى نسبة في الجمهورية في مستوى حوادث انقطاع المياه بما يفوق 20 حادثة وفي مستوى عدد التبليغات عن مشاكل تتعلق بانقطاع الماء وذلك بمعدل 23 تبليغ في شهر أوت لسنة 2020 حسب إحصائيات وتقارير المرصد التونسي للمياه.

وتفيد التصريحات المتحصل عليها أنّ الجمعيات المائية رغم أنها تبقى مسؤولة عن تزويد المنطقة بالماء وتهيئة الشبكة المائية، إلا أنّ الإشكاليات التي تواجهها بسبب سوء التصرف المالي والإداري والمديونية جعلت الوضع يتأزم أكثر وهذا ما زاد في حالة التوتر والاحتقان لدى أهالي مازالوا إلى حدّ اللحظة يبحثون عن مخرج من طريق الموت ألا وهو العطش.

ويكشف الفقر المائي مواطن ضعف نظم إدارة المياه المحلية والوطنية التي كانت فيما مضى تقدم عديد الخدمات لمواطنيها لكنها اليوم تخذلهم وهم في أمسّ الحاجة إليها.

3. استفحال الأزمة والانفجار الاجتماعي

تعاني القيروان اليوم من قلة التساقطات وغياب برامج تنمية اجتماعية واقتصادية حقيقية، مما جعل عديد المناطق النائية داخلها تشهد نقصا كبيرا في إمدادات مياه الشرب، وهذا ما دفع مآت العائلات إلى اللجوء إلى الموزعين الخاصين الذين يستغلون الأهالي ويستخدمون أواني غير صحية في أغلب الأحيان. ويلجأ البعض الآخر إلى مجامع التنمية الفلاحية والجمعيات المائية التي تعاني عديد المشاكل بسبب الديون المتراكمة جراء عدم سداد الفواتير، وهذا ما جعل انقطاعات الماء تتكرر من فترة لأخرى، لتكون يوميا ومن ثم لفترات متواصلة.

ويحدثنا أحد المبحوثين قائلا:" مازالت حياتنا بدائية في هذه الربوع، نصارع الموت من أجل البقاء، العديد منا يستخدم سيارات نقل البضائع ويتنقل لكيلومترات من أجل

جلب علب من الماء، والبعض يشتري من خواص أوانيهم ملوثة صدئة غير صحية بالمرة، والنساء تتنقل على الأرجل أو على العربات أو الحمير لغسل الملابس في مصادر مائية تكون ملوثة أحيانا، ويحملن أوعية مملوءة ماء على ظهورهم ليقطعن بها أميالا، كل ذلك لرعاية أبنائهنّ ومن أجل النظافة اليومية" (ل.ع. 50 سنة).

وتضيف مستجوبة بتصريحها: "نعاني انقطاع الماء يوميا والمشكلة الأكبر في الصيف، ورغم أن البعض مشترك في الجمعيات المائية، لكن بمجرد تخلي شريك واحد عن دفع تكاليف استهلاكه يقع إغلاق الماء على الجميع دون رحمة أو شفقة، ألا يعرفون أن لا حياة بدون ماء؟ ألا تعي الدولة احتياجاتنا إلى اليوم؟ ما عسانا نفعل، ردنا هو الاحتجاج الذي لم يلقى صدى إلى اليوم من قبل الحكومة"(س. ف. 38 سنة).

إنّ الوضع المتردي لمنظومة التصرف في الموارد المائية بتونس بصفة عامة وفي القيروان بصفة خاصة، جعل أغلب المناطق بالقيروان من قبيل قرية حسين بالوسلاتية

وقرية أولاد نصير ومنطقة بئر المسيكين ببوحجلة ومنطقة البريكات تعيش فترات جفاف وعطش، مما يجبرها على شراء الماء بما يقارب الخمسين دينارا للخزان الواحد، أو جلب المياه من المناطق الجبلية ومن وديان ومستنقعات مليئة بالحشرات والضفادع تهدد الجانب الصحي للأهالي. وعلى إثر ارتفاع حوادث انقطاع الماء من 122 في جوان سنة 2016 إلى 260 سنة 2018، وزيادة إشكالية العطش في صائفة 2020 حيث تتجاوز معدلات الحرارة 45 درجة مائوية ويقضي الأهالي ساعات وأيام بدون ماء، زادت حالة الاحتقان الاجتماعي، ووفق خارطة الحراك الاجتماعي تزايدت الحركات الاحتجاجية كردّة فعل على وضع سكاني خطير مازال من المسكوت عنه لدى الجهات المسؤولة التي لم تتخذ خطوات حاسمة من أجل إنقاذ جهة مهمشة على الصعيد التنموي والحياتي والأكثر من ذلك مازالت محرومة من الأولويات والمتمثلة في الحصول على الماء، وفي أفريل سنة 2020احتلت القيروان المرتبة الثانية وطنيا في مستوى الحركات الاحتجاجية لتصل 41 تحركا هذا زيادة على محاولات الانتحار المتكررة التي تعبر عن حالة اليأس التي بلغها الأهالي.

الحركات الاحتجاجية حسب الجهات أفريل 2020

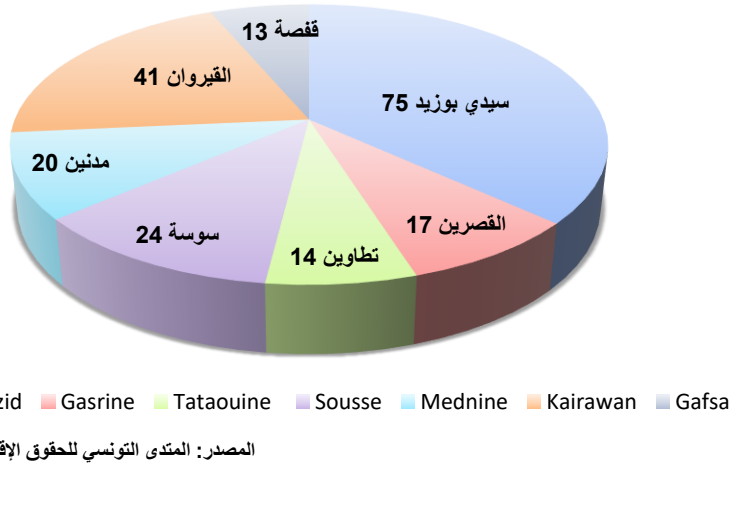

المصدر: المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية

41

[41] / رفضا- للجوع- والعطش- تحركات- احتجاجية—وحالة- انتحار-يوميا-خلال- شهر- أفريل/http://alchourouk.com/article (تمت مراجعته في 2020/09/19)

ويخاطبنا أحد المواطنين بقوله ":لا أحد يمكنه تصور المعاناة التي نعيشها، إنها كارثة حقيقية، في البداية يقطعون الماء لساعات معينة في اليوم، لكن فيما بعدأصبح قطعه متواصلا، أسئلة كثيرة تراودنا كل يوم وفي كل لحظة: من أين سنشرب؟ من أين سنسقي الحيوانات؟ من أين يمكن ري فلاحتنا التي تعد مورد رزقنا؟ كيف نستجيب لاحتياجات أطفال صغار لا يقوون على العطش؟ زد على ذلك نحن في فترة وباء ويطالبوننا بأن نحافظ على النظافة وعلى صحتنا؟ أيعقل هذا؟ نحن نصارع الموت، لكن البحث عن الحياة سيخلق العنف، الاحتجاجات، ننتظر من الدولة حلولا عاجلة حتى لا يتحول إرهاب العطش إلى إرهاب اجتماعي يفتك بعديد الأرواح،"(م.ن، 38 سنة).

من خلال هذا التصريح وغيره من الشهادات الحية، يظهر جليا بأنّ التذبذب في توزيع المياه وانقطاعه كان له أثر على الحياة اليومية للسكان على إثر تعطل الخدمات في عديد المجالات من قبيل المجال التربوي والصحي والفلاحي والاجتماعي،...حيث تقرّ الإحصائيّات أنّ 75% من المدارس الابتدائية تتزود بالماء من المجامع التنموية الفلاحية، وفي حالة عدم الدفع يقع قطع الماء مما يضطر التلاميذ إلى جلب الماء معهم عند قدومهم للدراسة أو عدم ارتياد المدارس، وهذا عبء جديد يثير قلق الأهالي.

وفي هذا الخصوص يخاطبنا أحد الأولياء وهو غاضب: "مدارس بدون ماء، وهذه المدارس من بها؟ بالطبع أبناؤنا الذين يصارعون العطش في المنازل وفي الشارع وفي هذه

المؤسسات التربوية، لقد أصبحنا نبحث كيف يمكن تمكينهم من جلب الماء معهم إلى هذا الفضاء الذي من المفروض أن يتوفر به كل المتطلبات، لكن لا جدوى الكل يتنصل من المسؤولية اليوم". (ح.ي، 52 سنة)

لقد أصبح الأهالي مهددون بالفناء في ظل غياب أهم شرط من شروط الحياة والبقاء، وصنّف البعض الوضع بالأزمة وغيرهم بالكارثة، وهذا ما جعل الحركات الاحتجاجية تكاد تكون يومية بالمنطقة. حالة النقص في مياه الشرب دفعت الأهالي إلى البحث عن مصادر للمياه حتى وإن كانت ملوثة وغير صالحة للشرب متغاضين عن صحتهم لأنّ همهم الوحيد هو الحصول على جرعة ماء، ولم يقف الوضع عند هذا الحدّ بل صاحب رحلة البحث عن الماء الصراع والاقتتال دون النظر إلى العواقب لأنّ همّ كل مواطن هو محاولة الظفر بكمية من الماء من أجل الاستجابة للاحتياجات اليومية.

وحسب نظرية الإحباط لنيل ميلر Miller وسيرز Sears وماور Mawerr، فإنّ رغبة أهالي القيروان في الحصول على الماء التي تحدّها عديد العراقيل من أهمها تغاضي الجهات الرسمية عن الموضوع، سيجعلهم يحسون بالنقص والعجز، ولطالما كرروا المحاولات بهدف استماع الحكومة لمطالبهم لكن دون جدوى، وهذا ما يكون سببا في ظهور حالة احتقان وتوتر لدى الأهالي الذين لم يجدوا حلا سوى بعث الفوضى وتخريب الممتلكات وإشعال النيران وغلق الطرقات من أجل لفت أنظار المسئولين لتمكينهم من حقهم في الحصول على الماء وحمايتهم من العطش، وفي عدد من الحالات عند الشعور بالإحباط يوجه السلوك العدواني من قبل بعض المساكنين نحو الذات من خلال محاولات الانتحار أو الانتحار.

4. تداعيات الأزمة المائية

حسب خبراء وقادة منطقة شمال أفريقيا تعد أزمة المياه من أعظم التهديدات التي تواجه المنطقة، وهي أعظم من عدم الاستقرار السياسي أو البطالة[42]. ومع تحديات ندرة المياه

[42] المنتدى الاقتصادي العالمي، 2015، مجموعة البنك الدولي، "ما بعد ندرة المياه: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص 1، https://openknowledge.worldbank.org/، (تمت مراجعته في 2020/09/20).

وانقطاعها بجهة القيروان، هناك تعقيدات حديثة تضيف عديد المخاطر، فتعقيدات الترابط بين الماء والغذاء والطاقة وتغير المناخ وموجات التصحر والجفاف وجودة المياه وإدارتها خلال أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، كلها تزيد من تفاقم التحدي المتعلق بقلة المياه في جهة تعتبر الأقل استعدادا لمواجهة مختلف انعكاسات الأزمة المائية. وحسب المعطيات الميدانية مازالت الموارد المائية إلى اليوم لا تدار بالكفاءة المطلوبة وبشكل مستدام، كما أنّ خدمات المياه في هذه الجهة لا تقدّم على نحو منتظم وميسور التكلفة. ومن الأكيد أنّ عدم وعي الحكومات المتواترة بالمخاطر المرتبطة بانقطاع المياه وعدم العمل على تخفيف آثارها من شأنه خلق مخاطر تعيشها المنطقة في الوقت الحالي وستزيد حدتها مستقبلا، ومن أهم هذه المخاطر والانعكاسات نخص بالذكر:

- عدم بلوغ الماء بشكل منصف وعادل للمواطنين وهذا ما يخلق الصراعات والاقتتال من أجل الماء ويؤدي لتزايد منسوب العنف والجرائم والتفكك الاجتماعي بالمنطقة.

- إنّ شراء مياه مشكوك في جودتها من بائعين ينتمون للقطاع غير الرسمي واستخدام مياه المستنقعات والأودية يتسبب في تزايد الأضرار الصحية الناتجة عن انتشار الأمراض المنقولة عبر المياه الملوثة مثل مرض الفيروس الكبدي والحمى التيفية.

- تزايد الحركات الاحتجاجية التي ستربك الوضع الاجتماعي بالبلاد وتغيب الأمن والسلام الاجتماعيين

- تراجع النتائج المدرسية للتلاميذ بالمنطقة وارتفاع ظاهرة الانقطاع المدرسي وتفشي ظاهر الأمية

- ارتفاع محاولات الانتحار وعمليات الانتحار وخسارة الموارد البشرية المحركة للتنمية

- تزايد ظواهر النزوح والهجرة من جهة القيروان وتفريغ المنطقة من سكانها بشكل يعيق عملية التنمية مستقبلا

- تراجع الأنشطة الفلاحية ومواردها وهو ما يضر بدخل نسبة هامة من العائلات ويجعلها عرضة للفقر والحاجة وهذا ما سيتسبب في تزايد ظواهر التسول والسرقة والعنف والانحراف والجنوح ويثقل كاهل الدولة

- تعطل عديد الخدمات المرتبطة بالمياه مثل التصنيع، الفلاحة، الصحة، التغذية،... بشكل يزيد من هشاشة المنطقة ويعرقل عملية التنمية بالبلاد

- الحلول القمعية التي تعتمدها الدولة أثناء الاحتجاجات من خلال إيقاف المعتصمين من شأنها زيادة حالة الاحتقان الاجتماعي والتسبب في انفجار اجتماعي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى اندلاع ثورة العطشى.

- الإفراط في استخدام المياه الجوفية وسحب مياه السطحية سيسبب على مدى بعيد استنفاذ رأس المال المائي لتونس وتدهور النظام الإيكولوجي وهذا ما سيقوض الثروة المائية والقدرة على الصمود في ظل تواصل الأزمة دون حلول استعجاليه.

- تواصل التحديات المائية سيسفر تفاقم الصراعات وعدم الاستقرار بالمنطقة وبتونس ككل.

- إنّ انقطاع الماء بالمنطقة يهدّد سبل كسب الرزق وفرص التنمية لأجيال المستقبل.

- إنّ المتاجرة في المياه من شأنه تفقير المتساكنين، من هنا يكون انعدام الأمن المائي من جهة والفقر من جهة أخرى سبيل لتفاقم هشاشة الأهالي بالمنطقة.

الخاتمة

في ضوء السياق الاجتماعي المعقد سريع التطور، بينت دراستنا أنّ القيروان مازالت من الجهات المنسية، تفتقر لبرامج تنمية اقتصادية واجتماعية تمكنها من التخلص من الإشكاليات التي تواجهها من قبيل مشكلة انقطاع الماء وأزمة العطش والتي ترجع إلى

عوامل طبيعية مناخية من جهة وإلى تقصير المؤسسات الحكومية المسئولة من جهة أخرى. هذا الوضع يشكل اليوم خطورة على تونس نظرا لحالة الاحتقان التي يعيشها الأهالي والتي يمكن أن تفضي إلى انفجار اجتماعي تدفع الدولة ثمنه غاليا. كما أظهرت المعطيات أنّ الأمن المائي يعنى بما هو أكثر من مجرد التأقلم مع ندرة المياه، فهو يستلزم من الحكومة ضمان توفير مياه عالية الجودة وميسورة التكلفة للمتساكنين بهدف تعزيز العلاقات بين مسدي الخدمات والأهالي كعملاء وتجديد العقد الاجتماعي الذي يتطلب مزيدا من المساءلة والشفافية.

إنّ المضي قدما في هذه الأجندة المائية البالغة الأهمية يتطلب اتخاذ استراتيجيات جادة ومستعجلة تساعد على حسن إدارة الموارد المائية وحماية المواطنين من العطش ومن حالة احتقان اجتماعي غيبت لوقت طويل الأمن والسلم الاجتماعي ومازالت نتائجها تتواتر مما يهدّد بلادنا من خلال تغذية ظاهرة الإرهاب مستقبلا. هناك الكثير على المحك، ومن أجل المضي في هذه الأجندة الهامة من الضروري مضاعفة الجهود وتكاتفها للتغلب على ندرة المياه باعتبارها قيدا على الرفاهية والنمو، وحسن إدارة التحديات المائية بالقيروان وبقية الجهات عبر توخي جملة من التمشيات التي تشكل فرص وحلول لبلوغ الأمن المائي:

- تهيئة الشبكات المائية بالجهة

- تحسين جودة خدمات الربط من قبل الشركة التونسية للماء

- في مختلف الجهات يستهلك قطاع الزراعة لوحده قرابة 85% من المياه المستهلكة، من الضروري إذن ترشيد الممارسات الزراعية الأكثر كفاءة في استخدام المياه وتشجيع الفلاحين على طرق الري التي تساعد على توفير كميات من المياه يمكن استخدامها لأغراض أخرى.

- على الفلاحين توخي سياسات الري الجيدة للحفاظ على الماء وضمان استدامته.

-على الجمعيات المائية تنظيم شؤونها الإدارية والمالية وتسديد ديونها وبناء علاقات مع المجتمع المدني والوزارات المعنية والاتصال بجمعيات أخرى داخل وخارج تونس للنسج على منوال تجارب ناجحة لتنظيم تدخلاتها وتمكين المنطقة من الحصول على الماء.

- على الحكومة الحالية إيلاء إشكالية الماء بالقيروان وبقية الجهات أهمية كبرى لأنه يبقى من الأولويات التي لا يستطيع المواطنون العيش دونها.

- أهمية وضع خطط من قبل وزارة الفلاحة للتصرف في الثروات المائية المتواجدة في شمال تونس وغربها والعمل على توزيعها على الجهات التي تعاني من إشكالية نقص المياه.

- على وزارة الفلاحة تحلية مياه البحار وجعلها صالحة للاستعمال في ظل عدم انتظام التساقطات ونقصها، والعمل على تخزينها واستعمالها.

- مراقبة عملية إحداث آبار الري من قبل الفلاحين والتي أصبحت تتم بصورة عشوائية مما تسبب في استنزاف الموائد المائية.

- توزيع صهاريج مجانيا على الأسر لتعبئتها أثناء هطول الأمطار أو حتى من الخواص تجنبا للتنقل من أجل البحث عن الماء.

- العمل على نشر ثقافة تخزين المياه وتشجيع الأسر على إحداث "ماجل في كل مسكن" بشكل يساعد على تخزين المياه أثناء نزول الأمطار واستخدامها إما للشرب أو الطبخ أو الغسل، هذه التجربة الناجحة تقوم بها الأسر بجهة تطاوين إلى حدود اليوم.

- وضع برامج للحد من كميات المياه المهدرة والعمل على إعادة تدوير المياه العادمة المجمعة لغير استخدات الشرب وتحلية المياه.

- توفير الحكومة للموارد المالية اللازمة لصيانة البنية التحتية وتطويرها لحماية الموارد المالية وتسهيل الخدمات المائية للمواطنين، مع وضع الحوافز المناسبة للاقتصاد في المياه

خاصة في المناطق الغنية بالموارد المائية وتحويل جزء منها للمناطق التي تشهد فقرا مائيا من قبل جهة القيروان وجهات داخلية أخرى.

- أهمية التخطيط لتقديم خدمات مياه بتكلفة ميسورة للمستخدمين للحد من الإختلالات الاجتماعية الناتجة عن الإنقطاعات المتواصلة للمياه أو ندرة هذه الأخيرة.

- إعادة تخصيص المياه من المناطق الغنية بالمياه المتواجدة في شمال البلاد لصالح المناطق التي تعاني نقصا في الموارد المائية.

- تشجيع الحوار المعني بالأمن المائي

- ضرورة تحسين جودة الخدمات المائية للمواطنين لضمان رضاهم كعملاء واستعدادهم لدفع ثمن تلك الخدمات بشكل يضمن للدولة الاستدامة المالية التي ستسهل استمرارية تقديم خدمات المياه.

- تحسين وتطوير طرق تخزين المياه وإيصالها بكفاءة إلى مستخدمي مياه الري من شأنه تحسين مكاسب المستخدمين المالية وضمان رفاهيتهم، تلك الأرباح التي ستتأتى من الأنشطة الفلاحية ستدعم الاقتصاد المحلي والوطني. والتشجيع على التخزين السطحي المحلي.

- تصميم رسوم خدمات مياه منصفة ومستدامة وميسورة مع الحفاظ على سياسات الدعم المالي. ذلك أنّ تحسين خدمات المياه من شأنه تعزيز العقد الاجتماعي بين الحكومة التونسية والمواطنين.

- مساءلة الدولة لمرافق المياه والتوصل إلى فهم حقيقي لتوقعات الأهالي تجاه خدمات المياه.

- إشراك الشباب والنساء في صياغة توقعات وممارسات الأجيال المقبلة على صعيد المياه.

- الحملات الإعلامية والحصص التحسيسية بالمدارس للتشجيع على المحافظة على الماء من جهة ولزيادة الوعي بالتحديات المائية في الفترة الراهنة.

- إعطاء الأولوية للإجراءات التدخلية أثناء الأزمات.

- ضرورة الالتزام السياسي تجاه الإصلاحات المطلوبة لمواجهة الأزمة المائية

- على الحكومة العمل مع القطاع الخاص والمشاركة في التفاعلات الإقليمية بين المتخصصين في مجال المياه من قبيل الجمعية العربية لمرافق المياه التي تمكن من التعلم وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن الحلول المتعلقة بأزمة المياه. كما أن للمجتمع المدني دور كبير في زيادة الوعي بقيمة المياه والحاجة للقيام بمزيد من التدابير دعما لمستقبل مائي مستدام.

ونراهن كمختصين على جملة الحلول المحتملة والمطروحة للتحديات التي تواجهها جهة القيروان وجهات أخرى في إدارة المياه بشكل متواصل ومنتظم وعادل، لكنّ الوضع في حاجة إلى حوافز واضحة لتحفيز العمل. هذه الحوافز يمكن أن تتأتى عن طريق السياسات أو التسعير أو التخصيص أو التنظيم.

فلئن قلت المياه اليوم ولم تعد متاحة وصارت باهظة الكلفة، فسيستجيب مستخدموها وسيبتكرون من أجل إيجاد طرق مستحدثة أفضل لتعظيم الاستفادة من الكميات القليلة ويخلقون حلولا جديدة لتوفير الماء الصالح للشراب بالمنطقة. وحسب الخبرة الدولية من الضروري تطور السياسات الحكومية والإدارة المؤسساتية والتكنولوجيا وحسن إدارة المخاطر والحوافز من أجل الحصول على المياه وتخزينها وإيصالها على نحو أكثر فاعلية وإنصاف لمستخدميها بهدف بلوغ الأمن المائي.

ومن الأكيد أنّ عدم اغتنام الفرص المتاحة سيكون له تداعيات كبيرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي بجهة القيروان وخارجها وهو ما سيضرّ برفاهة المجتمع التونسي الذي سيكون عرضة لمخاطر متعددة جراء تزايد حالات العنف والحركات الاحتجاجية.

رســـالة الى السيد بيدرو اروجو اغودو المقرر الخـــاص المعني بحق الإنسـان في الحصول على ميـــاه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

رسالة لقسم العدالة البيئية بالمنتدى تم ارسالها يوم 22 مارس 2021

اندلعت ثورة الحرية والكرامة في تونس أواخر 2010 وانبثق عنها دستور جديد للبلاد في جانفي 2014 توج جملة من التحركات والمطالب الشعبية المنادية بتكريس حقوق للإنسان وضمان الحرية والعدالة الاجتماعية بما يؤسس لعهد جديد يلزم الدولة بوضع سياسات تنموية جديدة على أسس هيكلية وتشريعية تكفل لجميع المواطنين على حد السواء التمتع بحقوقهم التي تضمنها المعاهدات والاتفاقيات الدولية الممضاة من الدولة التونسية.

وكانت الحقوق البيئية من بين الحقوق التي نص عليها الدستور الجديد وخصص لها بالأساس الفصل 45 الذي ينص على " تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ. وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي" والفصل 44 المخصص للحق في الماء " الحق في الماء مضمون. المحافظة على الماء وترشيد استغلاله واجب على الدولة والمجتمع". وتعتبر هذه الحقوق شرطا من شروط الحياة الكريمة وركيزة من ركائز السلم الاجتماعي، وبالإضافة الى تظمينها في الدستور،

فإن الحقوق البيئية مضمنة في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لحقوق الإنسان والممضاة من طرف الدولة التونسية.

ويتوافق يوم 22 مارس من كل سنة مع اليوم العالمي للمياه الذي يحتفي بأهمية الماء كمورد طبيعي أساسي لضمان العيش الكريم والكرامة البشرية، حيث أنه لا غنى عنه من أجل التمتع بصحة جيدة وظروف حياتية لائقة. وعلى الرغم من أن الحق في الماء وفي خدمات صرف صحية من أساسيات حقوق الانسان إلا أن ملايين الأشخاص في تونس محرومون من هذا الحق، خاصة منهم ساكنو المناطق الريفية والجهات المفقرة من البلاد وعديد الفئات الهشة. وبحسب إحصائيات سنة 2019، فإن قرابة 53% من قاطني الأرياف محرومون تماما من الماء الصالح للشراب أي ما يقارب المليوني شخص. وينضاف إلى الحرمان من الماء بالعديد من المناطق الريفية الغياب التام لخدمات الصرف الصحي المنظمة والتي اقتصرت الدولة على توفيرها بالمناطق الحضرية بدعوى سهولة ربط التجمعات السكنية بالشبكتين الوطنيتين للماء الصالح للشراب وللصرف الصحي وصعوبة ذلك في الأرياف نظرا لتشتت المساكن وبعدها عن بعضها. ويعتبر هذا التمييز ضربا صارخا لإحدى ركائز حقوق الانسان المتمثلة في المساواة في الولوج الى الحقوق، كما أن الدولة بهياكلها هي الضامن الرئيسي للحق في الماء والصرف الصحي ويغطي القصور في توفير هذين الحقين ضعفا كبيرا في سياسة الدولة المائية وغيابا تاما للعدالة المائية الذي تنجر عنه أزمة مركبة داخل المجتمع المتكون من الأفراد المحرومين من حقهم في الماء.

السيد المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

لقد عاين المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال زياراته الميدانية دعما للحقوق البيئية للمواطنين ومساندة لتحركاتهم الاحتجاجية من أجل الحق في الماء والصرف الصحي، مظالم مختلفة وتداعيات مؤسفة لغياب هذين الحقين في العديد من المناطق واجهتها الدولة للأسف بالصمت والتجاهل والملاحقات الأمنية والقضائية لكل من يحتج دفاعا عن حقه في مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي.

في منطقة الشمال الغربي التي تحوي أهم مخزون مائي في البلاد كما في أرياف القيروان، تضطر مئات النسوة من الأرياف إلى قطع عشرات الكيلومترات من أجل بعض اللترات من الماء يحملنها على ظهورهن أو على ظهور الدواب ويقطعن بها أودية وأماكن وعرة متعرضات بذلك لشتى الأخطار من أجل ماء تجود به العيون والأودية الطبيعية التي لا تخضع لأي حملات مراقبة صحية وتكون عموما معرضة لأنواع التلوث بالمواد الصلبة كما تجهل تماما تركيبة مياهها الفيزيائية والكيميائية. ويتسبب هذا المجهود اليومي من أجل جلب الماء في ارهاق شديد للنساء يصل أحيانا إلى أمراض في العظام والمفاصل. ويرافق بعض الأمهات في رحلة جلب الماء اطفالهن الذين يضطرون للتغيب عن المدارس لمؤازرة الأم، مما يؤثر سلبا على نتائجهم الدراسية.

من جانب آخر، يعيش مواطنون في حرمان من الماء الصالح للشراب على الرغم من المشاريع المبرمجة لتمكينهم من الماء والتي ترصد لها ميزانيات وبرامج انجاز من دون أن ترى النور. وبالإضافة إلى المشاريع المعطلة يعيش سكان بعض المناطق على وقع الانقطاعات المتكررة للماء التي تكون في بعض الأحيان مطولة تتجاوز السنتين إلى ثلاث سنوات. كما يعاني الكثير من التونسيين من تردي جودة المياه مما دفع بالعديدين إلى الالتجاء الى اقتناء المياه المعلبة مع ما يمثله ذلك من نفقات إضافية للعائلات خاصة محدودة الدخل منها. وتتزود عائلات أخرى من باعة متجولين يبيعون مياها أقل ثمنا من المياه المعلبة لكنها مجهولة المصدر وتشكل خطرا على صحتهم. ومع اقتراب فصل الصيف من كل سنة، تتفاقم أزمة العطش ويرتفع عدد المحتجين من أجل حقهم في الماء ومن أجل سياسات مائية ناجعة وعادلة. وتمتد خارطة الاحتجاجات من شمال البلاد الى جنوبها أين يغيب الماء ليس فقط في المنازل بل أيضا داخل منشآت عمومية ومراكز رعاية صحية ومؤسسات تربوية، خاصة في الأرياف.

تمثل مجلة المياه لسنة 1975 المصدر التشريعي الرئيسي الذي يؤطر استغلال الموارد المائية والتصرف فيها وتوزيعها على مختلف القطاعات المنتجة وقطاع الماء الصالح للشراب. وتقوم السياسة المائية في تونس على اعتبار الماء مجرد سلعة تباع وتشترى مع تغييب لدوره في ترسيخ العدالة الاجتماعية واهمال لجوانب المحافظة على ديمومته

وترشيد استهلاكه وفق مقومات التنمية المستدامة وضمانا لحقوق الأجيال القادمة. ولا يتم توزيع الثروة المائية على أسس عادلة مما لا يتيح لجميع المواطنين الولوج اليه بنفس السهولة وبجودة متكافئة.

السيد المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

أمام التدهور المتواصل لخدمات التزويد بالماء الصالح للشراب والصرف الصحي وفي ظل انطلاق برنامج حكومي لمراجعة مجلة المياه، يساهم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومنظمات وجمعيات أخرى في تصوره، ندعوكم إلى زيارتنا في تونس من أجل الاطلاع على ما سلف ذكره من إشكاليات في قطاع الماء وبرمجة زيارات ميدانية بالإضافة إلى التواصل عن قرب مع شبكة الفاعلين في قطاعي الماء والصرف للصحي ودعم مجهوداتنا من أجل تكريس الحق في الماء وخدمات الصرف الصحي للفئات الأكثر حرماناً وتهميشاً، فضلاً عن التأكيد على أهمية المشاركة المدنية في تقييم وتجويد السياسات العامة المائية في كنف التمكين والمساءلة والشفافية.

أزمة الميـــــاه بالحوض المنجمي هل ستمحي المشاريع المبرمجة موسم الجفـــاف القـــــادم؟؟

كتابة المقال: رحاب مبروكي

أكثر من 150 ألف مواطن تونسي يرفعون نفس الشعار "نريد حقنا في الماء"، هكذا تعيش مدن المنجم مشكل انقطاع مياه الشرب منذ ما يقارب العقد من الزمن. ويزداد الوضع تأزما بحلول الموسم الصيفي من كل سنة، ليصبح الإشكال شبه يومي، ما يترجم معاناة أهالي المنطقة من شبح العطش.

و رغم اعتراف المشرع التونسي بالمياه صراحة كحق مستقل من حقوق المواطنين و إقرار الدولة جملة من الالتزامات المحددة فيما يتعلق بتامين مياه الشرب الصحية عبر تكفلها بتوفيرها لكل شخص باعتبارها عنصرا أساسيا لكرامة الإنسان و خصوصيته و جانبا من جوانب الأمن البشري، إلا أن تواصل غياب مورد المياه بالجهة يكشف عن وضع يدعو إلى القلق و إلى ضرورة التحرك الفعلي من قبل الجهات المعنية التي تمثلها كل من وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري و الشركة التونسية لاستغلال و توزيع المياه، للتصدي لهذه الأزمة عبر النظر في إمكانيات الحصول على مياه الشرب من أجل تفعيل مبدأ حقوق الإنسان.

المسؤولية القانونية للمؤسسات المعنية

ينص الدستور التونسي في فصله 44 على ضمان الحق في المياه كما يؤكد الفصل 5 من الأمر الحكومي عدد 57 لسنة 2011 المتعلق بالمصادقة على نظام الاشتراكات في الماء

الصالح للشرب على ما يلي "تكفل الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه ضمان تزويد كافة مشتركيها بالمياه الصالحة للشرب دون انقطاع فيما عدا حالات القوة القاهرة أو عند تقلص الموارد المائية أو توقف إحدى محطات إنتاج المياه أو حصول عطب بالشبكة العمومية أو انجاز أشغال جديدة أو أعمال صيانة". و إلى جانب القوانين الوطنية التي أصدرها المشرع التونسي فقد صادقت تونس كغيرها من الدول على العديد من الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي أكدت على ترسيخ الحق في الماء مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي نصت في المادة 14 على تكفل الدولة بالحق في التمتع بظروف معيشية ملائمة و الإمداد بالماء، و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الذي أقر في المادة 12 على حق كل إنسان في توفر الماء بنوعية جيدة و مأمونة و في إمكانية الوصول إليه ماديا و اقتصاديا و دون تمييز ، و في المادة 2 على تعهّد الدول بأن تتّخذ ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي بهذا الحق المعترف به .

وتعكس مجمل هذه القوانين والمعاهدات الدولية التوافق القانوني للدولة التونسية على المستويين الوطني والدولي بشأن أهمية الاعتراف بالحق في الماء وتفعيله باعتباره ضرورة حياتية، وهو ما يجعلها اليوم مدعوة إلى الالتزام بتعهداتها.

لكن ورغم الترسيخ التشريعي لهذا الحق إلا أن تواصل انتهاكه لا يزال قائما لا سيما مع استمرار انقطاع الماء بعدد من مناطق الجمهورية ومن بينها مدن الحوض المنجمي التابعة لولاية قفصة خاصة مع حلول الموسم الصيفي ومع ما يشهده الوضع الصحي للبلاد عامة من انتشار لجائحة "الكورونا"، مما يتطلب حرصا على ضمان تزود المواطنين بالمياه لتطبيق الأساليب الوقائية المجمع عليها من أجل التصدي لتفشي الوباء.

فهل تم اتخاذ إجراءات جديدة للحد من النقص الحاصل على مستوى توزيع المياه؟؟

مستوطنات العطش

منهكة و جافة، منزوية و دون ماء تعيش معتمدية أم العرائس أياما قاسية فرضت عليها منذ سنوات و لا تزال كذلك، هذه المدينة التي حرم مواطنوها من أبسط الحقوق التي تعكس إنسانيتهم و تترجم معنى الحياة فيها، بين شوارعها المعزولة تتعالى أصوات الأهالي منادية بالحق في الماء لكن سرعان ما تتلاشى أصداء النداءات تاركة خلفها خليطا من التعب و الغضب و العطش، يرتسم على وجوه المتساكنين ليحكي لنا تفاصيل واقع هذه المنطقة التي ترزح منذ أعوام تحت وطأة الجفاف، تماما مثل المدن المجاورة لها التي تعيش بدورها نفس الوضع مثل المتلوي و المظيلة و الرديف التي لا تزال تسجل انقطاعات متكررة و يومية للمياه مثل ما حدث بمدينة الرديف خلال شهر أفريل المنقضي عند قيام بعض الفلاحين بالمدينة بقطع الماء على باقي المتساكنين بحجة عدم تمكينهم من سقي أراضيهم مثلما أكده معتمد الجهة. وعلى هذا الحال تتواصل معضلة الجفاف في ظل تعدد الأسباب وتداخل المسؤوليات بين أكثر من طرف.

فهل من حلول جذرية في ظل التعاطي مع هذا الإشكال الذي يعد أزمة طارئة؟؟

الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه

تتطلع الشركة المعنية بتوزيع المياه إلى إيجاد حلول جذرية في التعامل مع واقع المياه بالجهة. لكن الهوّة التي تظل قائمة بين تطلعات الشركة والواقع المعيش، تعكس حجم المعاناة التي يتكبدها المواطنون بالجهة جرّاء حرمانهم من أحد أهم حقوقهم الأساسية. ومع ما تمثله هذه المسألة من إشكال حقيقي فان تجاوزها يتطلب وعيا مؤسساتيا من قبل الجهات المسؤولة، من أجل إدارة أفضل لتدفق المياه إلى المواطنين دون استثناء. وفي غضون ما تشهده منطقة الحوض المنجمي من اضطرابات على مستوى توزيع المياه فان العمل على تخطي الأزمة مستمر عبر برمجة عدد من المشاريع الهادفة إلى ضمان التزوّد بالماء الصالح للشرب خلال صائفة 2020 حسب ما أكده لنا المدير الجهوي للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه محمد بنعاسي.

و يشير ذات المصدر أيضا إلى أن الشركة قامت بالبدء في انجاز بئر جديدة بمنطقة "وادي الحاشي" التابعة لمعتمدية أم العرائس و بئر "الطرفاية 15 " التابعة لمدينة الرديف و ستكون هذه الآبار جاهزة قبل حلول صيف 2020 ، و بالنسبة إلى معتمدية المتلوي فأكد أنه تم الرفع في تدفق المياه بكل من بئر "اللوزة 3" و "الشنوفية" ب10 متر في الثانية، أما منطقة المظيلة فتم برمجة محطة ضخ مياه بها بمحاذاة المعمل الكيميائي من أجل الرفع في تدفق المياه من 45 لتر إلى 60 لتر في الثانية، غير أن المقاول المكلف بإنجاز المشروع رفض العمل أثناء فترة الحجر الصحي و طالب بتأجيل بدء انجاز المشروع إلى ما بعد رفع الحجر الشامل عن البلاد وفق ما صرح به المدير الجهوي لشركة المياه.

تتزامن تصريحات مسؤولي الجهة حول أزمة العطش في ولاية قفصة ومنطقة الحوض المنجمي بالخصوص مع وجود واقع مغاير لما تم التصريح به. ففي حين يتم التأكيد على اقتراب انفراج الأزمة قبل حلول الموسم الصيفي، يتواصل الانقطاع المتكرر للمياه ليطال عديد الأحياء يوميا وهو ما يجعل السؤال مطروحا، **من هو المسؤول الفعلي عن استمرار الوضع على هذا النحو من السوء؟**

مسؤولية مشتركة بين المواطن وشركة المياه

الربط العشوائي للمياه هو فصل من فصول أزمة العطش لا يمكن التغاضي عنه، إذ يتعمد العديد من المواطنين إلى جانب بعض الفلاحين انجاز أربطة غير قانونية للمياه واستغلالها في ري الأشجار سواء بالمناطق الريفية أو داخل المدن والأحياء السكنية مما يؤثر على عملية تزويد الأهالي بهذا المورد، كما يزيد من حدة معضلة العطش الذي أصبح يمتد إلى أكثر من أسبوع خلال أيام الصيف.

ولم ترتق محاولات التصدي الى حجم هذه الأزمة حيث اقتصرت على حملة وحيدة ضد الربط العشوائي نفذتها لجنة مشتركة تضم معتمد أم العرائس ومسؤول عن الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه إضافة إلى أعوان بالحرس الوطني بحضور عدل منفذ حيث تم ضبط عدد من المخالفات بمنطقة البركة التابعة لمعتمدية أم العرائس وإحالتهم على أنظار القضاء لكن اللجنة لم تكمل عملها وتفككت منذ جوان **2018**.

السيد مقداد السعيدي رئيس وحدة الأشغال المحلية للشركة التونسية لاستغلال و توزيع المياه بأم العرائس و الرديف و سيدي بوبكر أكد بأن انتشار ظاهرة الأربطة العشوائية هي من العوامل التي تسببت في تفاقم أزمة المياه في المنطقة، و تتركز عمليات السرقة حسب ما أدلى به ، "بمنطقة البركة و كل من حي الأمل و حي النور و حي أولاد عيساوي و تستعمل في المجال الفلاحي أو لري الأشجار أو للاستعمال اليومي للسكان"، كل ذلك وسط ضعف رقابة الشركة التونسية لاستغلال و توزيع المياه التي تتحمل بدورها المسؤولية خاصة على مستوى عدم تسجيلها لجميع المخالفات و التراتيب للقائمين بهذا الخرق القانوني، هذا التقصير الذي أرجحه السيد السعيدي إلى ضعف الإمكانيات للشركة كالسيارات و قلة التدخلات المرتبطة بنقص عدد الأعوان.

مسؤولية شركة فسفاط قفصة

شركة فسفاط قفصة تتحمل جزءا من المسؤولية في الإشكال المتعلق بالتزود بمياه الشرب حسب ما أدلى بع السيد مقداد السعيدي وذلك في عدم التزامها بالاتفاقية التي أبرمتها مع الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه منذ سنة 2016. وتنصّ الاتفاقية على أن تعاضد شركة فسفاط قفصة مجهود شركة المياه لإيصال المياه للمواطنين عبر مدّها بالدعم المادي المتمثل في استغلال الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه للآبار الخاصة بشركة الفسفاط.

أما السيد محمد بن عاسي المدير الجهوي للشركة التونسية لاستغلال و توزيع المياه فأرجح أسباب الانقطاع الرئيسية إلى أسباب مادية متمثلة أساسا في نقص عدد الآبار التي على ملك الصوناد و الأعطاب التي تطال العدادات و أيضا نقص عدد العملة و الأعوان الذي ينتج عنه بطئ في التدخلات عند حصول كسور في شبكات المياه، و أوضح أيضا أن استغلال شركة فسفاط قفصة لأكثر من نصف الموارد المائية بالجهة له تأثير على الموارد المائية بالمنطقة محمّلا مسؤولية الاستغلال إلى وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري باعتبارها المسؤولة عن تقسيم كميات المياه.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يندد

في إطار متابعته لمشكلة انقطاع الماء الصالح للشرب كان المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية طرفا فاعلا في موجة التنديد بتواصل انتهاك الحق في المياه وحمّل المسؤولية الأولى للشركة التونسية لاستغلال و توزيع المياه و من ورائها وزارة الفلاحة لغياب الجدية في التعاطي مع هذه الإشكالية التي بقيت دون حلول إلى يومنا هذا و اعتبر أن مشكلة العطش راجعة بالأساس إلى أسباب هيكلية صلب الشركة خاصة على مستوى النقص الفادح في عدد الأعوان و تقادم الشبكة المائية إضافة إلى تفشي ظاهرة الربط العشوائي في ظل غياب أي دور رقابي للسلطة المحلية و الجهوية التي اتخذت موقف المتفرج. كما عمل المنتدى على تنظيم عديد الوقفات الاحتجاجية بولاية قفصة ومعتمدية الرديف من أجل لفت نظر المسؤولين بشركة المياه إلى ضرورة إيجاد حل لمشكل العطش.

الرديف في : 2019/07/26

بيان للرأي العام

حقنا في الماء غير قابل للمساومة

بناء على الترتيبات التي وردت علينا حول اعتزام شركة فسفاط قفصة تشغيل مغسلة الفسفاط و حرمان المواطنين من الماء يهمّ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية فرع الحوض المنجمي توضيح النقاط التالية :

- عـدم تحمّل السلط المسؤولية في التعاطي الايجابي مع مسألة الانقطاعات و عدم الجديّة في حلحلة هذه المعظلة رغم وعود معتمد الرديف بحلّ الإشكال في 10 جويلية 2019 و ذلك من خلال دخول البئر الجديدة للصـوناد حيّز الاستغلال و هو ما لم يقع إلى يومنا هذا.
- تمسّكنا بمواصلة شركة الفسفاط بضخّ الماء للمتساكنين في ظلّ عجز شركة الصوناد على توفير الماء و عدم الايفاء بواجباتها تجاه حرفائها .
- دعوة سلط الإشراف إلى الإسراع بإنجاز المشاريع المبرمجة حتى لا تتحمّل شركة فسفاط قفصة تبعات الانقطاعات .

و عليه فإننا ندعو كافة المواطنين إلى الاستعداد الجدّي لمواصلة النضال من أجل الدفاع عن حقّنا في الماء الصالح للشراب بكافة الأشكال المتاحة كما نحذر من مغبّة حرمان المتساكنين من الماء حتى لا تنزلق الأوضاع إلى ما لا يحمد عقباه.

عن رئيس منتدى الحوض المنجمي

البيان الذي أصدره المنتدى التونسي للتنديد بتواصل انقطاع المياه بولاية قفصة

صورة من الوقفة الاحتجاجية التي نظمها المنتدى التونسي بإدارة شركة فسفاط قفصة في 20 ماي 2019

مسؤولية وزارة الفلاحة

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التي تعد المسؤول الأول والأخير عن توزيع المياه بكافة مناطق الجمهورية، تجاهلت هذه المسألة لسنوات، وهي مدعوة اليوم من منطلق مسؤوليتها القانونية إلى تطبيق التشريعات المكرسة لهذا الحق حتى يتسنى لمواطني الجهات التي تعاني من هذا الإشكال، العيش في ظروف بيئية أحسن مما هي عليه. وعلى هذا الأساس فان إدخال تحسينات عاجلة على شبكة المياه المتقادمة، وتقديم الدعم المادي واللوجيستي لشركة المياه لتحسين خدماتها تجاه المواطن، يعد من مهام الوزارة التي وجب لفت النظر إليها ووضعها في قائمة الأولويات، من أجل تحسين عملية إدارة المياه بالجهة وترجمة حقوق نادت بها شعوب وأمم داخل البلاد وخارجها.

تبقى قضية المياه في تونس وفي الحوض المنجمي على وجه الخصوص مسألة تحتاج كثيرا من الوعي المؤسساتي والمجتمعي بقيمة هذا الحق، لما تكتسيه من أهمية بالغة تعكس جوانب إنسانية من حقوق الأفراد وجب احترامها والاعتراف بها، بما وجد من الإمكانيات ومهما كانت الظروف.

مشروع مجلة المياه: مقترحات قسم العدالة البيئية بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصـــــادية والاجتمـــــاعية

صنفت تونس ضمن الدول التي تعيش فقرا مائيا، وهو ما يتطلب العمل أكثر على هذا القطاع الحيوي من أجل استدامة الموارد وضمان العيش الكريم للمواطنين. ويلاحظ الدارس للسياسات المائية المنتهجة لمجابهة هذا الفقر فشلها في تحقيق التوازنات المطلوبة بين القطاعات وضمان الحق في الماء للجميع على قدم المساواة. وتجدر الإشارة إلى أن مجلة المياه لسنة 1975 أصبحت غير متلائمة مع ما ينص عليه دستور 2014 في علاقة بالحق بالماء. كما تعجز الدولة عن ضمان هذا الحق المدستر لمواطنيها مما جعل التحركات الاجتماعية المطالبة بحقها في الماء في تزايد متواصل.

ويشهد مسار بلورة مجلة المياه الذي انطلق منذ 2009 صعوبات ونقائص في البدائل المقترحة من شأنها أن تزيد من تعميق الأزمة في علاقة خاصة بخوصصة المياه وفتح مجال الاستثمارات في قطاع المياه ما من شأنه مفاقمة استنزاف المائدة المائية.

وفي إطار مناقشة مجلة المياه داخل لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة بمجلس نواب الشعب وقبل تمريرها للمصادقة إلى مجلس النواب، يقدم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رؤيته التي تعتمد

مقاربة حقوقية واجتماعية بخصوص هذه المجلة والدفع نحو إنجازها من أجل حماية وتنمية الموارد المائية.

- تحقيق المساواة بين المواطنين والمواطنات في الحق في الماء الصالح للشرب والتطهير على أساس مبادئ حقوق الانسان وحسب المعايير العالمية وبالاعتماد على القيمة الاجتماعية للماء.
- إسداء خدمات الماء يكون من قبل مؤسسات ومنشآت عمومية لا غير من أجل احترام الفصلين 21 و44 من الدستور التونسي. لذلك وجب الغاء منظومة المجامع المائية في الأرياف وتعويضها بالوكالة الوطنية لمياه الشرب والري بالوسط الريفي.
- الاعتماد على مبدأ البصمة المائية والعهدة على الملوث للاقتصاد في استهلاك الماء وترسيخ حس المسؤولية للمحافظة عليه.
- التوقف عن اعتبار الماء سلعة تباع وتشترى عن طريق ترسيخ بعده الاجتماعي واستثناء قطاع المياه من عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى إلغاء عقدي اللزمة والامتياز والتوقف عن اسداء تراخيص جديدة لشركات تعليب المياه.
- وجوب نشر المعلومات والاحصائيات المتعلقة بقطاع الماء مع تحيينها دوريا والحق في النفاذ إلى المعلومة لكل شخص طبيعي أو معنوي.
- اعتماد الدولة استراتيجية واضحة وملزمة لتجميع وتخزين مياه الامطار من اجل استدامة الموارد.
- تشريك المجتمع المدني في إعداد مخطط جهوي ووطني لمجابهة الجفاف ومحدودية المياه مع وجوب نشره للعموم.
- بناء السياسات المائية من منطلق الاعتراف بوضع الاجهاد المائي الذي تعيشه تونس والعمل على تفادي حالة الطوارئ المائية.
- علوية القانون والمساواة في العقوبات وتحمل المسؤوليات بين المستهلكين للماء من مواطنين ومستغلين خواص وهياكل دولة.
- ضرورة استقلالية الجهاز الرقابي والردعي عن سلطة الإشراف.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (النـاسيونال سابقـا)
الطـابق الثـاني شقة 325 بـاب بحر تونس 1000
الهاتف: 129 325 71(216+) الفاكس: 128 325 71(216+)
ftdes.net contact@ftdes.net